



جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

التخصص : الاقتصاد الكمي

الشعبة : العلوم الاقتصادية

أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر الفترة (1990 - 2019)

إشراف:

أ.د. زرواط فاطمة الزهراء

إعداد الطالبتان:

- سويلم خديجة

- مكيد نبية

لجنة المناقشة:

| الصفة | الاسم واللقب | الرتبة | عن الجامعة |
|--------|---------------------------|-------------------|------------|
| رئيسا | أ.د. محمد عيسى محمد محمود | أستاذ تعليم عالي | مستغانم |
| مقررا | أ.د. زرواط فاطمة الزهراء | أستاذة تعليم عالي | مستغانم |
| مناقشا | د. حيمور مصطفى | أستاذ محاضر | مستغانم |

السنة الجامعية: 2021/2020



جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

التخصص : الاقتصاد الكمي

الشعبة : العلوم الاقتصادية

أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر الفترة (1990 - 2019)

إشراف:

أ.د. زرواط فاطمة الزهراء

إعداد الطالبتان:

- سويلم خديجة

- مكيد نبية

لجنة المناقشة:

| الصفة | الاسم واللقب | الرتبة | عن الجامعة |
|--------|---------------------------|-------------------|------------|
| رئيسا | أ.د. محمد عيسى محمد محمود | أستاذ تعليم عالي | مستغانم |
| مقررا | أ.د. زرواط فاطمة الزهراء | أستاذة تعليم عالي | مستغانم |
| مناقشا | د. حيمور مصطفى | أستاذ محاضر | مستغانم |

السنة الجامعية: 2021/2020

إهداء

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على النبي المصطفى
أهدي ثمار جهدي إلى أسباب النجاح والصلاح والفلاح
الوالدين الكريمين حفظهما الله،

وأطال في عمرهما على الصحة والطاعة.

"فاللهم رب أغفر لهما وأرحمهما كما ربياني صغيراً"

إلى أخواتي وإخوتي وزوجة أخي وإلى روح أختي الغالية رحمها الله
إلى الوجوه المفعممة بالبراءة أسماء، علاء الدين، بسملة، عبد الله، مليكة
إلى من توجنا معا صداقتنا بالأخوة أختي وصديقتي مكيد نبيه
إلى كل من ساندوني بمحبتهم ودعواتهم لي دوماً بالتوفيق
والنجاح إلى عائلتي وزملائي.

إلى من اتسعت دائرة سعادتني بوجودهم.

إلى كل من يعرفني ويحب العلم ويسعى إليه.

سويلم خديجة

إهداء

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على النبي المصطفى،
أهدي ثمار جهدي إلى أسباب النجاح والصلاح والفلاح

الوالدين الكريمين حفظهما الله،

وأطال في عمرهما على الصحة والطاعة.

"فאלلهم رب أغفر لهما وأرحمهما كما ربياني صغيراً"

إلى ابني الغالي محمد وزوجي حفظهما الله

إلى أخواتي وإخوتي وأولادهم وزوجاتهم حفظهما الله.

إلى الوجوه المفعمة بالبراءة مروة، زينم، مرام، آدم، هيثم، ندى، لجين

إلى من توجنا معا صداقتنا بالأخوة أختي وصديقتي سويلم خديجة

إلى كل من ساندوني بمحبتهم ودعواتهم لي دوماً بالتوفيق

والنجاح إلى عائلتي وزملائي.

إلى من اتسعت دائرة سعادتني بوجودهم.

إلى كل من يعرفني ويحب العلم ويسعى إليه.

مكيد نبية

شكر وتقدير

لولا الله ما كون لنحيا إلا بعونه سبحانه وتعالى
الحمد لله الذي أنار لنا العلم وأعاننا على إنجاز هذا البحث
فهو الله المعين على الصعوبات والملمين العقبات، نحمده ونستعين به
وصلى اللهم وسلم على سيدنا وحبينا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام
أحب خلق الله
نتوجه بجزيل الشكر للأستاذة المشرفة على توجيهاتها ونصائحها الأستاذة المحترمة
" زرواط فاطمة الزهراء "
وأستاذنا المحترم " حيمور مصطفى " الذي لم يبخل علينا بالتوجيهات
والنصائح القيمة
والشكر الموصول للجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة لزيادة
إثرائها العلمي
ولا يفوتنا أن نشكر كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
كما أتوجه بالشكر إلى موظفي مكتبة الجامعة
وإلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع
خاصة الأستاذ بن شنديخ بلال
" بارك الله فيكم "

فهرس المحتويات

إهداء

شكر و عرفان

قائمة المحتويات

فهرس الأشكال

قائمة الجداول

قائمة ملاحق

| | |
|----|---|
| 01 | المقدمة العامة..... |
| 07 | الفصل الأول: مفاهيم ونظريات سعر الصرف |
| 08 | مقدمة الفصل |
| 09 | المبحث الأول: ماهية سعر الصرف..... |
| 09 | المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف |
| 10 | المطلب الثاني: أشكال سعر الصرف..... |
| 12 | المطلب الثالث: أنواع ووظائف سعر الصرف |
| 14 | المطلب الرابع: نظريات سعر الصرف |
| 20 | المطلب الخامس: أهمية ومخاطر سعر الصرف..... |
| 23 | المبحث الثاني: أنظمة ونماذج تحديد سعر الصرف |
| 23 | المطلب الأول: نظام سعر الصرف الثابت والمتقلب |
| 25 | المطلب الثاني: نظام أسعار الصرف المعومة |
| 26 | المطلب الثالث: نظام الرقابة على سعر الصرف |
| 26 | المطلب الرابع: نظام استقرار أسعار الصرف |
| 27 | المطلب الخامس: نماذج تحديد سعر الصرف |
| 33 | المبحث الثالث: سعر الصرف كسياسة اقتصادية والعوامل المؤثرة فيه |
| 33 | المطلب الأول: سعر الصرف كسياسة اقتصادية..... |
| 35 | المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف |
| 37 | خلاصة الفصل..... |
| 38 | الفصل الثاني: أدبيات النمو الاقتصادي |
| 39 | مقدمة الفصل |
| 40 | المبحث الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية..... |
| 40 | المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي |
| 42 | المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي وأنواعه..... |
| 44 | المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي..... |
| 45 | المطلب الرابع: مفهوم التنمية |
| 46 | المطلب الخامس: علاقة النمو الاقتصادي بالتنمية والفرق بينهما |
| 48 | المبحث الثاني: النظريات التقليدية للنمو الاقتصادي |

| | |
|----|---|
| 48 | المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي..... |
| 52 | المطلب الثاني: النظرية الكينزية في النمو الاقتصادي |
| 55 | المطلب الثالث: النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي..... |
| 57 | المبحث الثالث: النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي..... |
| 57 | المطلب الأول: نموذج رومر ROMER..... |
| 61 | المطلب الثاني: نموذج Lucas..... |
| 61 | المطلب الثالث: نموذج بارو Barro (تراكم رأس المال العام) 1990..... |
| 64 | المطلب الرابع: بعض النماذج الأخرى الحديثة المفسرة للنمو الذاتي..... |
| 68 | خلاصة الفصل: |
| | الفصل الثالث: دراسة تحليلية وقياسية لأثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة ما بين |
| 69 | (1990-2019)..... |
| 70 | مقدمة الفصل |
| | المبحث الأول: دراسة تحليلية لسعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة ما بين |
| 71 | (1990-2019)..... |
| 71 | المطلب الأول: دراسة تطور المتغير التابع (النمو الاقتصادي) |
| 72 | المطلب الثاني: دراسة تطورات المتغيرات المفسرة (المتغيرات المستقلة) |
| | المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة ما بين |
| 75 | (1990-2019)..... |
| 75 | المطلب الأول: تحديد عينة الدراسة (بيانات ومنهجية الدراسة) |
| 76 | المطلب الثاني: تحديد وتقدير نوع النموذج الملائم لبيانات عينة الدراسة..... |
| 86 | خلاصة الفصل |
| 88 | خاتمة العامة |
| 93 | قائمة المراجع |
| | الملاحق |

فهرس الاشكال

| الصفحة | عنوان الأشكال | رقم الشكل |
|--------|--|-----------|
| 49 | تصورات ادم سميث حول النمو الاقتصادي | II- 1 |
| 53 | محددات الطلب الكلي عند كينز | II- 2 |
| 57 | عوامل النمو الاقتصادي الداخلي (الذاتي). | 3 - II |
| 71 | تطور الناتج المحلي الخام في الجزائر الفترة (1990-2019) | III - 1 |
| 72 | دراسة تغيرات سعر الصرف الرسمي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) | III- 2 |
| 73 | دراسة معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) | III- 3 |
| 73 | دراسة في اسعار النفط الجزائر خلال الفترة (1990-2019) | III-4 |
| 84 | استجابة الناتج المحلي الخام لسعر الصرف | III-5 |
| 85 | استجابة الناتج المحلي الخام لأسعار النفط | III-6 |

قائمة الجداول

| الصفحة | عنوان الجدول | رقم الجدول |
|--------|---|------------|
| 46 | حالة تحقيق نمو بدون تنمية | 1-II |
| 47 | الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية | II-2 |
| 76 | نتائج اختبار جذر الوحدة بواسطة اختبار ديكي-فولر الموسع ADF | 1-III |
| 77 | نتائج تحديد درجة تأخير | III-2 |
| 78 | نتائج اختبار الأثر | III-3 |
| 79 | نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ VECM | III-4 |
| 80 | نتائج تقدير وتقييم نموذج VAR | III-5 |
| 80 | نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي | III-6 |
| 82 | نتائج اختبار ثبات تباين البواقي | III-7 |
| 83 | نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي | III-8 |

قائمة الملاحق

| رقم الملحق | عنوان الملحق |
|------------|---|
| 01 | دراسة تطور المتغير التابع (النمو الاقتصادي) |
| 02 | إختبار ADF عند المستوى Level |
| 03 | إختبار ADF عند المستوى 1st différence |
| 04 | إختبار ADF عند المستوى Level |
| 05 | إختبار ADF عند المستوى 1st différence |
| 06 | إختبار ADF عند المستوى Level |
| 07 | إختبار ADF عند المستوى 1st différence |
| 08 | إختبار ADF عند المستوى Level |
| 09 | إختبار ADF عند المستوى 1st différence |

المقدمة العامة

المقدمة العامة

شهد العالم مجموعة من التحولات الاقتصادية خلال الثمانينات والتسعينيات من القرن الماضي، تمثلت أبرزها في زيادة موجات التحرر الاقتصادي وظهور المنظمة العالمية للتجارة إلى جانب تزايد قوة التكتلات الاقتصادية، مما خلق مجموعة من العقبات والتحديات أمام الدول النامية للنهوض باقتصادياتها، ومع ظهور ما يعرف بالعمولة الاقتصادية خلال هذه الفترة، قامت تلك الدول بإعادة توجيه سياساتها الاقتصادية الكلية وتوثيق الروابط التجارية والمالية الدولية، قصد الدفع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية نحو الأفضل.

ويمثل سعر الصرف أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية باعتباره وسيلة فعالة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما يعتبر أداة ربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي، وهذا ما مكنه من لعب دور مزدوج وفعال كأداة لإدارة الاقتصاد الداخلي من خلال استهداف مستويات معينة للأسعار وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ومستقرة، بالإضافة إلى إمكانية استخدامه كأداة استقرار ممتصة للصدمات الخارجية من خلال تعديل الاختلالات في ميزان المدفوعات، ونظرا للتقلبات الكبيرة والكثيرة التي تشهدها أسعار الصرف فقد حظيت باهتمام الكثير من الباحثين وصانعي السياسات الاقتصادية لما لهذه التقلبات من آثار على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية بما في ذلك النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى كون سعر الصرف من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس مدى جودة الأداء الاقتصادي في الدولة.

وإذا ما نظرنا إلى الاقتصاد الجزائري نجد أنه تعرض لجملة من التحديات منذ أزمة انخفاض أسعار النفط منتصف الثمانينات والتي ترتب عنها اضطرابات اجتماعية وركود اقتصادي حاد، مما أدى بالحكومة إلى انتهاج جملة من الإصلاحات الاقتصادية العميقة والتي كانت مفروضة من طرف المؤسسات النقدية والمالية الدولية قصد إعادة التكيف الهيكلي للاقتصاد الجزائري والتخفيف من التبعية النفطية، وتمثلت أولى خطوات هذه الإصلاحات في التحرير التدريجي للتجارة والأسعار بالإضافة إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية، وذلك بغية التوجه من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد حر مبني على أسس السوق، لأجل تعزيز النمو الاقتصادي على المدى البعيد حيث أصبح النمو الاقتصادي في الوقت الراهن من أسى الأهداف التي تصبو الى بلوغها دول العالم المتقدمة منها والمتخلفة، ويعتبر متوسط الدخل الحقيقي للفرد من أفضل المؤشرات التي يعتمد عليها للفصل في قضية تقدم دولة ما من تخلفها، فارتفاعه يعطي دلالة على تحسن الوضع المعيشي للأفراد ورفاهيتهم.

وقد نال موضوع النمو الاقتصادي اهتمام العديد من الباحثين أمثال Adam Smith ، David ، Schumpeter، Ricardo ، الذين حاولوا من خلال دراساتهم ايجاد العوامل المفسرة والمحددة له، وبحكم تطور الوقائع الاقتصادية تغيرت المفاهيم والأطر التي استندت عليها بعض النظريات في فترة سابقة لتفسير عملية النمو الاقتصادي، ونظرا لاختلاف المفاهيم وتشابكها، أصبح مفهومه نتاج عوامل عديدة ومتنوعة.

إشكالية الدراسة: انطلاقا مما سبق فقد تم صياغة الإشكالية الرئيسية على النحو التالي:

❖ ما مدى تأثير سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2019؟

لغرض الإجابة على السؤال الرئيسي لإشكالية البحث تم طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو سعر الصرف؟ وماهي أهم النظريات والنماذج المفسرة له؟
- ما هو النمو الاقتصادي؟ وما هي أهم النظريات والنماذج المفسرة له؟
- فيما تكمن العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي؟
- ما مدى تأثير سعر الصرف على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر محل الدراسة؟

✓ **الفرضيات:**

للإجابة على التساؤلات السابقة حاولنا بناء مجموعة من الفرضيات الأساسية التي اعتمدها في دراستنا كما يلي:

- يتحدد سعر الصرف بناء على التأثير المتداخل للمتغيرات الكمية للاقتصاد رفقة عامل التوقعات العقلانية والتعامل معه كأصل ربحي.
- وجود أثر إيجابي لسعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- هناك علاقة طردية بين لسعر الصرف والنمو الاقتصادي في الجزائر.

✓ **أسباب اختيار الموضوع:**

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع أهمها:

- الرغبة الذاتية والاهتمام بمواضيع الاقتصاد الكلي.
- صلة الموضوع باختصاص الدراسة.
- إثراء البحوث والدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع.
- ✓ **أهداف الدراسة:** تتمثل أهم الأهداف التي تسعى إليها من خلال قيامنا بهذه الدراسة في:
 - التعرف على أهم المفاهيم، النظريات والنماذج التي عرفها الفكر الاقتصادي حول النمو، إضافة إلى معرفة نظريات وأنظمة سعر الصرف والنماذج المفسرة له.
 - إبراز أهمية النمو الاقتصادي كمؤشر عام يعكس الوضعية الاقتصادية السائدة.
 - محاولة فهم وإدراك للعلاقة الموجودة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي والتي من خلالها يمكن أن يكون سعر الصرف أداة التأثير على النمو الاقتصادي.
 - الإلمام بأكبر قدر ممكن بالدراسات التي اختبرت أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي.
 - البحث عن طبيعة العلاقة بين سعر الصرف ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر محل الدراسة.
 - استعمال طرق قياس من أجل اختبار العلاقة سعر الصرف والنمو الاقتصادي وذلك عن طريق استخدام الاقتصاد القياسي في الدراسة.

✓ **حدود الدراسة:**

تتمثل حدود هذه الدراسة في إطارين نوضحهما فيما يلي:

- الإطار المكاني: تم اجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الجزائري.
- الإطار الزمني: تتضمن هذه الدراسة بيانات سنوية تغطي الفترة (1990-2019)

✓ صعوبات الدراسة:

إن الصعوبات التي تلقيناها في انجاز هذه الدراسة لا تختلف في جوهرها عن تلك المألوفة لدى جل الباحثين، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- قلة المراجع المتعلقة في بعض مراحل الدراسة.
- ضيق الوقت.
- التضارب بين الإحصائيات.
- عدم الإتقان الجيد لتطبيق برنامج Eviews.
- صعوبة الحصول على الاحصائيات.

✓ الدراسات السابقة:

تم إجراء مجموعة من الدراسات والأبحاث العلمية والأكاديمية لمتغيرات الموضوع خاصة من جوانبها النظرية وسنعرض أبرز الدراسات التي لها علاقة بموضوع هذا البحث وهي كما يلي:

1- أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية-قياسية مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة 1990-2016. السنة 2019-2020.¹

هدف الدراسة: البحث عن طبيعة العلاقة بين سعر الصرف ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة بمجموعتين من الدول العربية تتمثل المجموعة الأولى في الدول النفطية ذات الدخل المرتفع ومجموعة الدول غير النفطية ذات الدخل المنخفض خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى 2016.

منهج الدراسة: استخدم هذا البحث منهج التحليل العاملي ACP مع تطبيق تقنيات بانل PANEL لبيان أثر سعر الصرف على معدلات النمو الاقتصادي في دولة الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية خلال فترة الدراسة.

توصلت الدراسة إلى: وجود مسار مشترك بين المتغيرات المتكاملة من نفس الدرجة من خلال اختبار التكامل المشترك، كما تم التوصل من خلال الدراسة أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يتأثر إيجاباً مع سعر الصرف في المدى البعيد.

2- أثر تغيرات سعر صرف الدولار على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية للفترة 1990-2013، سنة 2014-2015.²

هدفت الدراسة إلى: أثر تغيرات سعر صرف الدولار على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية للفترة 1990-2013.

منهجية الدراسة: من خلال دراسة التكامل المشترك والتي نعني به وجود علاقات توازنية فيما بين المتغيرات الاقتصادية وتمتاز الدراسة كذلك باختبار العلاقة السببية بين المتغيرين.

¹ - بوشمال محمد، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه الطور الثالث، جامعة زيان عاشور-الجلفة-قسم العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية و مالية، السنة الجامعية 2019-2020.

² - الإهام عليوة-إبتسام فندوز، " أثر تغيرات سعر صرف الدولار على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية للفترة 1990-2013"، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل، سنة الجامعية 2014-2015.

توصلت الدراسة إلى: عدم وجود علاقة سببية في الاتجاهين، ونتيجة هذه الدراسة العلاقة بين سعر صرف الدولار والنمو الاقتصادي هي علاقة عكسية وذلك اعتمادا على برنامج "Eviews8".

3- تحليل وقياس أثر تغيرات سعر الصرف الاسمي على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1985-2017)، سنة 2019.¹

هدفت الدراسة إلى: تحليل وقياس أثر تغيرات سعر الصرف الاسمي على معدلات التضخم باستخدام بيانات سنوية في الجزائر خلال الفترة (1985-2017).

منهجية الدراسة: استخدام التطبيقات القياسية الحديثة من خلال اختبار خواص السلاسل الزمنية من حيث خاصية السكون والتكامل المشترك.

توصلت الدراسة إلى: من خلال تقدير متجه (VAR) لقياس الأثر وجود أثر سلبي لسعر الصرف الاسمي على التضخم في دولة الجزائر.

4- أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة نظرية وقياسية-خلال الفترة ما بين 1990-2010.²

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل أثر نظام الصرف المتبع على النمو الاقتصادي، لتحديد أي النظامين (التثبيت أو التعويم المدار) له أفضل الأثر عليه. وكيف يؤثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في ظل نظام التعويم المدار المنتهج من طرف الجزائر خلال فترة الدراسة.

منهج الدراسة: استخدمت الدراسة القياسية برنامج EViews7 وتقنية VAR الانحدار الاتجاهي واختبار السببية ل Eranger بعد اختبار استقرار السلاسل الزمنية Augmented Dickey Fuller لقياس أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

توصلت الدراسة إلى: لسعر الصرف أثر ضعيف على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2010 فهو لا يفسره إلا بـ 10% فقط وهذا راجع لتدهور قيمة العملة الوطنية بسبب التخفيضات المتتالية المطبقة عليها في ظل برامج التصحيح الهيكلي.

5-دراسة قياسية لأثر بعض محددات سعر الصرف -الدولار-على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017).³2019

هدفت الدراسة إلى: أثر بعض محددات سعر الصرف -الدولار-على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017).

¹ - د/بن البار أمحمد وأ.د/سنوسي على، جوان 2019، "تحليل وقياس أثر تغيرات سعر الصرف الاسمي على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة(1985-2017)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، المجلد السادس، العدد الأول، ص 156-181.

² - بن عيني رحيمة (ملحقة مغنية)، أ.د شعيب بونوة، مكيديش محمد، "أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة نظرية وقياسية-خلال الفترة ما بين 1990-2010"، جامعة تلمسان، ص 52-67.

³ - ط.د/ مجناح فؤاد و د/ حاشي النوري، 2019، "دراسة قياسية لأثر بعض محددات سعر الصرف -الدولار-على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)", مجلة مجاميع المعرفة، جامعة الجلفة (الجزائر) مخبر البحث (سياسات التنمية الريفية بالسهب)، المجلد: 05، عدد: 02، ص 07-23.

منهجية الدراسة: باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL ، وذلك من أجل محاولة فهم وتفسير طبيعة العلاقة الاقتصادية بين بعض المتغيرات (سعر الصرف، الصادرات، معدل التضخم، سعر الفائدة الحقيقي، أسعار النفط) والنتائج المحلي الحقيقي. توصلت الدراسة إلى: إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية المختارة وتأثيرها على الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر سواء في الأجل القصير أو الطويل.

✓ أهمية الدراسة:

إن الأهمية التي يكتسبها هذا الموضوع تتمثل في:

- اختبار نوع الأثر الذي يحدثه التغير في سعر الصرف على النمو الاقتصادي.
- دعم المكتبة في مجال قياسات الأثر والعلاقة لأسعار الصرف بمعدلات النمو الاقتصادي.
- كون أن أنظمة أسعار الصرف تعتبر الركيزة التي تعتمد عليها السياسات النقدية زيادة على كون أغلب الجوانب الاقتصادية مرتبطة بها.
- بيان الدور الفعال الذي تلعبه السياسات الحكومية في تحديد سعر الصرف بغرض تحقيق معدلات النمو الاقتصادي.
- أهمية النمو الاقتصادي في الحياة الاقتصادية لكونه أضحى اليوم العامل الأساسي والمعتمد عليه رسمياً في قياس رقي وتقدم الأمم والمجتمعات.

✓ منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها ومحاولة الإجابة على التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية التي تمت صياغتها تركز الدراسة على المناهج الآتية:

- المنهج الاستقرائي : ويدعم تناول الظاهرة كما هي عليه من خلال البيانات الاقتصادية والتوصيف العلمي لها من خلال المقالات والبحوث التي تناولت أسعار الصرف وعلاقتها بالنمو الاقتصادي.
- المنهج التاريخي : حيث تتبع السلسلة الزمنية في السنوات المبحوثة بالنسبة للحالة الجزائرية لبيان العلاقة التأثيرية لسعر الصرف على النمو الاقتصادي.
- المنهج التحليلي : لتحليل البيانات الاقتصادية وإجراء التحليلات القياسية الإحصائية للحالة الجزائرية لدراسة العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي في دولة الجزائر.
- المنهج القياسي الاقتصادي : الذي يجمع ما بين الرياضيات والتحليل والاستنباط لقياس أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي.

✓ محتويات الدراسة : لغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث والأسئلة المتفرعة عنها، ارتأينا تقسيم العمل بالكيفية الموالية:

الجانب النظري: ينقسم إلى فصلين

الفصل الأول: يشمل هذا الفصل مفاهيم وأنظمة سعر الصرف والنظريات المفسرة له ونماذجه.

الفصل الثاني: فسننتطرق فيه لمفاهيم عامة للنمو الاقتصادي وعناصره وخصائصه ومحدداته وكذا النظريات المفسرة له ونماذجه.

الجانب التطبيقي:

انحصر الجانب التطبيقي في الفصل الثالث الذي جاء تحت عنوان: دراسة تحليلية وقياسية لأثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة ما بين (1990-2019)، وينقسم إلى مبحثين على التوالي:

المبحث الأول: دراسة تحليلية لسعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة ما بين (1990-2019).

المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة ما بين (1990-2019).

الفصل الأول

مفاهيم ونظريات سعر الصرف

مقدمة الفصل

تختلف المعاملات الاقتصادية باختلاف حجمها وطبيعتها، فهناك معاملات داخلية وأخرى خارجية، ويقصد بالمعاملات الداخلية التبادلات التي تحدث داخل دولة واحدة ويقوم بها السكان فيما بينهم وتتم تسويتها بالعملة المحلية، أما المعاملات الخارجية فهي التي يكون أحد أطرافها خارج الدولة وتسويتها تتطلب دفع كمية معينة من العملة المحلية للحصول على العملة الأجنبية، هذه الكمية تحدد وفق معدلات تبادل يدعى بسعر الصرف والذي أعتبر محط اهتمام كبير من كافة المستثمرين والاقتصاديين ويحظى هذا الموضوع باهتمام كافة القطاعات في الدول وحتى على مستوى الأفراد العاديين، وقد كان الاهتمام بنظريات أسعار الصرف أكثر وضوحاً منذ السبعينات من القرن الماضي، ومن خلال هذا الفصل سنحاول التطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بسعر الصرف ومختلف الأنظمة السائدة التي تتبعها الجزائر وبعض الدول، وكذلك أهم النظريات والنماذج الخاصة بسعر الصرف، وسنقوم بتقسيم هذا الفصل كما يلي:

-المبحث الأول: ماهية سعر الصرف.

-المبحث الثاني: أنظمة ونماذج تحديد سعر الصرف.

-المبحث الثالث: سعر الصرف كسياسة اقتصادية والعوامل المؤثرة فيه

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف

سنتناول في هذا المبحث تعريف سعر الصرف، أشكاله، وأنواعه إضافة إلى أهم النظريات المحددة له.

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف

لقد تطرق العديد من الباحثين والمختصين إلى تعريف سعر الصرف بمختلف المفردات والألفاظ، لكن المعنى والمفهوم كان يصب في قالب واحد، ومن جملة هذه التعريفات ما يلي:

- هو ما يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحدة أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبي¹.
- سعر الصرف هو سعر عملة بعملة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين، فإحدى العملتين تعتبر سلعة والعملية الأخرى تعتبر ثمنًا لها².
- ثمن الوحدة الواحدة من عملة ما، مقوماً بوحدات من عملة أجنبية أخرى³.
- يشير سعر صرف إلى عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو هو عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية⁴ كما يعرف على أنه قيمة كم مالي لإحدى الدول مقارنة بأموال دولة أخرى (كم مالي)⁵، ويشير أيضا إلى سعر صرف عملة مقارنة بعملة أخرى⁶.
- وعرف الاقتصادي جيمس انجرام سعر الصرف بأنه بمثابة قاموس من كلمة واحدة يمكن أن تترجم بواسطة جميع الأسعار من اللغة الأجنبية إلى اللغة المحلية⁷.
- ويعرف أيضا على أنه النسبة التي يتم على أساسها مبادلة الوحدة النقدية الوطنية بالوحدة النقدية الأجنبية في وقت معلوم، ونقصد بالعملية الأجنبية هنا كافة الودائع والاعتمادات والمدفوعات المستحقة بعملة ما إضافة إلى الحوالات والشيكات السياحية والكمبيالات⁸.

من خلال هذه التعاريف يمكن القول أن سعر الصرف هو سعر العملات الأجنبية مقوماً بوحدات من العملة المحلية، أي عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

المطلب الثاني: أشكال سعر الصرف

1 - شمعون شمعون، البورصة (بورصة الجزائر)، دار الأطلس للنشر والتوزيع، 1994، ص 139.

2 - مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص 244.

3 - مدحت صادق، النقود الدولية وعملية الصرف الأجنبي، ط 1، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، ص 125.

4 - هيل عجي جميل الجنابي، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، 2014، ص 93.

5 - Thomas A. Pugel, international economics, sixteenth edition, McGraw-Hill Education, U.S.A, 2016 p 390

6 - James Gerber, international Economics, 7th ed, pearson education, England, 2018, p 239.

7 - سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، الطبعة العربية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2011، ص 15

8 - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 4، 2017، ص 103.

بالإضافة إلى التعاريف السابقة هناك عدة أشكال لسعر الصرف، ولكل مدلولها واستعمالها وهي سعر الصرف الإسمي والحقيقي وسعر الصرف الفعلي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي.

أولاً: سعر الصرف الإسمي

هو مقياس لقيمة عملة بلد ما والتي يمكن مبادلتها بقيمة عملة بلد آخر، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء أو بيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض، ويتم تحديد سعر الصرف الإسمي لعملة ما تبعاً للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعاً لتغير الطلب والعرض، وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد، فارتفاع سعر عملة ما يؤثر على الامتياز بالنسبة للعملات الأخرى.

ويتغير سعر الصرف الإسمي يومياً وتسمى هذه التغيرات تحسناً أو تدهوراً في قيمة العملة المحلية، التحسن نقصد به ارتفاع سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية، أما التدهور يعني انخفاض سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية¹.

ويعرف سعر الصرف الإسمي الثنائي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية². أيضاً ينقسم سعر الصرف الإسمي إلى سعر الصرف الرسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر الصرف الموازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية، وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف إسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد³.

ثانياً: سعر الصرف الحقيقي

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم، فمثلاً ارتفاع مداخيل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات لأن هذا الارتفاع في العوائد لم يؤدي إلى أي تغيير في أرباح المصدرين وإن ارتفعت مداخيلهم الإسمية بنسبة عالية، فلو أخذنا بلدين كالجائز والولايات المتحدة الأمريكية يكون سعر الصرف كالتالي:

$$TCR = \frac{TCN/Pdz}{1\$/Pus} = \frac{TCN/Pus}{Pdz}$$

حيث:

TCR : سعر الصرف الحقيقي

TCN : سعر الصرف الإسمي

Pus : مؤشر الأسعار بأمريكا

¹ - جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، عمان-الأردن، 2014، ص 182 .

² - بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت العدد 23، نوفمبر 2003، ص 2.

³ - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2006، ص 103.

Pdz : مؤشر الأسعار بالجزائر

فتعطينا القوة الشرائية للدولار TCN/Pdz القوة الشرائية للدولار الأمريكي في أمريكا، أما PUS/1\$ تعطينا في الجزائر. وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار يعكس الفرق بين القدرة الشرائية في أمريكا والقدرة الشرائية في الجزائر، وكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للجزائر¹.

ثالثا: سعر الصرف الفعلي

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى، ويمكن لسعر الصرف الفعلي أن يختلف من حيث القيمة، بالنظر إلى إمكانية اختلاف عدة عوامل مثل سنة الأساس، قائمة عملات البلدان المتعامل معها والأوزان المتعددة في تكوين السلة وبصورة عامة إنه لا يوجد سعر صرف فعلي واحد، وكثيرا ما تجري المحاولة في الدراسات التجريبية لحساب سعر صرف فعلي للواردات وأخرى للصادرات².

1- سعر الصرف الفعلي للصادرات: هو عدد وحدات العملة المحلية الممكن الحصول عليها لقاء ما تبلغ قيمته وحدة واحدة من العملة الأجنبية (الدولار مثلا)، على أن تؤخذ بعين الاعتبار رسوم التصدير والإعانات المالية والرسوم الإضافية وأسعار الصرف الخاصة والإعانات الخاصة بعوامل الإنتاج وغير ذلك من التدابير المالية والضريبية التي تؤثر في سعر الصادرات.

2- سعر الصرف الفعلي للواردات: هو عدد وحدات العملة المحلية التي تدفع مقابل ما قيمته دولار واحد من الواردات، على أن تؤخذ في عين الاعتبار التعريفات الجمركية والرسوم الإضافية والفائدة على ودائع الاستيراد وغيرها من التدابير التي تؤثر في سعر الواردات.

رابعا: سعر الصرف الفعلي الحقيقي

إذا عدل سعر الصرف الإسمي الفعال استنادا إلى مقارنة معدل معدلات التضخم المحلي ومعدلات التضخم للشركاء التجاريين المهمين، فإن سعر الصرف الإسمي الفعال سوف يتحول إلى سعر صرف فعال حقيقي، ويحسب على أساس المعادلة التالية:

$$EX_r = EX_n (P_f/P_d)$$

حيث أن:

EX_r: سعر الصرف الحقيقي الفعال

¹ - عبد المجيد قدي، مرجع، ص 104.

² - محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000، ص 75.

EXn : سعر الصرف الإسمي الفعال

Pd : الرقم القياسي لأسعار الدولة المحلية وعادة ما تستخدم أسعار الجملة

Pf : الرقم القياسي لأسعار الشركاء التجاريين الرئيسيين للاقتصاد المحلي

والهدف الرئيسي من حساب سعر الصرف الفعال الحقيقي هو قياس التغيرات في درجة منافسة أسعار دولة معينة مقارنة بأسعار شركائها التجاريين، عند زيادة سعر الصرف الحقيقي الفعال EXr فإن المركز التنافسي للدولة المحلية يتدهور (تزداد تكاليف بضائعها مقارنة مع تلك لشركائها التجاريين) وذلك لارتفاع معدل تضخمها بدرجة أكبر من ارتفاع معدلات تضخم شركائها التجاريين بعد أخذ بعين الاعتبار تغيرات أسعار الصرف الإسمية، ويتوقع أن يؤدي مثل هذا التدهور في أسعار الصرف الحقيقية إلى زيادة حجم مستوردات الدولة المحلية وانخفاض حجم صادراتها وبالتالي تدهور ميزانها التجاري¹.

المطلب الثالث: أنواع ووظائف سعر الصرف

اولاً: أنواع سعر الصرف

لسعر الصرف عدة أشكال يمكن أن يتخذها، إلا أنه يمكن تصنيفه حسب معيار زمن التنفيذ وذلك كما يلي:

❖ سعر الصرف العاجل (الآني):

يعرف سعر الصرف العاجل على أنه "سعر الصرف الأجنبي المطبق في عملية الشراء والبيع للعمليات الأجنبية مقابل التسليم في الحال"²، كما يعرف على أنه "سعر الصرف للمعاملة الفورية"³. وهو أيضاً عبارة عن سوق لشراء وبيع السلع والأوراق المالية والصرف الأجنبي والأسهم وتسليمها فوراً، والصفقة الفورية (الآنية) هي عبارة عن عملة مباحة أو مشتقات بسعر معين في هذه اللحظة ولكن التسليم يكون نافذاً بعد يوم عمل في غالبية الأحوال، لذا باستطاعتنا القول أن سعر الصرف الآني هو سعر الصرف في السوق بناء على حجم الطلب والعرض⁴.

❖ سعر الصرف الآجل:

تتم فيه عملية تسليم واستلام العملات بعد فترة معينة من تاريخ إبرام العقد مطبقين سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد، وتستعمل الشركات العاملة في التجارة الخارجية هذا النوع من الصرف لتفادي الأخطار الناتجة عن التقلبات المحتملة في أسعار صرف العملات، حيث يكون سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد هو سعر الصرف بغض النظر عن سعر الصرف لحظة تنفيذ العقد⁵. بمعنى آخر: سعر الصرف الآجل هو عبارة عن سعر الصرف الفوري مضافاً إليه أو مطروحاً منه معدل العلاوة أو الخصم، والعلووة والخصم يخضعان لفروقات أسعار الفائدة بين عملتين⁶.

1 - طالب عوض ورا، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، كلية الأعمال-الجامعة الأردنية، ط 2، 2013، ص 375.

2 - السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، ط 1، 2011، ص 118.

3 - Frederic S. Mishkin, the economics of money-banking and financial markets, 10th ed, U.S.A, 2013, p 423.

4 - بسام حجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط 1، 2009، ص 149.

5 - أسعار صرف العملات، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت، العدد 12، يوليو 2011، ص 2.

6 - هيل عجيبي جميل الجباني، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، مرجع سبق ذكره، ص 196.

يختلف سعر الصرف الآجل عن سعر الصرف الآني، وعادة ما يكون الفارق بينهما بدلالة معدلات الفائدة المعمول بها بالنسبة للعمليات المعنية، فارتفاع أو انخفاض السعر الآجل لعملة ما يتناسب عكسياً مع سعر فائدة العملة، وكلما زاد الفرق بين أسعار فائدة العملتين وزادت مدة العقد الآجل كلما زاد الفرق بين السعر الآني للعملة والسعر الآجل¹.

❖ أسعار الصرف التقاطعية (متعدد):

يعرف السعر المتقاطع بأنه سعر عملة مقابل عملة أخرى من خلال علاقة كل من هاتين العملتين بعملة ثالثة مشتركة² فإذا عرفنا سعر الدولار مقابل عملتين مثلًا فيمكن تحديد سعر التقاطع لهاتين العملتين مقابل بعضهما البعض، فإذا كان³:

$$1 \text{ دينار أردني} = 2 \text{ دولار}$$

$$1 \text{ دينار عراقي} = 1 \text{ دولار}$$

$$1 \text{ دينار أردني} = 2 \text{ دينار عراقي}$$

ولتوضيح كيفية حساب المعدل التقاطعي افترض أن سعر صرف الدولار الأمريكي (\$) يساوي 0.7 دينار أردني (JD) في حين أن سعر صرف المارك الألماني (DM) يساوي 0.5 دينار أردني. من هذه الأسعار الثنائية يمكن حساب المعدل التقاطعي بين الدولار والمارك بقسمة المعدل الأول على الثاني كالتالي⁴:

ثانياً: وظائف سعر الصرف: من وظائف سعر الصرف ما يلي:

❖ وظيفة قياسية: يمثل سعر الصرف حلقة الوصل بين الأسعار العالمية والأسعار المحلية، فالمنتجون المحليون يعتمدون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية (لسلعة معينة) مع أسعار السوق العالمية⁵.

❖ وظيفة تطويرية: لسعر الصرف تأثير في التركيب السلمي والتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية للدول، إذ يستخدم في تطوير صادرات معينة إلى دول معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، وقد يؤدي سعر الصرف إلى إيقاف صناعات معينة والاعتماد على استيراد مخرجاتها التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية⁶.

1 - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 113.

2 - ماهر كنج شكري، مروان عوض، المالية الدولية-العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2004، ص 248

3 - هيل عجمي جميل الجنابي، مرجع سبق ذكره، ص 188.

4 - طالب عوض ورا، مرجع سبق ذكره، ص 373.

5 - درقال يمينة، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي، شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان- السنة الجامعية، 2010-2011، ص 8.

6 - غزوة حسن الصرن، دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على الاقتصاد السوري باستخدام نماذج التوازن العام، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الإحصاء التطبيقي، جامعة دمشق، السنة الجامعية 2014-2015، ص 40.

❖ وظيفة توزيعية: أي أن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك من خلال ارتباطه بالتجارة الخارجية بحيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم¹.

المطلب الرابع: نظريات سعر الصرف

تحاول كثيرا من النظريات الاقتصادية تفسير اختلافات سعر الصرف بين الدول، وأهم هذه النظريات هي: أولا: نظريته تعادل القدرة الشرائية

تعود هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي (كوستاف كاسل) عندما أصدر كتابه بعنوان "النقود وأسعار الصرف الأجنبية" بعد عام 1914، ويرى كاسل بأن سعر الصرف بين عمليتي أي دولتين يتحدد وفقا للتغيرات في المستوى العام للأسعار في كل من دولتين، أي تقوم هذه النظرية على تساوي سعر الصرف بين عمليتي لدولتين مختلفتين عندما تكون قدرتهما الشرائية هي نفسها في كلا الدولتين².

إذ أن سعر الصرف لدولة ما يتحدد من خلال النسبة بين مستوى الأسعار الداخلية مقوما بالعملة الوطنية ومستوى الأسعار العالمية مقمرا بالعملة الأجنبية فإذا افترضنا أن:

R: هو سعر الصرف

Pa: مستوى الأسعار المحلية مقوما بالعملة الوطنية

Pb: مستوى الأسعار العالمية مقمرا بإحدى العملات العالمية

وعليه يمكن الحصول على سعر الصرف وفقا لهذه النظرية:

$$R = Pa/Pb \dots\dots\dots (1)$$

وبصورة أخرى:

$$R \cdot Pb = Pa \dots\dots\dots (2)$$

إذ إن منطوق هذه النظرية يقول بأن مستوى الأسعار المحلية يتكافأ مع سعر الصرف مضروبا في مستوى الأسعار العالمية، وكما هو معروف كان قياس مستوى الأسعار يتم عن طريق استخدام فكرة الأرقام القياسية للأسعار ويمكن إيضاح ذلك:

$$R1 = R \cdot pa0 / pb0 \dots\dots (3)$$

R1: سعر الصرف الجديد

R: سعر الصرف القديم

Pb0: الرقم القياسي للتغير في الأسعار العالمية

Pa0: الرقم القياسي للتغير في الأسعار المحلية

وقد تبين من هذه الدراسات أن انحرافات القوة الشرائية عن أسعار الصرف ترجع إلى اختلاف زمن الدورة التجارية في دولتين، وأن ارتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار العالمية في ظل افتراض سعر معين للصرف إنما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف تلقائيا، وهذا سيؤدي إلى زيادة كل من

¹ - محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعقد، الجزائر، 2003، ص 107.

² - دريد كامل آل شبيب، المالية الدولية، ط1، نادر اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، 2011، ص 38.

الاستيرادات والطلب على الصرف الأجنبي، وانخفاض كل من الصادرات وعرض الصرف الأجنبي، وتفترض هذه النظرية عدم حدوث تغيرات هيكلية في الاقتصاد القومي تنعكس على تكاليف الإنتاج (العرض) وأذواق المستهلكين والدخول (الطلب)، وتفترض عدم تدخل الدولة في التجارة الخارجية، أي هناك حرية للتجارة الخارجية¹.

إلا أن هذه النظرية تطرح بعض القضايا العالقة منها²:

* اختلافات أساليب قياس التضخم حسب نوع مؤشر الأسعار، فهناك مؤشر أسعار المستهلكين (حضر أو ريف)، وأسعار المنتجين أو أسعار الجملة، وأسعار الصادرات والواردات الخ.

* هناك عناصر أخرى تؤثر من غير الأسعار على الميزان التجاري وميزان المدفوعات خاصة مرونة الطلب

بالنسبة للدخل وبالنسبة للأسعار، وكذلك مرونة الصادرات والواردات بالنسبة للمتغيرين نفسيهما

* إن نظرية تعادل القوة الشرائية لا تتعلق إلا بميزان العمليات الجارية وليس بكامل ميزان المدفوعات.

* تعتقد هذه النظرية أنه يمكننا تقدير معدل التضخم في كل البلدان بغض النظر عن تطور الأنظمة الإحصائية والإعلامية.

* هناك عوامل أخرى مؤثرة على تحديد أسعار الصرف مثل: تغير أذواق المستهلكين وظهور المنتجات البديلة ... الخ.

هناك مشكلة في تمييز المتغير التابع والمستقل، ذلك أن النظرية تفرض مستوى الأسعار هو المتغير

المستقل وأن سعر الصرف هو المتغير التابع، إلا أنه يمكن أن نلاحظ بأن التغيرات في أسعار الصرف تؤدي إلى

إحداث تغيرات في مستوى الأسعار يمكن القول إذن نجاح نظرية تعادل القدرة الشرائية يتوقف على:

✓ سيادة حرية التجارة الدولية، ذلك أن وجود القيود من شأنه تشويه الأسعار.

✓ سيادة حرية تحويل النقود من دولة إلى أخرى وعدم إخضاع ذلك لنظم المراقبة³.

ثانياً: نظرية تعادل اسعار الفائدة

حسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك

الممكن تحقيقها في السوق المحلي، لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم التعويض بالفارق بين سعر الصرف

الآني وسعر الصرف الأجل، ويمكن أن تتم العمليات على النحو التالي⁴:

يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم M في أسواقهم المحلية لمدة سنة مثلاً، ويحصلون في نهاية

التوظيف على $M(1+i_D)$ (حيث i_D معدل الفائدة) يجب أن يكون هذا المبلغ مساوياً حسب هذه النظرية للمبلغ

المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر الصرف الآني (نقداً) وتوظيفها في الأُس

واق الأجنبية بمعدل فائدة i_E وإعادة بيعها لأجل بشكل يمكن من الحصول مجدداً على مبلغ من العملة

المحلية ويمكن أن نعبر عن ذلك رياضياً:

$$M(1 + i_D) = \frac{M}{CC} (1 + i_E) * CT \dots \dots \dots (1)$$

1 - سمير فخري نعمة، مرجع سبق ذكره، ص 20-22.

2 - السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 180.

3 - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، مرجع سابق، ص 118.

4 - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 120.

حيث أن:

CC : سعر الصرف الآني (نقدا)

CT : سعر الصرف الآجل

i_E : معدل الفائدة الخارجي الإسمي

i_D : معدل الفائدة الداخلي الإسمي

معادله (1) تؤدي إلى أن:

$$\frac{CT}{CC} = \frac{(1 + i_D)}{(1 + i_E)} \dots \dots \dots (2)$$

ويطرح (1) من طرفين معادلة أعلاه نحصل على:

$$\frac{CT}{CC} - 1 = \frac{1 + i_D}{1 + i_E} - 1 \dots \dots \dots (3)$$

أو:

$$\frac{CT - CC}{CC} = \frac{i_D - i_E}{1 + i_E} \dots \dots \dots (4)$$

وإذا كانت i_E صغيره جدا يمكننا كتابة المعادلة (4) كالتالي:

$$\frac{CT - CC}{CC} = i_D - i_E$$

ومما سبق يمكن القول أن هذه النظرية تسمح بربط الأسواق النقدية الوطنية بأسواق الصرف.

ثالثا: نظرية كفاءة السوق

السوق الكفاء هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة. وهذا يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات، سواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية، مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، العجز التوازني، معدل التضخم الخ.

في السوق الكفاء:

- كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها الآني على أسعار الصرف الآنية والآجلة.
- تكاليف المعاملات ضعيفة.
- تغيرات أسعار الصرف عشوائية.

وهذا يؤدي إلى النتائج الآتية:

✓ لا يمكن لأي مضارب أن يحقق باستمرار مكاسب.

✓ التسعيرة الآجلة يمكن اعتبارها كمؤشر من دون مضاربة على السعر الآني (نقدا) المستقبلي.

إلا أن هناك جدالا قائما اليوم بخصوص ما إذا كانت أسواق الصرف الحالية كفئة نسبيا وهذا ما أدى إلى القيام بعدة اعتبارات لإثبات ذلك، أظهر بعضها [اختبارات جيدي (GIDDY) وديفي (DUFEY) على التوالي في 1975، 1976] كفاءة السوق، في حين أن البعض الآخر [دراسات هانت 1986 (HUNT)] (ودراسات

كيرني وماك دولاند [1989] يؤكد عدم كفاءة سوق الصرف نسبيا في الوقت الذي يعتقد فيه الممارسون أن هناك عدم كفاءة نسبية في أسواق الصرف¹.

رابعا: نظرية ميزان المدفوعات (الأرصدة)

تعرف نظرية ميزان المدفوعات أيضا بنظرية العرض والطلب وكذلك بنظرية التوازن العام لأسعار الصرف، وهي تشير إلى أن سعر الصرف الأجنبي في حالات السوق يتحدد بقوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي. وعليه ووفقا لهذه النظرية فإن سعر أي عملة (سعر الصرف) يتحدد كسعر أي سلعة أخرى، يتحدد بواسطة الحركة الحرة لقوى العرض والطلب في السوق. فقيمة أي عملة يعاد تقييمها عندما يزداد الطلب عليها، وتتجه هذه القيمة إلى الانخفاض عندما يقل الطلب عليها بالنسبة إلى العرض في سوق الصرف الأجنبي.

ويعتمد مدى الطلب أو العرض من عملة البلد في سوق الصرف الأجنبي على وضع ميزان مدفوعات ذلك البلد. فعندما يكون ميزان المدفوعات في حالة توازن، يتساوى الطلب على الصرف الأجنبي مع العرض الأجنبي، أما عندما يكون هناك عجز في ميزان المدفوعات فإن الكمية المعروضة من عملة ذلك البلد تفوق الكمية المطلوبة منها، وهذا يتسبب في انخفاض القيمة الخارجية لعملة ذلك البلد، أما إذا كان هناك فائض في ميزان المدفوعات، فإن الكمية المطلوبة من عملة ذلك البلد تفوق الكمية المعروضة منها مما يتسبب في زيادة القيمة الخارجية للعملة المحلية².

خامسا: نظرية مستوى الإنتاجية

وتعني هذه النظرية في أن القيمة الخارجية لعملة دولة ما تتحدد على أساس كفاية ومقدرة جهازها الإنتاجي، بما في ذلك زيادة إنتاجية الفرد، ومن ثم مستوى معيشتته، بما يتضمنه هذا من ارتفاع في مستويات الدخل والأسعار، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من الصادرات وزيادة الواردات، وهذا معناه زيادة الطلب على العملات الأجنبية على العملة المحلية، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية وانخفاض سعر صرفها، وارتفاع قيمة العملة الأجنبية وارتفاع سعر صرفها.

ويحصل العكس في حالة انخفاض الأسعار المرتبطة بانخفاض الدخل ومستويات المعيشة، والمتأتي من انخفاض الإنتاجية.

ويمكن الرد على ذلك بسهولة في كون أن الدول المتقدمة التي تزداد فيها الإنتاجية وترتفع فيها الدخل والأسعار، هي الدول التي يتحقق فيها ارتفاع مستمر في صادراتها وارتفاع سعر صرف عملتها، بينما لا يتحقق ذات الأمر بالنسبة للدول النامية التي تنخفض فيها الإنتاجية وتنخفض صادراتها³.

¹ - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 122.

² - فرانسيس جيرونيلا، الاقتصاد الدولي، الاقتصاد الدولي، ترجمة د. محمد عزيز ود. محمود سعيد الفاخري. منشورات جامعة، قاريونس، بنغازي، 1991، ص 207

³ - فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، ط 1، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 453.

سادسا: النظرية النقدية

يمكن التعرف على ملامح النظرية النقدية في تفسير تغيرات سعر الصرف من خلال دراسة أثر كل من كمية النقود وسعر الفائدة في تحديد سعر الصرف، إذ تركز هذه النظرية على أن سعر الصرف هو ظاهرة نقدية نظرا لتأثره بالمحددات الحقيقية للطلب على النقود، إذ أن عرض النقد في كل بلد يحدد بشكل مستقل من قبل السلطات النقدية الوطنية المتمثلة بالبنك المركزي، أما الطلب على النقود فيعتمد على مستوى الدخل الحقيقي ومعدل الفائدة حيث يمارس سعر الفائدة تأثيرا مهما في تحديد سعر الصرف فزيادة سعر الفائدة في دولة ما بالنسبة لمثيله بالخارج يؤدي إلى زيادة سعر الصرف.

ويحدث العكس في حالة خفض سعر الفائدة، إلا أن سعر الفائدة لا يعمل بمعزل عن المعروض النقدي بل يمكن أن يعملان في اتجاهين متضادين، ويلغي كل منهما أثر الآخر ويمتنع حدوث أي تغيير في سعر الصرف، فإذا ما انتفى مثلا حدوث تغير متوقع في المعروض النقدي في المستقبل القريب فسعر الصرف لن يتأثر كثيرا نظرا لأن سعر الفائدة الإسمي سوف ينخفض نتيجة للانخفاض المتوقع في المعروض النقدي، وفيما يأتي التوصيف الرياضي لهذه النظرية وفقا للمعادلات الآتية:

$$M=pk(i,y) \dots\dots\dots(1)$$

$$M^*=p^*k(i^*,y^*) \dots\dots\dots(2)$$

$$P=RP^* \dots\dots\dots(3)$$

$$R=p/p^* \dots\dots\dots(4)$$

$$R=Mk(i^*,y^*)/M^*k(i,y) \dots\dots\dots(5)$$

إذ أن:

M : عرض النقد.

P : المستوى العام للأسعار.

i : معدل الفائدة الاسمي.

Y : مستوى الدخل الحقيقي.

R : سعر الصرف (معبّر عنه بوحدات العملة المحلية لكل وحدة واحدة من العملة الأجنبية).

K : الطلب على النقود.

*: البلد الأجنبي.

$$p=M/k(i,y)$$

من المعادلة (1) نحصل على :

$$p^*=M^*/k(i^*,y^*)$$

من المعادلة (2) نحصل على :

تبين المعادلات السابقة أن الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية $k(i,y)$ يرتبط سلبيا بسعر الفائدة الاسمي وإيجابيا بمستوى الدخل الحقيقي، إذ يؤدي إنخفاض عرض النقود إلى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد المحلي بالنسبة لنظيره في الخارج، مما يستقطب رأس المال الأجنبي ويرفع من الطلب على العملة المحلية ونتيجة لذلك تزداد قيمة العملة المحلية مما يؤثر سلبا في الصادرات ووضع الحساب الجاري في ميزان

المدفوعات وتنعكس هذه التطورات في انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وركود الاقتصاد المحلي، إذ تحدد المعادلة رقم (1) حجم عرض النقد في البلد المراد تحديد سعر صرف عملته، أما المعادلة رقم (2) تحدد عرض النقد في البلد الأجنبي، أما المعادلة رقم (3) فأنها توضح مستوى الأسعار في البلد المراد تحديد سعر صرف عملته، أما المعادلتان رقم (5.4) فأتهما تبينان تحديد سعر الصرف الذي تم التوصل إليه، وبذلك يتبين أن النظرية النقدية تشدد على دور اختلال التوازن النقدي في تفسير تحركات سعر الصرف في السوق، لذلك ينظر إلى سعر الصرف على أنه يتحدد من منشأ داخلي وفقاً للنظرية النقدية.

ومن خلال التحليل السابق أن الاستخدام المتزايد للسياسة النقدية من طرف العديد من الدول النامية والمتقدمة، إما لغرض الحد من التضخم وحجم الطلب المحلي أو لغرض المحافظة على سعر الصرف في حدود هامش ثابت وأن إتباع سياسة نقدية انكماشية من طرف الدول يمكن أن يكون له أثر غير مرغوب على النمو خاصة إذا لم تكن مصحوبة بسياسات أخرى لمعالجة تلك الآثار¹.

المطلب الخامس: أهمية ومخاطر سعر الصرف

أولاً: أهمية سعر الصرف

يمكن توضيح أهمية دور سعر الصرف في ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من خلال ثلاثة أسواق وعلى المستويين الكلي والجزئي، وهذه الأسواق هي سوق الأصول، وسوق السلع، وسوق عوامل الإنتاج، حيث يربط سعر الصرف بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية ويحدد سوق الصرف الحقيقي عدد وحدات السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، ومن ثم فهو يقيس القدرة على المنافسة، ويتضح من هذا التعريف أن العلاقة بين القدرة على المنافسة ومستوى سعر الصرف الحقيقي عكسية.

ويسعى سعر الصرف في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية المتمثلة بالتوازنين الداخلي والخارجي، إذ أن التوازن الداخلي يتمثل بتحقيق استقرار الأسعار والأجور والعمالة الكاملة، أما التوازن الخارجي فيقصد به توازن ميزان المدفوعات بالمعنى الاقتصادي، أي التوازن بين المدفوعات والإيرادات الخارجيتين².

ثانياً: مخاطر سعر الصرف

تواجه كافة دول العالم منذ فترة السبعينات من تقلبات في أسعار صرف العملات التي تؤدي إلى آثار سلبية بالغة الأهمية بالنسبة للمؤسسات دولية النشاط، سواء تعلق الأمر بالنشاط المالي أو التجاري على حد سواء، ويعود السبب الرئيسي لذلك إلى تغيرات أسعار صرف العملات غير المتوقعة من طرف المسيرين.

1- مفهوم مخاطر سعر الصرف

تعرف مخاطرة أسعار الصرف بأنها مخاطرة الخسارة المرتبطة بتقلبات أسعار الصرف. وتعني هذه المخاطرة الخسائر المحتملة التي تتعرض إليها الشركة جراء تغيرات تكافؤ الصرف بين العملة النقدية المحلية،

¹ - سمير فخري نعمة، مرجع سبق ذكره، ص 27-29.

² - سمير فخري نعمة، مرجع سبق ذكره، ص 15-16.

والعملات النقدية الأجنبية¹ كما عرفت على أنها التعرض إلى خسارة أو ضرر ناتج عن احتمالية وقوع بعض الأحداث غير المرغوب فيها، وتمثل مخاطرة سعر الصرف درجة التقلب في سعر صرف عملة معينة نسبة إلى العملات الأخرى أو إلى العملة المرجعية².

أنواع مخاطر سعر الصرف :

ترتبط مخاطر الصرف بالنشاطات المختلفة التي تقوم بها المؤسسات خاصة ذات الطابع الدولي، ويمكن أن نميز بين المخاطر الناتجة عن المعاملات والمخاطر الناتجة عن الدمج ومخاطر اقتصادية.

1 -- مخاطر صرف المعاملات : والتي تنشأ من جراء القيام بالعمليات التالية :

✓ الصفقات التجارية مع الخارج (المتعلقة بالصادرات والواردات) لما تكون مفوترة بالعملة الأجنبية.

✓ الصفقات المالية والبنكية التي تحدد بالعملة الصعبة (اقتراض وإقراض).

2 -- مخاطر صرف التجميع (توحيد الحسابات) : وتسمى أيضا بمخاطر التحويل وتنشأ من تغيرات أسعار الصرف عندما يتم تحويل مبالغ الصفقات الأجنبية المحققة من طرف الفروع إلى الميزانية المالية للشركة الأم³.

3 -- مخاطر الصرف الاقتصادية: وهي المخاطر الناتجة على تأثير تغيرات أسعار الصرف على صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة، وترتبط هذه الحالة بالنظرة المستقبلية وبأثر تغيرات الأسعار على التكاليف والأسعار وحجم المبيعات....وهي صعبة القياس والتقييم، ولها انعكاسات كبيرة على المنشأة في المدى البعيد⁴ هذا بالنسبة للمؤسسات ذات الطابع التجاري الدولي أما بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية فتكمن مخاطر التعامل في العملات الأجنبية فيما يلي:

أ/- المخاطر المالية (مخاطر تقلبات أسعار العملة): من المتعارف عليه دوليا أن أسعار العملات تتغير يوميا بحوالي 1 % عندما تكون الأسواق هادئة ومستقرة ولكن ينقلب الوضع لتصل نسبة التغير في الأسواق المالية يوميا إلى نسب مرتفعة، وعادة ما تكون البنوك لديها مراكز مفتوحة مكشوفة (أي أن البنك قام بعملية شراء عملة أجنبية معينة ولم يقم بعملية بيعها) في سوق العملات الأجنبية وكلما كانت هذه المراكز كبيرة كلما كانت نسبة المخاطرة كبيرة، وقد يكون البنك قد قام ببيع عملة معينة ولم يقم بتغطية مركزه المفتوح، ويحدث أن تنقلب الأسعار سلبا فيجد البنك نفسه في خسارة قد تؤدي إلى إفلاسه، كما حدث في بنك بيرينج 1996 وبنك لوغانو في سويسرا عام 1976 ويعود السبب الرئيسي لذلك إلى تغيرات أسعار صرف العملات غير المتوقعة من طرف المسيرين.

1 - سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية نظرية وتطبيق، ط1، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص 191.

2 - اعتصام جابر الشكري. محمد علي إبراهيم العامري، "إدارة مخاطر أسعار الصرف الأجنبي باستخدام أدوات التحوط المالي دراسة تحليلية تطبيقية"، مجلة دراسات محاسبية ومالية – المجلد الثامن- العدد 23، جامعة بغداد، 2013، ص 24

3 - عبدالعزيز برنه، تقلبات أسعار الصرف وانعكاسها على الميزان التجاري- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1999-2014، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2015-2016، ص 33.

4 - سعود جايد مشكور العامري، مرجع سبق ذكره، ص 194.

ب/-مخاطر التمويل: وهي التي يتعرض لها البنك عندما يجد صعوبة في الحصول على الأرصدة اللازمة لتمويل نشاطه المصرفي، فيضطر إلى سداد أسعار فائدة مرتفعة على الودائع النقدية المودعة، من أجل تمويل أحد الحسابات بالعملة الصعبة¹.

ج/-مخاطر الائتمان: تعرف مخاطر الائتمان بوجه عام بأنها المخاطر الناشئة عن احتمال عدم وفاء أحد الأطراف بالتزاماته وفقا للشروط المتفق عليها.

د/-مخاطر النماذج: تنطوي الطرق والنماذج التي تستخدمها المؤسسة في قياس المخاطر أو إدارتها على احتمالات الخطأ، مما ينتج عنه مخاطر أخرى وبالتالي جعل البيئة التي تعمل فيها المؤسسة أكثر تعقيدا ومخاطرة بسبب حالة اللابيقين.

ه/-مخاطر العمليات (التشغيل): تعتبر مخاطر التشغيل من المستجدات في عالم إدارة المخاطر الحديثة، وهي تعني الخسارة الناتجة عن الفشل في النشاط الداخلي وإجراءات الرقابة، يشمل هذا النوع المخاطر العملية المتولدة من العمليات اليومية للمؤسسة، ولا يتضمن عادة فرصة للربح، فالمؤسسة إما أن تحقق خسارة وإما لا تحققها، وعدم ظهور أية خسائر للعمليات لا يعني عدم وجود أي تغيير، ومن المهم للإدارة العليا التأكد من وجود برنامج لتقويم تحليل مخاطر العمليات، وتشمل مخاطر العمليات ما يلي: الاحتيال المالي (الاختلاس)، التزوير، تزيف العملات، السرقة والسطو، الجرائم الإلكترونية².

II - أهمية إدارة مخاطر سعر الصرف

لعل من أبرز دواعي الاهتمام بتسيير أو إدارة مخاطر الصرف ما يلي:

- ✓ اندماج بلدان العالم الثالث في المنظومة الاقتصادية الدولية (ظاهرة التدويل) في إطار الإصلاحات الاقتصادية الشاملة والعمل في بيئة اقتصادية دولية تعتمد على الآليات النقدية خاصة مما يتطلب الاهتمام بقضايا سعر الصرف وما يرتبط به من مخاطر.
- ✓ بروز أنماط جديدة للتجارة الدولية والتدفقات الاستثمارية المتمثلة أساسا في دول جنوب شرقي آسيا والصين وما يرتبط به من زيادة في التقلبات في أسواق الصرف.
- ✓ تقلبات أسعار الصرف يمكن أن تؤثر على النتائج المالية للمؤسسات دولية النشاط وعلى نقديتها الجاهزة.
- ✓ تحسين القدرة التنافسية (في مجال السعر خاصة) للمؤسسات مرتبط بمدى التحكم في خطر الصرف وإدارته بفعالية وكفاءة، على اعتبار أن هذا الخطر يعتبر عاملا هاما ومحددا لأسعار التكلفة خاصة في مثل دول العالم الثالث التي تستند في مدخلات عملياتها الإنتاجية إلى مواد أولية ووسيلة مستوردة.
- ✓ ارتفاع تكلفة الإجراءات والترتيبات الإدارية أو المركزية للوقاء من مخاطر الصرف³.

1 - عبد العزيز برنه، مرجع سبق ذكره، ص 34.

2 - بلعوز بن علي، "استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث" - العدد 07، جامعة الشلف-الجزائر، 2009-2010، ص 334.

3 - عبد الحق بوغروس، "أهمية إدارة مخاطر الصرف - حالة البلدان التي تمر بمرحلة انتقال"، عدد 12، كلية العلوم الاقتصادية جامعة منتوري قسنطينة-الجزائر، 1999، ص 112-113.

إن إدارة مخاطر العملات الأجنبية ذات أهمية كبيرة في الوقت الراهن خاصة بالنسبة لمؤسسات الدول النامية وتلك التي عرفت تحولات في نظامها الاقتصادي نحو النظام الحر، حيث أن مخاطر سعر الصرف تتجلى أكثر في النظم المرنة حيث تتقلب أسعار الصرف يوميا، وعلى المؤسسات والبنوك أن تضع هذه المخاطر في اعتبارها، وعلى الرغم من التعقيد المتزايد في هذه العملية إلا أنه من الممكن احتواء هذه المخاطر وهو ما يستدعي إدارة تقلبات سعر الصرف بعناية فائقة وبكل حذر وفعالية وهذا من خلال انتقاء الأدوات أو التقنيات المستخدمة في هذا الشأن بحسب الوضع الاقتصادي وطبيعة المعاملات الاقتصادية لكل دولة.

المبحث الثاني: أنظمة ونماذج تحديد سعر الصرف

المطلب الأول: أنظمة أسعار الصرف الثابتة والمتقلبة

أولاً: نظام سعر الصرف الثابت

يعني هذا النظام وكما تدل التسمية أن سعر الصرف يكون ثابت، ويتم تحديد سعر الصرف في ظل هذا النظام من خلال تعادل للعملة على أساس معين أو قاعدة معينة، سواء كان هذا الأساس ذهباً أو عملة رئيسية تستند بدورها إلى الذهب أو مادة أولية رئيسية.

ويستطيع الأفراد في ظل هذا النظام أن يباشروا المعاملات بحرية كما يرغبون عند الأسعار المقررة والمعمول بها، وكذلك تقوم الدولة في ظل هذا النظام بشراء وبيع النقد الأجنبي للمحافظة على سعر الصرف.¹ ويجد نظام الصرف الثابت تطبيقه المثالي في حالة الدول التي تأخذ بقاعدة الذهب، وحيث تربط قيمة عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب. ويترتب على احتفاظ كل دولة بسعر ثابت للذهب تبيع وتشتري به أن يتحقق سعر ثابت للعملة المختلفة ببعضها البعض. ولذلك فإنه في ظل قاعدة الذهب الأصل لا يتغير سعر الصرف بل يظل ثابتاً، لأنه إذا ارتفع ثمن إحدى العملات فيكفي أن يقوم الأفراد بشراء الذهب ثم يبيعه في دولة هذه العملة بسعر التعادل مما يعود بثمن العملة إلى الأصل.²

ومع ذلك فإن هذا الثبات المطلق لسعر الصرف لا يتحقق دائماً وتقوم في الواقع حدود يتغير داخلها سعر الصرف، وهذه الحدود هي ما يعرف بنقطة خروج ونقطة دخول الذهب. وبيان ذلك أن بيع وشراء الذهب بثمن التعادل يضمن ثبات سعر الصرف وإلا قام الأفراد بشراء الذهب وتصديره إلى الدولة التي يرتفع فيها سعر صرف عملتها أو استيراده من الدولة التي ينخفض فيها سعر صرف عملتها.

ومع ذلك فإنه يرد على ذلك قيد هام وهو أن تصدير الذهب من دولة إلى أخرى يستدعي القيام ببعض النفقات ممثلة في نفقات النقل والتأمين، وإذا أخذنا هذه النفقات في الاعتبار بإمكاننا أن نتصور إمكان اختلاف سعر الصرف عن سعر التعادل بحدود صغيرة دون أن تؤدي حركات الذهب إلى العودة إلى هذا السعر.³

وعلى ذلك فإنه في قاعدة الذهب تتقلب قيمة العملة الأجنبية بالنسبة للعملة الوطنية بين حدين، حد أعلى يتحدث بنقطة خروج الذهب، وحد أدنى يتحدد بنقطة دخول الذهب، ويتحدد سعر الصرف بين هذين الحدين وفقاً لظروف الطلب والعرض.

يمكن القول إذاً أن نظام سعر الصرف الثابت يتم وفق الشروط التالية⁴:

✓ أن تكون العملة الوطنية قيمة ثابتة للذهب.

1 - دوحة سلمي، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة بسكرة، 2014-2015، ص 52.

2 - محمد أحمد جاهين، سياسة الصرف الأجنبي فترة الانفتاح، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، مصر، 2001، ص 8.

3 - عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الأزاريطة-الإسكندرية، 2000، ص 124.

4 - محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا، العدد 4، جامعة الشلف، ص 240.

- ✓ أن تكون العملة الوطنية قابلة للصرف بالذهب والعكس بدون قيد ولا شرط طبقاً للمعدل الثابت المحدد بوزن وحدة العملة بالذهب.
- ✓ أن تكون هناك حرية لتصدير واستيراد الذهب.
- ✓ ونلاحظ بصفة عامة أن قاعدة الذهب كانت سائدة بصورة أو بأخرى في أوروبا طوال القرن 19 وحتى قيام الحرب العالمية الأولى، وقد ارتبط ذلك بأفكار الاقتصاديين التقليديين حول كيفية تحقيق التوازن في ظل هذا النظام.
- ✓ مزايا أسعار الصرف الثابتة
- لأسعار الصرف مزايا عديدة تكمن في¹:
- *تشجيع التوسع في التجارة والاستثمار الدوليين.
- *تحقيق تخصص كفو في الموارد الاقتصادية نتيجة لاستبعادها مخاطر الصرف الأجنبي التي تحيط بالمعاملات الدولية المتعددة.
- *إلغاء القيود المفروضة على التجارة وعلى حركة عوامل الإنتاج بين الدول الداخلة في هذا النظام، مما ينجم عنه تجارة أكبر وحركة أوسع لتلك العوامل، وبالتالي زيادة في مستوى الاستثمار والإنتاج على الصعيد العالمي.
- *تجنب التأثيرات السلبية التي تأتي من تقلبات أسعار الصرف.
- ثانياً: نظام سعر الصرف المتقلب
- إذا هاجرت الدولة قاعدة الذهب ولم تلجأ إلى التدخل المباشر لتنظيم سوق الصرف فإنها تعتمد على تقلبات أسعار الصرف لتحقيق التوازن فيه شأنه شأن غيره من الأسواق. فهنا تتغير أسعار الصرف طبقاً لظروف الطلب والعرض بما يؤدي إلى تحقيق المساواة بين طلب وعرض الصرف الأجنبي².
- وهنا أيضاً تؤدي هذه التغيرات في أسعار الصرف إلى تحقيق التوازن بين طلب وعرض الصرف الأجنبي في المدة القصيرة. كما تحقق التوازن في العلاقات الدولية في المدة الطويلة عن طريق التغيير في أثمان السلع الداخلة في التجارة الدولية. فزيادة سعر الصرف الأجنبي (تخفيض قيمة العملة الوطنية) يؤدي إلى تشجيع الصادرات نظراً لانخفاض قيمتها وإلى الحد من الواردات نظراً لارتفاع قيمتها، ويحدث العكس في حالة انخفاض سعر الصرف الأجنبي.
- وهكذا نرى أن سعر الصرف في ظل هذا النظام قابل للتغيير والتقلبات حتى نصل إلى السعر الذي يحقق التوازن في المدة القصيرة وفي المدة الطويلة، وقد ثارت هذه المشكلة بشكل واضح في أعقاب الحرب العالمية الأولى. وقد حاول الاقتصادي السويدي Gustav Gassel أن يجيب عن هذا التساؤل في نظرية تعادل القوى الشرائية التي تطرقنا إليها سابقاً (المبحث الأول).
- المطلب الثاني: أنظمة سعر الصرف المعمومة (المرنة):
- هذا النوع من أنظمة أسعار الصرف، تختلف تماماً عن النوع الأول، بل هذا النظام يجعل من نظام الصرف خاضع إلى قوة العرض وقوة الطلب بحرية تامة داخل السوق، على عكس قاعدة الذهب الدولية التي تعتمد

¹ - هيل عجمي جميل الجنابي، مرجع سبق ذكره، ص 108.

² - عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 127.

على ثبات أسعار صرف عملات الدول المختلفة طبقاً لوزن كل منها من الذهب، وبالتالي فإن جهاز الثمن ممثلاً في قوى العرض والطلب هو الذي يحدد سعر صرف كل عملة بالنسبة للعملة الأخرى بدون تدخل من جانب البنوك المركزية التي تمثل السلطة النقدية في الدولة¹.

أولاً. نظام سعر الصرف العائم (المرن)

بعد الإجراء الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة الأمريكية عام 1971م بإيقاف صرف الدولار الأمريكي بالذهب وإجراءات تخفيض قيمة الدولار لجأت دول أوروبا الغربية الصناعية واليابان إلى تعويم عملاتها مقابل الدولار الأمريكي، واتبعتها بعد ذلك دول أخرى² ويقوم هذا النظام على ترك أسعار الصرف لقوى العرض والطلب السائد وذلك باعتبار العملة كأى بضاعة في السوق وهي تعكس أيضاً ظروف أسواق السلع والخدمات والأصول حيث أن عرض العملة الوطنية يعكس جانب الطلب في هذه الأسواق والطلب على العملة المذكورة يعكس جانب العرض في الأسواق المعنية، هذا بالإضافة إلى دور المضاربة على أسعار العملات في نشوء الاختلالات في أسواق الصرف الأجنبي، غير أنه من الضروري الانتباه إلى أن المضاربة العقلانية تصقل حركات أسعار الصرف وتدفعها نحو الاستقرار بدلاً من خلق الاضطرابات كما هو متصور بشكل عام وذلك لأن المضارب الناجح يتابع حركات الأسعار من خلال الإسهام بطلب جديد كاف على العملات المعروضة أو بتغيير بسيط في الأسعار يكفل استعادة السوق للتوازن.

ومن خلال أسواق الصرف الأجنبي يساعد نظام التعويم على استقرار ميزان المدفوعات وذلك دون الإبقاء على سياسات اقتصادية محلية وتولد اضطرابات أكبر وخاصة عندما تكون لهذه السياسات تأثيرات مضاعفة تراكمية تصعب السيطرة عليها فيما بعد ولفترة غير قصيرة³.

ثانياً: مزايا وعيوب أنظمة أسعار الصرف المرنة

تتمثل أهم مزايا أنظمة أسعار الصرف المرنة في النقاط التالية²:

- ✓ تقلل من حدة المضاربة بحكم عمل آلية العرض والطلب وهو ما يظهر إذا كانت المرنة قوية.
- ✓ يمكنها أن تحول دون خسارة الاحتياطيات الدولية في حالة حدوث أزمة مالية.
- ✓ في حالة حدوث اختلالات على مستوى المدفوعات لبلد ما فإنه يمكن إجراء التصحيح اللازم في ميزان المدفوعات بتعديل سعر الصرف بدلاً من تغيير العرض النقدي.
- ✓ يمكن إتباع السياسة النقدية اللازمة دون قيد.
- ✓ تساعد الاقتصاديات على التعامل مع الصدمات الخارجية بشكل أفضل، وتحسن الاستقرار المالي، بالإضافة إلى ذلك قد يؤدي اعتماد أسعار العائمة إلى زيادة فعالية السياسة النقدية⁴.
- وقد وجهت بعض المآخذ إلى أسعار الصرف المرنة وهي¹:

¹ - عبد القادر بحيح، الشامل لتقنيات أعمال البنوك، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 295.

² - خالد أحمد فرحان المشهداني- راند عبد الخالق عبد الله العبيدي، مبادئ الاقتصاد، الطبعة العربية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 164

³ - هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، 2006، ص 297.

⁴ - السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 166.

- ✓ تسجل أسعار الصرف طفرة كبيرة الأمر الذي يكون له انعكاس سلبي على التجارة الدولية.
- ✓ يمكن أن يكون نظام أسعار الصرف المرن تضخمي مما يؤدي إلى تخفيض القيود على السياسات النقدية للبلدان.
- ✓ تكون التقلبات كبيرة بالنسبة لانتقال رؤوس الأموال قصيرة الأجل.
- ✓ يمكن أن تكون العملة النقدية للبلد أقل ثقة من العملة النقدية الأجنبية بمعدل صرف ثابت.

المطلب الثالث: نظام الرقابة على سعر الصرف

كان البديل الثاني بعد انهيار قاعدة الذهب الدولية هو تحديد سعر الصرف من خلال إتباع نظام الرقابة على الصرف الأجنبية، وطبقا لهذا النظام تحدد السلطة النقدية سعرا رسميا وبصرف النظر عن السعر السوقي الذي يتحدد بقوى الطلب والعرض للصرف الأجنبي.

أما في ظل نظام الرقابة على الصرف فإن الحكومة تتدخل بشكل مباشر في فرض سعر رسمي أو أكثر من سعر من خلال اللوائح التالية²:

- عدم السماح بحرية التحويل لعملتها إلى عملات أجنبية إلا بشروط.
- إخضاع تصدير واستيراد الصرف الأجنبي لقواعد معينة.
- عدم وجود سوق للصرف الأجنبي بالشكل الموجود في النظامين السابقين.
- وتعتبر الرقابة على الصرف أداة فنية تستخدم لتحقيق العديد من الأغراض وهي¹:
- ✓ المحافظة على قيمة مرتفعة للعملة الوطنية.
- ✓ منع خروج رؤوس الأموال من الدولة والحد من الواردات غير الضرورية.
- ✓ عزل الاقتصاد القومي عن الخارج حتى يمكن تحقيق سياسة العمالة الكاملة في الداخل دون خشية الاختلال في التوازن الخارجي للدولة.
- ✓ الحصول على إيرادات لخزينة الدولة.
- ✓ تخفيف العبء المالي الواقع على الدولة وهي بصدد تسوية ديونها الخارجية الباهظة.

المطلب الرابع: نظام استقرار أسعار الصرف

بإنشاء صندوق النقد الدولي أتى اتفاق بريتون وودز بنظام نقدي دولي جديد، أطلق عليه نظام استقرار أسعار الصرف. وقد حول ذلك الاتفاق عن طريق هذا النظام التوفيق بين أمرين متناقضين: ثبات أسعار الصرف، وحرية الصرف. وفحوى هذا النظام تكمن في جعل أسعار الصرف مستقرة عند أسعار التعادل للعملات، خلال فترة ممتدة وغير محدودة من الزمن، مع إمكانية تعديل هذه الأسعار إذا ما دعت إلى هذا ضرورة علاج الاختلال في ميزان المدفوعات، بما لا يترتب عليه الدخول في حلقة مفرغة من التخفيضات المتبادلة لأسعار الصرف.

¹ - DENNIS R. APPELYARD, ALFRED J. FIELD. JR, international Economics, 8th ed, the McGraw-hill séries economics, U.S.A, 2014; P 670.

² - سعود جايد مشكور العامري، مرجع سبق ذكره ، ص 102.

وتلتزم الدول الأعضاء في الصندوق بالمحافظة على التطبيق الفعلي لسعر التعادل الذي حددته لعملتها. ولها مطلق الحرية في إتباع الوسائل الكفيلة بتحقيق التطبيق الفعلي لسعر التعادل فوق أراضيها بشرط أن تكون متفقة مع أحكام الصندوق. وقد راعى اتفاق الصندوق استحالة تطبيق سعر صرف للعملة ثابت عند سعر التعادل، وذلك لأسباب عملية بحتة، لهذا فقد أباح هذا الاتفاق جواز أن تتم المعاملات الجارية على أساس سعر للصرف يزيد أو يقل بمقدار 1% عن سعر التعادل. وفي جوان 1959 سمح الصندوق بأن يزيد مقدار ابتعاد سعر الصرف عن سعر التعادل إلى 2% ووصل إلى 2,25% في ديسمبر 1971 طبقاً لاتفاقية السيموثونيا.

وكنتيجة لنظام سعر التعادل الذي يعتبر حجر الزاوية في نظام استقرار سعر الصرف، فإنه لا يسمح للدولة العضو في الصندوق بأن تترك سعر صرف عملتها عائماً، أي يتحدد وفقاً لقوى عرضها والطلب عليها في سوق الصرف الأجنبي. لكن هذا لم يمنع الصندوق بعد وقوع الأزمة النقدية الدولية في أوائل السبعينات من مراعاة أنه قد تمر الدولة بظروف خاصة واستثنائية ترى فيها أنها غير قادرة على إتباع نظام سعر التعادل وذلك لفترة محدودة من الزمن. ولا يعني نظام استقرار سعر الصرف جمود هذا السعر وعدم قابليته للتغير، إذ أقر اتفاق بريتون وودز مبدأ تغيير سعر التبادل لعملات الدول الأعضاء في الصندوق ولكن وفقاً لقواعد محددة بكل دقة. ومن الممكن تغيير سعر التعادل للعملة إما في اتجاه الارتفاع مما يعني رفع سعر الصرف للعملة وإما في اتجاه الانخفاض مما يعني تخفيض هذا السعر. وللدولة العضو في الصندوق وحدها الحق في اقتراح تغيير سعر التعادل لعملتها¹.

المطلب الخامس: نماذج تحديد سعر الصرف

تطرقنا من قبل إلى أهم النظريات المفسرة لسعر الصرف والمؤثرة فيه، كما أن هناك بعض النماذج التي تحدد سعر الصرف نذكر منها:

أولاً: نموذج توازن المحفظة وتحديد سعر الصرف

إن نموذج توازن المحفظة والذي يتضمن مساهمات كل من Kouri و (1974) Porter و Dooly و (1979) Isard يوظف الفكرة التي تقوم عليها النماذج النقدية في تحديد أسعار الصرف بطلب وعرض العملة الوطنية مقارنة بطلب وعرض العملة الأجنبية. ولكن هذا النموذج يفترض أيضاً أن العملة الأجنبية والأصول المالية وخاصة السندات الأجنبية يمكن استبدالها بالعملة الوطنية والأصول المالية المحلية، أي أن هناك إحلال ولكنه غير تام بين الأصول المالية المحلية والأصول الأجنبية.

وفي هذا النموذج الأفراد يملكون في محفظتهم المالية أصولاً محررة بعملات مختلفة، إن دالة الطلب على العملات مركبة وأكثر تعقيداً من تلك التي اعتمدها النظرية النقدية، لقد تم إدخال محدد آخر لسعر الصرف والذي ينتج عن الاستبدال غير التام بين الأصول المالية، وإن تغير سعر الصرف له أثر على ثروة مالكي الأصول المالية المحررة بعملة أجنبية.

ويمكن تصوير النموذج بالعلاقة التالية:

$$\text{الثروة } W = \text{النقود المحلية } M + \text{السندات المحلية } D + \text{الأصول الأجنبية } SF$$

¹ - زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 54-55.

$$W=M+D+SF$$

ومن ثم يكون هناك دوال الطلب:

$$M=f(i,i^*,y,p) W$$

$$D=g(i,i^*,y,p) W$$

$$SF=h(i,i^*,y,p) W$$

دعنا نفترض أن معادلات التضخم المتوقعة واحدة في الاقتصاد المحلي والاقتصاد الأجنبي (الشريك التجاري) ومن ثم فإن معادلات الفائدة المحلية i والأجنبية i^* سوف تعطي العائد الحقيقي نفسه.

فإذا قام البنك المركزي ببيع الأوراق المالية (عمليات السوق المفتوحة) فإن كمية النقود M سوف تنخفض مقابل زيادة العرض في السندات D وهذا ما يؤدي إلى رفع سعر الفائدة المحلية i حتى يحدث التوازن في سوق النقود وسوق السندات.

دعنا نفترض أن أسعار الفائدة الأجنبية لم يتغير (يتكيف) بالنسبة لأسعار الفائدة المحلية، في هذه الحالة فإن الطلب على الأصول الأجنبية سوف ينخفض بسبب ارتفاع أسعار الفائدة المحلية، وحتى يتحقق التوازن في سوق الأصول الأجنبية فسوف ترتفع قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية (تخفيض سعر الصرف سوف ينخفض).

أما إذا تم السماح لأسعار الفائدة الأجنبية بالتكيف مع أسعار الفائدة المحلية (حيث تؤدي التدفقات الرأسمالية من البلد الأجنبي إلى الاقتصاد المحلي نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة المحلية إلى دفع وتعديل أسعار الفائدة الأجنبية إلى الأعلى) وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة قيمة العملة المحلية (تخفيض سعر الصرف) ولكن بنسبة أقل من حالة عدم السماح لسعر الفائدة الأجنبي بالتغيير¹.

ثانياً: نموذج ماندل-فلمنج في تحديد أسعار الصرف

يستخدم هذا النموذج للتنبؤ بقيمة العملات في المستقبل ويعود هذا النموذج إلى سنة 1963 بفضل الأعمال التي قام بها ماركوس فلمنج 1962 وروبرت ماندل 1963. يركز النموذج على تحليل فاعلية سياسات الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد المفتوح، إلا أنه يستعمل كنموذج وأحياناً كنظرية لتحديد سعر الصرف. يتعرض النموذج إلى تحليل أثر توازن ميزان المدفوعات في تحديد سعر الصرف، ويركز النموذج على الاقتصاد المفتوح الصغير نسبياً الذي لا يؤثر على اتجاه أسعار الفائدة في باقي دول العالم. ومن ثم يفترض النموذج ثبات مستوى أسعار الفائدة والذي يعتبر متغيراً خارجياً.

1/- فرضيات النموذج:

- يميز النموذج بين توازن الحساب الجاري وتوازن حساب رأس المال في إطار ميزان المدفوعات.
- يفترض النموذج أن صافي الصادرات سوف يزداد في المدى القصير كاستجابة لانخفاض مستوى قيمة العملة المحلية.
- إن تدفقات رأس المال تعتبر ذات حساسية للتغيرات في الفرق بين أسعار الفائدة المحلية والخارجية.

¹ - السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 182-183.

- يعتبر النموذج أن مستوى توازن الناتج مع سعر الفائدة، الذي يترتب عليه في الاقتصاد المفتوح فائض أو عجز في ميزان المدفوعات، توازنا مؤقتا مظهريا وهو شبه توازن. وحتى يتحقق التوازن الكامل لا بد من الاستجابة لشروط توازن سوق السلع، وتوازن سوق النقود بالإضافة إلى تحقيق توازن ميزان المدفوعات¹.
- ويركز النموذج على الاقتصاد المفتوح الصغير نسبيا الذي لا يؤثر على اتجاه أسعار الفائدة في باقي دول العالم.

2/- معادلات النموذج:

يعتمد التحليل في هذا النموذج على ثلاثة أسواق: سوق السلع والخدمات، سوق النقود ثم سوق الصرف.

$$Y = C_0 + c(y) + I(r) + G + B(y, e)$$

$$M_s = O + \Delta R$$

$$M_d = L(y) + L(i)$$

$$M_s = M_d$$

$$B(y, e) + K(r - r^*) = \Delta R$$

بحيث B تمثل الحساب الجاري، O تمثل عرض النقود وهو متغير خارجي، R احتياطات الصرف، k حساب رؤوس الأموال².

السياسات التي تتخذها السلطات في ظل سعر الصرف الثابت والعائم تكون مختلفة كما هو موضح في

الحالتين:

ففي حالة تبني سعر الصرف الثابت تكون السلطات النقدية المحلية ملزمة بزيادة ما تحتفظ به من احتياطي صرف أجنبي لامتناع الزيادة في عرض العملات الأجنبية. ويمكن لهذه الزيادة في الاحتياط أن تؤدي إلى زيادة عرض النقود المحلية مما يؤدي إلى إضطراب عملية توازن سوق النقود. ويحدث التوازن الكامل فقط عندما تدخل السلطات لمقابلة زيادة عرض النقود واستخدام آليات لزيادة الطلب على النقود وتعمل في ذات الوقت على تخفيض معدلات الفائدة إلى الحد الذي يؤدي إلى تدهور في الحساب الجاري وحساب رأس المال. هذا الخليط من التدهور المقصود (المخطط) بنسب معينة، يمكن أن يؤدي إلى زيادة الفائض المحقق في ميزان المدفوعات ويعيد التوازن لسوق السلع وسوق النقود عند مستوى أعلى من الناتج.

وفي حالة تعويم أسعار الصرف يكون لمستوى الناتج وسعر الفائدة الذي يؤدي إلى تحقيق الفائض في ميزان المدفوعات، أثر على تحسن قيمة العملة المحلية التي يترتب عنها تدهور في الميزان التجاري الذي يؤدي إلى إعادة التوازن في ميزان المدفوعات³.

ثالثا: نموذج الاندفاع السريع وتحديد سعر الصرف

¹ - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 124.

² - جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي-دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل-، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد -تلمسان، السنة الجامعية 2012-2013، ص 30.

³ - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 125.

يقصد بظاهرة الاندفاع السريع لسعر الصرف أن إستجابة سعر الصرف لصدمة معينة تكون كبيرة في الأجل القصير عند استجابته في الأجل الطويل، و طبقا لدراسة (1976) R.Dornbusch والتي قدمت هذا النموذج كإطار يقدم تفسيراً للمتغيرات الكبيرة والملاحظة في سعر الصرف نتيجة التغيير في العرض النقدي في ظل مجموعة من الافتراضات هي حرية انتقال رأس المال، وببطء التعديل في أسواق السلع بالمقارنة بسرعه التعديل في أسواق الأصول المالية وتناسق التوقعات.

وطبقا للنموذج فإن اندفاع سعر الصرف ينتج من التفاوت في سرعة التعديل بين أسواق السلع وأسواق الأصول المالية وسوق الصرف الأجنبي، فالزيادة في العرض النقدي -مع ثبات العوامل الأخرى على حالها- تؤثر على سعر الصرف في ظل نظام أسعار الصرف المرنة، وهذا الأثر الكلي ينتج عن ثلاثة آثار جزئية هي:

- يترتب على التوسع النقدي تخفيضا مباشرا في سعر الصرف.

- يترتب على التوسع النقدي ارتفاع في مستوى العام للأسعار نتيجة التعديلات التي تحدث في سوق الإنتاج والنقد، وقد يكون هذا الارتفاع في الأسعار مصحوبا بارتفاع في سعر الصرف، وهذا يشير إلى أن سلوك كل من المستوى العام للأسعار وسعر الصرف قد يكون متناسبين، ولكن هذا الارتفاع في سعر الصرف لا يلغي الأثر الأول المباشر.

- الأثر المباشر لسعر الصرف على التضخم المحلي، حيث أن سعر الصرف هو القناة التي ينتقل من خلالها أثر التوسع النقدي الى الطلب كله.

ويفترض النموذج Dornbusch أن الأصول المالية المقيمة بالعملة المحلية بديل كامل للأصول المقيمة بالعملة الأجنبية، وبالتالي يزيد سعر الفائدة على الأصول المالية المحلية عن سعر الفائدة في الخارج بمقدار المعدل المتوقع لانخفاض قيمة العملة. وسعر الصرف قصير الأجل دالة في مستوى الأسعار قصير الأجل، في ظل مستوى معين للأسعار طويل الأجل ومستوى معين لسعر الصرف طويل الأجل، فارتفاع المستوى العام للأسعار يفضي الى زيادة الطلب على الأرصدة النقدية الإسمية، فيرتفع سعر الفائدة المحلي وبالتالي تتدفق رؤوس الأموال إلى الداخل ويرتفع سعر الصرف قصير الأجل للعملة المحلية. ويقترّب الاقتصاد من التوازن طويل الأجل عند سعر الصرف طويل الأجل مستوى الأسعار طويل الأجل بدرجة أوسع كلما:

- انخفضت درجة حساسية الطلب النقدي بالنسبة لسعر الفائدة.

- ارتفعت حساسية الطلب الكلي لسعر الفائدة وارتفعت مرونة الطلب السعرية للإنتاج الكلي المحلي¹.

رابعا: نموذج فلود وآخرون

طور هذا النموذج من قبل فلود Flood و بهنداري Bhandari وهورن Horne في أواخر عام 1989 لاختيار نظام صرف مناسب من قبل صانعي السياسات الاقتصادية كاستجابات مثالية لتغير البيئة الاقتصادية وانطلق النموذج من المعادلات الثلاث لكل من حالة التوازن في سوق النقد ودالة عرض لوكاس Lucaus وعلاقة تعادل القوة الشرائية.

¹ - السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 184.

فرضيات النموذج:

** أكد النموذج على أن عملية تحديد العرض المحلي للنقد تعتمد على نظام الصرف فإذا تبنت الدولة أسعار الصرف المرنة فإن عرض النقد سيكون تحديده خارجياً أما إذا تبنت الدولة نظام الصرف الثابت فإن عرض النقد سيصبح متغيراً داخلياً.

** تناول النموذج أيضاً الخيارات المتاحة أمام صانعي السياسة بين نظام الصرف الثابت والمرن إذ أن صانع السياسة يختار في زمن الماضي (t-1) النظام الذي سيجد تطبيق في الزمن الحالي (t) ويبنى خطة للنظام الذي سيطبق بعده في الفترة المستقبلية (t+1).

** وافترض النموذج وجود تكلفة ثابتة لكل تحول في أنظمة الصرف خلال الفترات ويمكن أن ينتج عنها تأجيل قرار التحويل إن كانت تلك التكاليف كبيرة.

وقد بين فلود وجماعته نموذج لاختيار نظام الصرف في ظل الصدمات الاقتصادية لاستخدام عدد كبير من المعادلات الرياضية وأن الباحث استند على هذا النموذج في قياس الصدمات الاقتصادية الحقيقية والنقدية واختيار نظام الصرف على وفقها وفي أدناه المعادلات الأساسية التي انطلق منها النموذج وهي حالة التوازن في سوق النقد Money Market ودالة عرض لوكاس Lucas Supply Function وعلاقة تعادل القوة الشرائية Purchasing Power Parity وكما يأتي علماً أن جميع المتغيرات باللوغاريتمات:

$$m_t - P_t = y_t + w_t \dots\dots\dots(1)$$

$$y_t = B (P_t - E_{t-1} P_t) + U_t \dots\dots\dots(2)$$

$$P_t = P^*t + S_t \dots\dots\dots(3)$$

إذ أن m_t عرض النقد و P_t مستوى الأسعار المحلية و y_t الناتج المحلي الإجمالي و w_t حد الخطأ العشوائي ومنه تقاس الصدمة النقدية و U_t حد الخطأ العشوائي الذي تقاس منه الصدمة الحقيقية P^*t مستوى الأفعال الأجنبية و S_t سعر الصرف و B ميل دالة عرض السلع المحلية و $E_{t-1} P_t$ السعر المتوقع. ويفترض النموذج في المعادلة (3) ثبات P^*t أي أنها تساوي صفر. وفي المعادلة (1) فإن عملية تحديد عرض النقد المحلي m_t كما في أعلاه تعتمد على نظام الصرف المستخدم، فإن تبني القطر نظام الصرف المرن فإن عرض النقد يكون متغيراً خارجياً وافترض أن m_t صفر، وإن تبني نظام الصرف الثابت فإن m_t تصبح داخلياً ويحدد كالاتي باستخدام معادلتين (1) و(3)¹.

$$m_t = y_t - s \dots\dots\dots (4)$$

¹ - عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 129.

المبحث الثالث: سعر صرف كسياسه اقتصادية وأهم العوامل المؤثرة فيه

المطلب الأول: سعر الصرف كسياسه اقتصادية

أولاً: أهداف سياسة سعر الصرف

تسعى سياسة سعر الصرف كمختلف السياسات الأخرى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تصب في مصلحة الاقتصاد الوطني، ومن أبرز هذه الأهداف¹:

أ. مقاومة التضخم: يؤدي التحسين في سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم وتضاف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط وهكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية وتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسين تنافسيته. وتسمى هذه الظاهرة بالحلقة الفاضلة للعملة القوية، وتم اعتمادها كأساس للسياسة المناهضة للتضخم التي تبنتها فرنسا إنطلاقاً من سنة 1983.

ب. تخصيص الموارد: يؤدي سعر الصرف الحقيقي الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية الموجهة للتصدير، وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلاً للتصدير وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها.

ويزيد إنتاج السلع التي كانت تستورد محلياً (إحلال الواردات) والسلع التي يمكن تصديرها. كما ينعكس أثر تغيير سعر الصرف الحقيقي في إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الإنتاج إذ يؤدي انخفاضها إلى زيادة استخدام عنصري العمل ورأس المال في قطاع التصدير وفي الصناعات المنافسة للاستيراد.

ج. توزيع الدخل: يؤدي سعر الصرف دوراً هاماً في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية، زراعية) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الإسمي وارتفاع سعر الصرف الحقيقي فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت الذي تنخفض فيه ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية، فتقلص استثماراتها. ويهدف تقليص الآثار السلبية الناجمة عن سعر الصرف التنافسي يلجأ أحياناً إلى اعتماد أسعار صرف متعددة مثل سعر صرف للصادرات التقليدية، سعر صرف للواردات الغذائية.....الخ.

د. التنمية الصناعة المحلية: يمكن للسلطات النقدية تخفيض أسعار الصرف من أجل رفع القدرة التنافسية للصناعة المحلية وتشجيع التصدير ونجحت هذه السياسة في ألمانيا عام 1948 حيث قامت

¹ - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص 131.

السلطات النقدية بتخفيض سعر صرف العملة المحلية مما شجع التصدير، كما اعتمدت السلطات النقدية اليابانية سياسة تخفيض العملة لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وإعطاء قدرة تنافسية للمنتوجات اليابانية في الأسواق العالمية ما بين 1970 و 1990 وتحت الضغوطات الولايات المتحدة الأمريكية، غيرت هذه السلطات سياستها بإعادة تقييم سعر الين، إلا أن الفوائض التجارية استمرت في التزايد وساهم هذا التحسين للين في اعتبار الاستثمارات اليابانية هي الأفضل في الخارج كما حاولت سابقا السلطات الفرنسية إبقاء العملة الفرنسية منخفضة نسبيا لتشجيع المنتجات الوطنية ورفع الصادرات الفرنسية نحو الخارج.

ثانيا: أدوات سياسة سعر الصرف

إنه ومن أجل تنفيذ أي سياسة كانت يستدعي ذلك الاعتماد على مجموعة من الأدوات والوسائل، ولعل أهم الأدوات التي تعتمد عليها السلطات لتنفيذ سياسة سعر الصرف ما يلي¹:

أ. تعديل سعر صرف العملة: لما ترغب السلطات النقدية في تعديل توازن ميزان المدفوعات تقوم بتخفيض العملة أو إعادة تقويمها، وهذا في ظل نظام سعر صرف ثابت أما عندما تتدخل في ظل نظام سعر صرف عائمتعمل على التأثير على تحسين أو تدهور قيمة العملة.

ب. استخدام احتياطات الصرف: في ظل نظام أسعار صرف ثابتة وشبه مدارة تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية وعندما تكون الاحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية، أما في ظل نظام الصرف العائم تقاوم السلطات النقدية التقلبات الحادة في سعر عملتها، إلا أن الاحتياطات لا تكفي للتصدي للأثار الناجمة عن حركة رؤوس الأموال المضاربة.

ج. استخدام سعر الفائدة: عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر انهيار العملة في النظام النقدي الأوروبي عندما اعتبر الفرنك الفرنسي أضعف من المارك الألماني سابقا، عمد بنك فرنسا إلى تحديد أسعار فائدة أعلى من أسعار الفائدة ألمانية إلا أن التكلفة المرتفعة للقرض تهدد النمو.

د. مراقبة الصرف: تقضي سياسة مراقبة الصرف بإخضاع مشتريات ومبيعات العملة الصعبة إلى رخصة خاصة، ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة الخروج المضاربي ومن بين التدابير التي تعتمد عليها السلطات النقدية:

* منع التسوية القبلية للواردات.

* الإلزام بإعادة العملات الأجنبية المحصلة في الخارج نتيجة التصدير ضمن فترة زمنية محددة.

* تحديد المخصصات بالعملة الصعبة الموضوعة تحت تصرف المسافرين إلى الخارج قصد السياحة.

¹ - عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص 131.

* تقسيم الحسابات البنكية إلى حسابات لغير المقيمين تستفيد من التحويل الخارجي للعملة وحسابات للمقيمين لا يمكن عن طريقها تسوية المعاملات مع الخارج إلا بترخيص مرتبط بعملية تجارية أو مالية مبررة.

هـ. إقامة سعر الصرف متعدد: يهدف نظام الصرف المتعددة إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق المالية وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة ومن أهم الوسائل المستخدمة اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة، أحدهما مغالي فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو واردات القطاعات المراد دعمها وترقيتها. أما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي، بل هناك من يذهب إلى ضرورة سعر الصرف المتعلق بالعمليات العادية، وإخضاع العمليات الخاصة بالقطاعات المحبذة والواردات الأساسية إلى سعر صرف محدد إدارياً، إلا أن هذا الأسلوب من شأنه أن يؤدي إلى زعزعة الثقة في العملة ويخضع سعر الصرف إلى مزاجية السلطات، فضلاً عن صعوبة اللجوء إلى هذا الأسلوب في ظل الشروط التي يضعها صندوق النقد الدولي والتي تقضي بعدم إمكانية اللجوء إلى تعدد أسعار الصرف.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

إن التقلبات المستمرة لسعر الصرف ترجع عادة إلى عدة عوامل تؤثر على سعر الصرف، خاصة في ظل أنظمة الصرف العائمة، ولعل أهم هذه العوامل هي¹:

أ. تغيرات في قيمة الصادرات والواردات: فارتفاع قيمة الصادرات أحياناً مقارنة بالواردات سيؤدي لا محالة إلى ارتفاع قيمة العملة الوطنية، وهذا راجع إلى الطلب المتزايد عليها في الخارج، لكن هذا سيعمل وبصفة تلقائية على تشجيع الاستيراد من الخارج مما يؤدي إلى عودة حالة التوازن لسعر الصرف.

ب. تغير معدلات التضخم: بافتراض ثبات العوامل الأخرى، يؤدي التضخم المحلي إلى انخفاض في قيمة هذه العملة في سوق الصرف، فيما تؤدي حالة الركود إلى ارتفاع قيمة العملة فمثلاً حينما ترتفع عملة قطر ما بنسبة عشرة بالمئة في وقت يكون المستوى العام للأسعار لدى الأقطار الأخرى مستقر، فالتضخم المحلي في القطر سيدفع المستهلكين إلى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية وبالتالي على العملات الأجنبية، وبهذا ستعمل الأسعار المحلية المرتفعة نتيجة التضخم على تقليل استيرادات الأجانب من سلعة ذلك القطر، وبالتالي يقل عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف مقابل تزايد الطلب على هذه العملة، مما يعني أن لحالة التضخم أثر في تغير سعر صرف العملات المختلفة.

ج. التغير في معدلات الفائدة المحلية: تعد معدلات الفائدة السائدة أهم محددات الأقطار التي تتمتع بمعدلات فائدة مرتفعة، إذا فإن الزيادة في معدلات الفائدة الحقيقية (وهي المعدلات التي تتكيف مع معدل التضخم المتوقع) سوف تجذب رأس المال الأجنبي مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة في سوق الصرف الأجنبي.

¹ - عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 1999، ص 149.

د. التغيير في معدلات الفائدة الأجنبية: وبالارتباط مع النقطة أعلاه فإن ارتفاع معدلات الفائدة لدى الأقطار الأخرى ستحفز المستثمرين على الأمد القصير على استبدال عملتهم بعملة تلك الأقطار وذلك لجني المكاسب في سوق الأجانب. وهكذا فإن ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج ستعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية وبالعكس.

هـ. التدخلات الحكومية: وتحصل هذه التدخلات عندما يحاول البنك المركزي للعملة تعديل سعر صرفها حينما لا يكون ملائم مع سياسته المالية و الاقتصادية فمثلا في نهاية عام 1994 تدخلت الحكومة المكسيكية لوضع حد لتدهور البيزو المكسيكية، وفي هذه الحالة استفادت المكسيك من عقود تبديل العملات (swap) مع الولايات المتحدة الأمريكية وكندا بأخذ (swap) لمدة لا تتجاوز ثمانية أشهر، ونجم عن ذلك زيادة احتياطي المكسيك من العملات الصعبة، الأمر الذي حد من التدهور في سعر صرف البيزو، و تأثر الدولار الأمريكي والكندي سلبا في أسعار صرفها.

و. العوامل السياسية والعسكرية: وترتبط هذه العوامل عادة بالأنباء والنشرات الاقتصادية والمالية أو عبر تصريحات المسؤولين، فتؤثر على المتعاملين بأسواق العملات والأسهم الذين غالبا ما يتخذون قراراتهم المالية بناء على هذه الأخبار. كذلك فإن للأحداث العسكرية أهمية خاصة في التأثير على سعر الصرف في الأقطار التي تجري فيها والتي تؤدي إلى ارتفاع في سعر صرف العملات القيادية وخاصة الدولار الأمريكي مقابل العملات المحلية لمثل هذه الأقطار.

خلاصة الفصل

لقد تناولنا في هذا الفصل سعر الصرف الذي يعد كعنصر أساسي وهام في تنشيط المبادلات التجارية الخارجية وتوسيع الأسواق الدولية بصفتها وسيلة للربط بين اقتصاديات مختلف دول العالم، وتتمثل أنواع سعر الصرف في سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الحقيقي الفعلي متأثراً بعدة عوامل كالتضخم وسعر الفائدة ورصيد الميزان التجاري، كما تم إيضاح مختلف النظريات المفسرة لسعر الصرف وأنواعه العاجل والآجل والمتعدد، فسياسة سعر الصرف تهدف إلى تحديد سعر صرف العملة والتحكم في التضخم عن طريق العديد من الأدوات منها خفض أو رفع سعر العملة، كما تطرقنا في موضع آخر إلى بعض النماذج كنموذج ماندل-فلمنج في تحديد أسعار الصرف الذي يستخدم للتنبؤ بقيمة العملات في المستقبل مروراً بنموذج كل من الاندلاع السريع ونموذج فلود وغيره لتحديد سعر الصرف.

وما يمكن استخلاصه هو أن سعر الصرف سياسة اقتصادية جد فعالة في توسع نشاط التصدير والاستيراد وتسيير المدفوعات الدولية.

الفصل الثاني أدبيات النمو الاقتصادي

مقدمة الفصل:

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات وتتطلع إليها الشعوب ، وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع ، إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات ، كما يعد مؤشراً من مؤشرات رخائها ، ويرتبط النمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تُعد بمثابة المناخ الملائم لتطوره ؛ كعامل توفر المؤسسات ذات الكفاءة العالية، الحكم الراشد، المشاركة المجتمعية، البحث العلمي، الصحة و التعليم... إلخ، وبالتالي صارت عملية تحقيق مستوى نمو لا بأس به مرتبطة عضويًا بتوفر هذا المناخ المؤثر.

احتل النمو الاقتصادي حيزاً مهماً في الدراسات الاقتصادية، وتطورت البحوث بشأنه بدءاً من النظرية الكلاسيكية التي اهتمت بدراسة القوى التي تحدد تقدم الشعوب، وصولاً إلى النظريات الحديثة التي اهتمت بجعل النمو حلاً للمشكلات التنموية التي ظهرت خلال العقود الستة الأخيرة، مما جعله والتنمية الاقتصادية إلى وقت قريب مرادفان لمعنى واحد وهو التقدم الاقتصادي. إلا أن موجات التحرر السياسي التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية، وما نتج عنها من انقسام العالم إلى دول صناعية متقدمة، وأخرى زراعية بدائية متخلفة، بينهما فروقات شاسعة في شتى المجالات كالدخل الوطني ونصيب الفرد منه، ومعدلات البطالة والتضخم... إلخ، أدى إلى إعادة النظر في ظاهرة التخلف الاقتصادي والاجتماعي، ودراسته منفرداً عن دراسات النمو الاقتصادي، حيث استطاعت بعض الدول تحقيقه ولم ينعكس ذلك على معيشة الأفراد التي بقيت ثابتة أو متدهورة، مما أدى إلى ظهور نظريات مستقلة للنمو وأخرى للتنمية.

من جهة أخرى، لعبت الحرب الباردة والصراع الإيديولوجي بين الرأسمالية والاشتراكية دوراً مهماً في اختلاف مضامين كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، لكونهما نموذجين متنافسين جاء لِعلاج العديد من المشاكل الاقتصادية ذات الأبعاد المتعددة، مثل الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل والإسراع في تحسين مستوى معيشة الأفراد وما يتطلبه من نمو اقتصادي مرتفع، وسياسة تنموية توزع ثمراته على كافة شرائح المجتمع، مما أوجد حقلين للدراسة يختلفان باختلاف القضايا التي تعالجها كل نظرية من حيث الأهداف ونموذج التحليل وأسلوب التنفيذ.

و مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات تغير بعض الفكر الاقتصادي بسبب النظرة التشاؤمية لدور الدولة، وبدأ بعض الاقتصاديين النيوكلاسيك تطوير النظرية الجديدة في النمو، والتي حاولت تعديل النظرية التقليدية كطريق يساعد على شرح الأسباب التي أدت بهوض بعض الدول بسرعة، بينما تباطأت دول أخرى، وكيف كان لتدخل الحكومة في بعض منها دور هام في عملية التنمية.

و سنتطرق في هذا الفصل إلى العناصر التالية:

المبحث الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

المبحث الثاني: النظريات التقليدية للنمو الاقتصادي

المبحث الثالث: النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي

المبحث الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

تعتبر التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي من المفاهيم الشائعة في علم الاقتصاد، إذ تعتبر الهدف الرئيسي لأغلب النظريات الاقتصادية وأكثر المواضيع التي تهتم الحكومات التي تهتم بتطوير الحالة الاقتصادية والرفاهية بشكل عام.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي مصطلحا جديدا نسبيا في التاريخ البشري، اقترن بظهور الرأسمالية وقدرتها الآلية وإنتاجها الصناعي، وما صاحبها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم لرأس المال التي أدت إلى تحولات جوهرية للمجتمعات، كانت قبل هذا النظام مجتمعات بدائية تسعى للحصول على وسائل العيش والبقاء، ولم تهتم بمقدار أو وتيرة الزيادة فيها¹.

تزامن هذا المصطلح مع ظهور التحليل الاقتصادي المنتظم ابتداء من النظرية الكلاسيكية، واستمر لفترة زمنية طويلة دون مراعاة نوعية الدولة متقدمة كانت أو غير ذلك. فكل مجتمع يهتم ويبحث في السبل والأسباب التي تمكنه من رفع كمية السلع والخدمات، التي يتم إنتاجها من طرف الوحدات والمنشآت الاقتصادية، التي تكون هي الأخرى ملزمة بزيادة منتجاتها وتحقيق أقصى معدلات الأرباح، التي تمكنها من تراكم رؤوس الأموال، حيث أنه وبالرغم من تعدد وجهات النظر، اتفقت معظم الآراء على أن "النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي "GDP" (Gross Domestic Product)، أو الدخل الوطني الإجمالي (GNI Gross National Income)، و الذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"².

يتضمن هذا المفهوم ثلاث شروط أساسية:

أولاً: أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي يجب أن يترتب عليها زيادة في نصيب الفرد منه، بمعنى أن معدل نمو الدخل الوطني أو الناتج المحلي الإجماليين يجب أن يفوق معدل النمو السكاني، حيث غالبا ما يعوق هذا الأخير النمو الاقتصادي، لذلك يتعين على الدول التي تسعى إلى تحسين أوضاعها الاهتمام بمعالجة تزايد السكان، وإلا فإن مجهوداتها لن تسفر عن تقدم يذكر، وعليه:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الوطني - معدل النمو السكاني

من ناحية أخرى يركز بعض الاقتصاديين على أهمية السكان وتركيبهم في النمو الاقتصادي، باعتباره أحد عوامل الإنتاج المهمة. فالمشكلة ليست في حجمه بقدر ما هي في المؤهلات التي يمتلكها، فبعض الدول تتميز باستقطابها للهجرة وهو ما يرفع من عدد الأفراد المقيمين فيها، إلا أنها استطاعت تحقيق النمو الاقتصادي على غرار دول شمال أمريكا وأستراليا ونيوزيلندا، كما يؤكد الصين على مفارقات هذا الشرط بما حققه من نهضة اقتصادية بالرغم من ارتفاع تعداد سكانه إلى حوالي 17,5% من مجموع سكان العالم.

ثانياً: يجب أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية وليست نقدية فقط، بمعنى أن تفوق الزيادة النقدية في الدخل الفردي الزيادة في المؤشر العام للأسعار (التضخم)، فكثيراً من الدول فشلت في احتواء ارتفاع الأسعار نتيجة تحرير

¹ - روب موريس، "النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة" ترجمة هشام متولي، الطبعة الثانية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 1979، ص 9.

² - محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، "التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية"، جامعة الإسكندرية (2000)، ص 51.

اقتصاداتها، ما أدى إلى ارتفاع المداخيل كالمرتبات والأجور والمعاشات وغيرها من المداخيل بصفة آلية كنتيجة لارتفاع الأسعار.

إلا أن هذه الزيادة في الدخل الفردي إسمية لم تؤدي إلى حصول الأفراد على كميات إضافية من السلع والخدمات. وعليه فإن؛

معدل النمو الإقتصادي = معدل الزيادة في الدخل النقدي الفردي - معدل التضخم

ثالثاً: يجب أن تكون الزيادة المحققة في الدخل الحقيقي الفردي أو في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي مستمرة إلى المدى الطويل وليست آنية أو مؤقتة تزول بزوال أسبابها، بمعنى يجب مراعاة ما إذا كان النمو المحقق عابراً، كتلك الدول التي تستفيد من أوقات الأزمات مثل الأزمة النفطية في سبعينيات القرن الماضي حيث حققت بعض دول الأوبك زيادة كبيرة في الناتج القومي الإجمالي نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، زاد معها نصيب الفرد منه، أو في مثل الأزمة السياسية الكورية التي تحولت إلى حرب، ما أدى إلى إقبال الدول على شراء المنتجات الزراعية والمعدنية وتخزينها خوفاً من تحولها إلى حرب عالمية ثالثة، نتج عنها ارتفاع كبير في الأسعار زاد معها دخل الدول المعنية بتصدير تلك المنتجات، فارتفعت مداخيل الأفراد، ولكن سرعان ما عادت المداخيل إلى ما كانت عليه.

من ناحية ثانية فإن النمو الإقتصادي يعمل على تحقيق معدل مرتفع في التغيرات الكلية كالدخل الوطني بما يحقق معدلاً مرتفعاً في الإشباع والرفاهية لأفراد المجتمع، وبهذا يمكن أن يكون للنمو الإقتصادي آثار عكسية على التنمية عندما يزيد عدد السكان أكثر من حجم الموارد وزيادة الاستهلاك أكثر من الادخار ويزيد الاستيراد أكثر من التصدير¹ أو بمعنى آخر فالنمو الإقتصادي يعمل على الإسراع بمعدلات النمو للوصول إلى مستويات معيشة أعلى من خلال إنتاج المزيد من السلع والخدمات وتحسين جودتها².

غير أن مفتاح النمو الإقتصادي لأية دولة يتمثل في التقدم الفني والتكنولوجي، والتركيز على معدل النمو السكاني والادخار والمخزون من رأس المال (الاستثمار)، الذي يمكن من خلاله جلب المزيد من التكنولوجيا، حيث أن المهم ليس هو توفر الموارد الطبيعية بصفة كبيرة، ولكن الأهم هو حسن استخدام المتاح منها والاستفادة من وفورات الحجم الكبير³.

1 - إبراهيم الأخرس "التجربة الصينية الحديثة في النمو، هل يمكن الاقتداء بها"، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005، ص 59.

2 - محمد سمير طوبار، مبادئ الاقتصاد"، الزقازيق، بدون ناشر، 1996، ص 26، نقلاً عن: إبراهيم الأخرس، المرجع السابق، ص 60.

3 - فاطمة أحمد الشربيني وآخرون "اقتصاديات الميكنة"، المكتبة العلمية، الزقازيق، 1998، ص 28-33، نقلاً عن إبراهيم الأخرس، مرجع سبق ذكره، ص

المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي وأنواعه

أولاً: قياس النمو الاقتصادي

1 - الناتج الحقيقي:

يعبر عن الكميات الفعلية من السلع والخدمات المنتجة مقومة بالأسعار الثابتة، والذي يتم حسابه من خلال التغيير في الناتج الحقيقي بين فترتين مقسوماً على الناتج الإجمالي للفترة الأساس، إلا أن هذا المقياس لم يلقى قبولا، نظرا لأن الزيادة في الدخل القومي لا يعني نمواً اقتصادياً عند زيادة عدد السكان بمعدل كبير، ونقص الدخل القومي لا يعني بالضرورة هناك تخلف في حالة معاكسة للسكان¹.

1.1. نصيب وحدة العمل (ساعة عمل) من الإنتاج الكلي : يساهم هذا النوع من المقاييس في تقدير المعدل الحقيقي للنمو الاقتصادي، من خلال ارتباطه بالإنتاجية المتوسطة للعامل، الذي يسمح لنا بمزج عنصر العمل مع العناصر الإنتاجية الأخرى على دالة الإنتاج بحيث يمثل عنصر العمل انعكاساً لمدى كفاءة القوى العاملة وكذا انعكاس لمدى التغير الكمي والنوعي في تكوين الرأسمال المستخدم، بالإضافة إلى المساهمة في التحسن الفني والتكنولوجي، بهذا يمكن استنتاج أنه كلما ارتفع المعدل الذي ينمو به نصيب وحدة العمل من الإنتاج الكلي، كلما ارتفع المعدل الذي تنمو به الإنتاجية، وكلما كان ذلك دافعاً لتحقيق نمو اقتصادي².

2.1. الدخل القومي الكلي المتوقع: يعتمد في احتساب هذا الدخل على ضرورة إقحام الدولة كل الموارد الكامنة الغنية، والإمكانات المختلفة للاستفادة منها، بالإضافة إلى التقدم التقني الذي وصلت إليه.

2. معيار متوسط الدخل : يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي أكثر المعايير استعمالاً وأكثر دقة عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في مختلف دول العالم، لكن في الدول المتخلفة تظهر مشكلة تؤثر في مصداقية الاعتماد على هذا المعيار حيث أن الأرقام والإحصائيات في هذه الدول غير دقيقة³.

وقد يطرح التساؤل حول الدخل القومي من حيث تقسيمه على جميع السكان أو على السكان العاملين فقط، فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من ناحية الاستهلاك، أما حساب الدخل للعاملين مفيد من ناحية الإنتاج، إلا أن جمهور الاقتصاديين يتمسك بمعيار متوسط يتمحور حول نصيب الفرد من الدخل فعن طريقه يمكننا قياس مستويات الرفاهية⁴.

1.2. معدل النمو البسيط: يقاس معدل النمو في متوسط دخل الفرد الحقيقي وفق معدل النمو البسيط، بحيث يساهم هذا الأخير في تقسيم الخطط السنوية للحكومة كونه يعتمد على سنة مقارنة بالنسبة السابقة لها⁴. ويتم قياس النمو الاقتصادي من سنة إلى أخرى كما يلي⁵:

¹ - بناي فتيحة، "السياسة النقدية والنمو الاقتصادي"، رسالة ماجستير، غير منشورة، في علوم الاقتصادية، 2009، ص 5 / جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2008.

² - أسامة بشير الدباغ، المقدمة في الاقتصاد الكلي دار المناهج للنشر والتوزيع، 2003، ص 404

³ - محمد عبد العزيز عجمية و آخرون (2001)، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، ص 101.

⁴ - محمد عبد العزيز عجمية و آخرون (2001)، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، ص 111.

⁵ - السيد محمد السريتي، النظرية الاقتصادية الكلية، كلية التجارة-جامعة الإسكندرية (2009)، ص 340.

معدل النمو الإقتصادي = متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي

وكنتيجة نتوصل إليها أنه كلما ارتفع النمو الإقتصادي أثر إيجابا على المستوى المعيشي للمجتمع، وهذا مرهون بمدى وجود عدالة في توزيع الدخل القومي على شرائح المجتمع¹.

2.2. معدل النمو المركب:

و يتم الاعتماد على هذا المعدل في حساب معدل النمو السنوي في متوسط الدخل عندما تكون المدة الزمنية طويلة نسبيا ويكون هذا من خلال طريقتين هما:

*طريقة النقطتين ولدينا الصيغة التالية: $Y_N = (1 + CMc) N$

$$CMc = \sqrt[N]{\frac{Y_n}{Y_0}} - 1$$

حيث

CMc: معدل النمو المركب

N: فرق عدد السنوات بين أول وآخر سنة في الفترة.

Y₀: الدخل الحقيقي لسنة الأساس

Y_N: الدخل الحقيقي لآخر الفترة (N)

*أما طريقة الانحدار فصيغتها كمايلي²:

$$\ln Y_t = A + CMc_t \rightarrow CMc_t = \ln Y_t - A$$

حيث:

ln Y_t: اللوغاريتم الطبيعي للدخل في السنة (t).

A: ثابت، CMct: معدل النمو المركب في السنة t، t: الزمن

3.2. معادلة سنجر Singer للنمو الإقتصادي:

وضع الأستاذ سنجر معادلة للنمو الإقتصادي في عام 1952 والتي تم صياغتها بالشكل التالي: D=SP-R

حيث D: هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد

S: هي معدل الادخار، p: هي إنتاجية أرس المال، R: معدل نمو السكان السنوي

معدل النمو السنوي لدخل الفرد = معدل الادخار الصافي × إنتاجية الاستثمارات الجديدة - معدل نمو السكان³.

وحسب سنجر فإنه افتراض قيم عددية لهذه المتغيرات بحيث قدر s = 6%، و p = 0.2% و R = 1.25% من الدخل

القومي، لأن هذه التقديرات لا تتماشى مع الوضع السائد في الدول النامية، مما ينتج عن ذلك ظهور معدلا سلبيا

¹ - السيد محمد السريتي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الاسكندرية (2000)، ص 19.

² - بناي فتحية، مرجع سابق، ص 7.

³ - محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، الإسكندرية، 2000، ص 68 ص 69.

لنمو وبالتالي عدم صلاحية هذه المعادلة في ظل الظروف السائدة في مثل هذه الدول وهذا يقلل من الاعتماد عليها في قياس النمو الاقتصادي¹.

ثانياً: أنواع النمو الاقتصادي:

بصفة عامة يمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع للنمو الاقتصادي:

أولاً: النمو التلقائي (الطبيعي)

هو ذلك النمو الذي يحدث بشكل تلقائي وعفوي من القوى الذاتية، التي يمتلكها الاقتصاد الوطني دون إتباع أي تخطيط أو سياسة عملية على المستوى الوطني أو المحلي، وقد جرى في مسارات تاريخية معينة أين تم الانتقال من المجتمع الإقطاعي إلى الرأسمالي والذي كان نتيجة جملة من الأسباب نذكر منها²:

- التقسيم الاجتماعي للعمل.
- سيادة الإنتاج السلعي، أي الإنتاج بهدف المبادلة والحصول على النقود.
- حدوث تراكم لرأس المال، تكوين السوق.

ويتميز هذا النوع من النمو بانتقال شرارته بسرعة من قطاع إلى آخر في البلدان الرأسمالية، بينما في الدول النامية فإن التبعية للخارج تعتبر كمصدر ونتيجة له في آن واحد

ثانياً: النمو العابر

النمو العابر هو ذلك النمو الذي لا يملك صفة الاستمرارية والثبات، وإنما يأتي نتيجة لبروز عوامل طارئة لا تلبث أن تزول ويؤول معها النمو الذي أحدثته. إن هذا النمو هو الأكثر بروزاً في الدول النامية، حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة وتكون عادة خارجية، مثل أسعار المواد الخام المصدرة من طرف الدول النامية وارتفاع أسعارها في السوق الدولي، وما ينجم عنها من ارتفاع في مداخيل الدولة النامية وارتفاع أسعارها في السوق الدولي، وما ينجم عنها من ارتفاع في مداخيل الدول النامية المصدرة لتلك المواد والتي على أرسها المحروقات، لكن هذه الزيادة تتلاشى بانتهاء مسبباتها ولا تكون لها آثار ولا تدفع إلى تنمية مما ينجم عنها ظاهرة النمو بلا تنمية.

ثالثاً: النمو المخطط

يعتبر التخطيط حديث النشأة في إطار علم الاقتصاد، وتجلّى في فترة بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبحت تمارسه دول كثيرة على أرسها الدول الاشتراكية. ونقصد بالنمو المخطط ذلك النمو الذي يكون نتيجة لعملية تخطيط شاملة لموارد المجتمع ومتطلباته، كما يمكن الإشارة هنا أن قوة هذا النوع من النمو مرتبطة بمدى واقعية الخطط المرسومة، وبفاعلية التنفيذ والمتابعة لما هو مسطر ومخطط

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي³

للنمو الاقتصاديّ عوامل عدة، منها:

- الموارد البشريّة (Human Resource): هي من أهمّ العوامل المؤدّيّة إلى زيادة النمو الاقتصاديّ؛ إذ تساهم كمية ونوعية الموارد البشريّة في التأثير بشكل مباشر في الاقتصاد، وتعتمد نوعية الموارد البشريّة على مجموعة

¹ - كريم حبيب وحازم البني، من النمو والتنمية إلى العولمة والغات، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، ص 2.

² - سمير أمين، ترجمة حسين قبيسي، التراكم على الصعيد العالمي نقد نظرية التخلف، الطبعة الثانية، دار ابن خلدون، بيروت، 1978، ص 44، 43

³ - Nitisha, "5 Factors that Affect the Economic Growth of a Country", Economics Discussion, Retrieved 11-5-2017. Edited

من الخصائص من أهمها قدرتها على الإبداع، والتعليم، والتدريب، ومهاراتها، أمّا في حال ظهور نقص في الموارد البشرية الماهرة فيؤدي ذلك إلى إعاقة النمو الإقتصادي.

- **الموارد الطبيعية (Natural Resources):** هي من العوامل المؤثرة في النمو الإقتصادي لدولة ما بشكل كبير، وتشمل كافة الموارد الطبيعية التي تظهر على سطح الأرض أو داخلها، مثل النباتات الموجودة على اليابسة، والموارد المائية، وغيرها من مناظر الطبيعة، أمّا الموارد الطبيعية الموجودة داخل الأرض، والمعروفة باسم الموارد الجوفية فتشمل الغاز، والنفط، والمعادن، وتختلف الموارد الطبيعية بين الدول بناءً على ظروفها البيئية والمناخية.
- **تكوين رأس المال (Capital Formation):** يُطلق على كافة المنتجات التي يتم إنتاجها بالاعتماد على الصناعة البشرية، ويشتمل أيضاً على العديد من المكونات، مثل الآلات، والأرض، والنقل، والطاقة.
- **التنمية التكنولوجية (Technological Development):** هي من العوامل المهمة والمؤثرة في النمو الإقتصادي، وتشمل تطبيق مجموعة من التقنيات الإنتاجية، والأساليب العلمية، وتُعرف التكنولوجيا بأنها طبيعة ونوعية الأدوات التقنية، والمعتمدة على استخدام نسبة معينة من الأيدي العاملة.
- **العوامل الاجتماعية والسياسية (Social and Political Factors):** هي العوامل التي تهدف إلى تقديم دور مهمّ في النمو الإقتصادي للدول، وتشكّل كلّ من التقاليد والعادات والمعتقدات العوامل الاجتماعية، بينما تشكّل مشاركة الحكومة في وضع السياسات وتنفيذها العوامل السياسية.

المطلب الرابع: مفهوم التنمية الاقتصادية

إن التنمية الاقتصادية لم يحدد لها مفهوم متفق عليه، لهذا نذكر عدة تعاريف منها:

"التنمية الاقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلاً عن زيادة رأس المال المتراكم¹. ويعرفها "مأثير بالدوين" بأنها عبارة عن "عملية يتم من خلالها زيادة الدخل القومي الحقيقي، وخلال فترة زمنية طويلة " حيث يلاحظ أن هذا التعريف تضمن ثلاثة أركان، الأول أن التنمية هي عملية وليست حدثاً جارياً تؤدي بالتالي إلى زيادة الناتج القومي الصافي، كما أنها تتم خلال فترة زمنية طويلة وليس مباشرة إضافة إلى أنها تعني إجراء تغييرات جذرية في البنى الاقتصادية².

كما يعرفها الدكتور حسين زكي الخولي في كتابه "الإرشاد الزراعي" التنمية الاقتصادية على أنها عبارة عن:

"عملية اقتصادية اجتماعية تستهدف زيادة الناتج من السلع والخدمات عن طريق تضافر عوامل الإنتاج من موارد رأس مال وعمل و تنظيم بحيث تسمح في النهاية بزيادة رأس المال لكل فرد في المجتمع³.

من خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للتنمية الاقتصادية على أنها " التطور أو التغيير الجذري الذي يطرأ في بلد معين والذي يكسبه القدرة على إشباع حاجاته الأساسية من خلال حسن استغلال موارد الاقتصادية المتاحة وحسن توزيع عائداتها".

¹ - محمد كامل قنديل، علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار المجد للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 91.

² - محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيسوي، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 261.

³ - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التنمية- اجتماعيا-ثقافيا-اقتصاديا-سياسيا-إداريا-بشريا، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 126.

التنمية المستدامة:

تناول تقرير عام 1987م، الصادر عن لجنة بروندتلاند (Commission Brundtland) وهي اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية- والذي كان تحت عنوان "مستقبلنا المشترك" تعريف التنمية المستدامة بأنها: "التنمية التي تلبى احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم الخاصة" وبالمعنى الواسع لهذا التعريف يتضح أن التنمية المستدامة تتضمن المساواة داخل الدول فيما بينها وكذلك عبر الأجيال. كما أن هذا التعريف يجمع بين اعتبارات النمو الاقتصادي وحماية البيئة والرعاية الاجتماعية. ويتمثل التحدي الرئيسي لعملية التنمية المستدامة في معالجة وإنجاز هذه الأبعاد الثلاثة بطريقة متوازنة، من خلال الاستفادة من تفاعلها مع الذي يعزز بدوره التنمية البشرية. في الوقت نفسه، مع زيادة الاستهلاك والإنفاق، تنمو أنظمة الصحة والتعليم والبنية التحتية وتساهم في النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى زيادة الدخل الخاصة¹.

يولد النمو الاقتصادي أيضًا موارد إضافية يمكن استخدامها لتحسين الخدمات الاجتماعية (مثل الرعاية الصحية ومياه الشرب المأمونة..... إلخ).

من خلال توفير موارد إضافية للخدمات الاجتماعية، سيتم تخفيف توزيع الدخل غير المتكافئ حيث يتم توزيع هذه الخدمات الاجتماعية بالتساوي في كل مجتمع، مما يعود بالنفع على كل فرد.

المطلب الخامس: علاقة النمو الاقتصادي بالتنمية والفرق بينهما

1- نمو اقتصادي بدون تنمية:

يقصد بالنمو الاقتصادي بدون تنمية أن الدولة تتمكن من تحقيق النمو مثلًا زيادة في الناتج المحلي ربما يكون مصدره قطاع واحد كالقطاع النفطي، وبالمقابل هذا النمو لا يسايره ولا يصاحبه تنمية حيث يبقى المجتمع يعاني من الفقر والجهل وانتشار الأمراض وزيادة معدلات البطالة.

ومن هنا يتضح أن عملية التنمية الاقتصادية أساسها هو الإنسان من حيث تعليمه ومستواه الصحي وحتى الثقافي وإذا كانت الزيادة في الانتاج (نمو اقتصادي) دون أن تتحقق العدالة في توزيع ثمار النمو، هنا ستكون الدولة تحقق نمو بدون تنمية .

الجدول رقم (1- II) : حالة تحقيق نمو بدون تنمية:

| | |
|---|--|
| <p>2- يحدث نمو ولا تحدث تنمية بسبب عدم التوازن بين التطور الاقتصادي واحتياجات المجتمع (سوء التوزيع الموارد عبر القطاعات والطبقات وشرائح المجتمع).</p> | <p>1- يحدث نمو اقتصادي سريع في دولة، في المقابل يحدث تباطؤ في التنمية بسبب عدم حدوث تغيرات جوهرية في نواحي الحياة تصاحب النمو الاقتصادي.</p> |
| <p>4- من الممكن أن تحقق نمو وزيادة في معدل الدخل الحقيقي للفرد دون حدوث تنمية وهذا في حالة الاعتماد المتزايد على الخارج.</p> | <p>3- من الممكن أن يتحقق النمو ولا تتحقق التنمية وهذا عند إقصاء فئات من المجتمع في صنع والمشاركة بالسياسات العامة للدولة.</p> |

¹ - داوود سليمان - 2015- التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ص 18.

المصدر: داوود سليمان - 2015- التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ص 22.

من الجدول السابق يتضح أن تحقيق معدلات نمو مرتفعة وزيادة الانتاج ورفع متوسط دخل الفرد لا يعني بالضرورة تحقيق تنمية اقتصادية.

2* الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية:

الجدول رقم (2- II) : الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية:

| النمو الاقتصادي | التنمية الاقتصادية |
|--|---|
| النمو: هو الزيادة متواصلة في الدخل الإجمالي الحقيقي أو الناتج الإجمالي. | التنمية= النمو + مختلف التغيرات الهيكلية في الجانب الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي. |
| مفهوم النمو يهتم بالجانب الكمي إذ يمكن قياسه بعدة مؤشرات مثل PIB. | بينما التنمية تهتم بالكم والكيف معا. |
| لا يهتم النمو الاقتصادي بالتوزيع العادل للدخل الوطني أو توزيع ثمار العملية الاجتماعية على السكان بشكل عادل إذ قد تحصل طبقة قليلة من الأغنياء على كل الزيادة من الدخل الكلي وتحرم منها الطبقة العريضة من الفقراء. | بالعكس من ذلك فالتنمية الاقتصادية تهتم بعدالة توزيع الدخل عن طريق إعادة توزيع الدخل بشفافية وعدل بين مختلف شرائح المجتمع. |
| يحدث النمو الاقتصادي تلقائيا، إذ يمكن أن يكون وليدا لظروف عابرة. | في حين التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تكون تلقائية وإنما هي عملية موجهة بشكل مدروس ونتيجة عن خطة شاملة معتمدة من قبل الدولة. |
| يهتم النمو بالجانب المادي دون الاهتمام بالجانب الإنساني. | التنمية الاقتصادية تهتم بالجانبين. |
| النمو مفهوم واقعي ينحصر في استخدام الموارد المالية لزيادة الإنتاج في المستقبل | التنمية مفهوم نمطي ينطوي على أحكام لما يجب أن يتحقق في المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية كرفع القدرة الإنتاجية وكفاءة أداء أفراد المجتمع. |
| النمو لا يأخذ بعين الاعتبار حاجات الأجيال القادمة ولا يحافظ على الموارد المادية. | عكس ذلك فعملية التنمية • تم كثيرا بحاجات الأجيال القادمة من خلال المحافظة على الموارد المادية والقابلة للزوال. |
| قد يرتفع متوسط الدخل الفردي الحقيقي بالاعتماد على موارد من الخارج وبذلك يتحقق النمو الاقتصادي. | في حين التنمية الاقتصادية لا تتحقق عندما يرتفع معدل النمو من خلال الاعتماد على الخارج وزيادة التبعية الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية، حيث تتطلب التنمية فك الروابط والتحرر من قيود التبعية والاعتماد على الذات. |
| قد يحدث نمو اقتصادي سريع | بينما يحدث تباطؤ في عملية التنمية وذلك لعدم إتمام التحولات الجوهرية التي تواكب عملية التنمية أو تسبقها في العمليات التكنولوجية، والمؤسسية، الثقافية، السياسية، والاقتصادية. |
| مفهوم النمو يتصف بالضيق. | التنمية مفهوم أوسع وأشمل. |

المصدر: ماضي أسماء، اثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1971-2011)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص اقتصاد كمي، أبوبكر القايد، تلمسان، 2013-2014، ص 87.

المبحث الثاني: النظريات التقليدية للنمو الاقتصادي

إن الكتابات بخصوص النمو الاقتصادي قديمة قدم الاقتصاد ذاته، وقد ظهرت نظريات عديدة ومختلفة في تفسير النمو الاقتصادي، وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى النظريات التقليدية التي عالجت النمو الاقتصادي والمتمثلة في النظرية الكلاسيكية ثم النظرية الكنزية وبعدها النظرية النيوكلاسيكية، وأخذنا هذا الترتيب حسب تطورها الزمني.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي

لقد كانت نظريات النمو وتوزيع الدخل بين الأجور والأرباح الشغل الشاغل لكل الاقتصاديين الكلاسيك أمثال (Adam Smith) و (David Ricardo) و (Malthus) و (Marx) وغيرهم من الاقتصاديين الكلاسيك، ولقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة، بالإضافة إلى سيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد، والحرية الفردية في ممارسة النشاط الاقتصادي. وقبل التطرق إلى الأفكار الأساسية لنظرية النمو الاقتصادي الكلاسيكية وتقييمها، يجب أولاً طرح مختلف أفكار رواد هذه المدرسة¹.

1. آدم سميث Adam Smith

يرى آدم سميث أن أساس النمو الاقتصادي يكمن في تقسيم العمل الذي تبرز أهميته الأساسية في أنه يعد من تناقص الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج، كما أن تقسيم العمل يعد شكلاً من أشكال الإدارة والتنظيم في قيام عملية الإنتاج، وهو ما يعتبر عاملاً إيجابياً. ويعتبر آدم سميث بأن عملية النمو الاقتصادي عملية تراكمية، أن إذ تراكم رؤوس الأموال المنتجة والذي يعتبر كفايض في الإنتاج يزيد من حجم الاستثمارات الجديدة، وهو بذلك يعتبر بأن سر التقدم الاقتصادي هو فائض الادخار الذي يستثمر بعد ذلك، وبذلك يدعو آدم سميث إلى ترشيد الاستهلاك قصد الإبقاء على مستوى معتبر من الادخار الذي يساهم في زيادة الاستثمار¹.

وحسب آدم سميث فإن العمل هو المعيار الوحيد للقيمة، في حين أن عملية الإنتاج تقوم على ثلاثة عوامل رئيسية والمتمثلة في الأرض، العمل، رأس المال، حيث تكون دالة الإنتاج حسبها كما يلي:

$$Y = f(L, K, N) \quad \text{حيث: } N : \text{الأرض} \quad L : \text{العمل} \quad Y : \text{الإنتاج}$$

يرى آدم سميث أن معدل النمو السنوي لنواتج الاقتصاد الوطني هو مجموع الإنتاجية الحدية لجميع عوامل الإنتاج، ويمكن الوصول إليه بإجراء عملية تفاضل دالة الإنتاج بالنسبة للزمن كما يلي:

$$\frac{dY}{dt} = \frac{df}{dL} \times \frac{dL}{dt} + \frac{df}{dK} \times \frac{dK}{dt} + \frac{df}{dN} \times \frac{dN}{dt}$$

حيث:

$\frac{dY}{dt}$: معدل نمو الناتج السنوي.

$\frac{df}{dL}$: الإنتاجية الحدية للعمل.

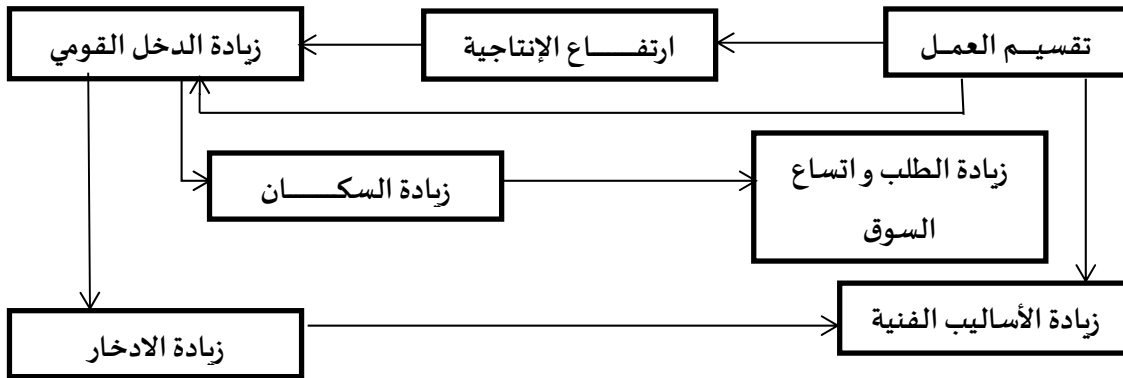
$\frac{df}{dK}$: الإنتاجية الحدية لرأس المال.

$\frac{df}{dN}$: الإنتاجية الحدية للأرض.

¹ - فتح الله لعلو، الاقتصاد السياسي "مدخل للدراسات الاقتصادية"، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ص: 108.

يشير ادم سميث إلى تراكم النمو الإقتصادي بأنه نتيجة لتقسيم العمل، حيث ترتفع الإنتاجية لجميع عوامل الإنتاج، وخاصة عند توافر قدر كاف من الطلب والحجم المناسب من رأس المال. وارتفاع الناتج يزيد من الدخل ويرفع من معدلات نمو السكان مما يزيد من الطلب الإجمالي في السوق¹، ويمكن تلخيص أفكار ادم سميث في الشكل التالي:

الشكل رقم (II-1): تصورات ادم سميث حول النمو الإقتصادي



المصدر: سالم توفيق النجفي ومحمد صالح تركي القريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1988، ص 61.
 2. دافيد ريكاردو: David Ricardo يعتبر دافيد ريكاردو من أبرز رواد المدرسة الكلاسيكية، ولقد اقترن اسمه بالعديد من الآراء والأفكار منها الربح والأجور والتجارة الخارجية. ويرى بأن الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تسهم في توفير الغذاء للسكان، لكنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة، وأنه لم يعطي أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر ذلك، ولهذا فقد تنبأ بأن الاقتصاديات الرأسمالية سوف تنتهي إلى حالة الركود والثبات بسبب تناقص العوائد في الزراعة¹.

قام كما "دافيد ريكاردو" بإعطاء الأسباب التي تؤدي إلى حالة الركود أي النمو الصفري، حيث قام بتوضيح ظهور وانتشار الركود استناداً إلى أفكار "سميث"، حيث يعتبر أن حالة الركود ليست ناتجة عن القطاع الصناعي بل عن القطاع الزراعي، وذلك بسبب المردودية متناقصة في قطاع الزراعة، و حسب "ريكاردو" فإن نوعية الأراضي غير متساوية، وبمقابل الزيادة المرتفعة للمواد الغذائية الناتجة عن تزايد النمو الاقتصادي، ينتج ارتفاع الربح في الأراضي ذات الجودة المرتفعة، مما يترتب عنه استغلال أراضي ذات نوعية أقل، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض النصيب النسبي للرأسماليين والعمال، والذي ينتج عنه تناقص معدلات الأرباح، وكذلك تناقص مستويات الأجور حتى تصل إلى حد طبيعي، ونظراً لكون الأرباح هي المحرك ومصدر تراكم رأسمال، يستمر الرأسماليون في عملية التراكم والتي تبدأ بالتناقص حتى تقترب معدلات الربح إلى الصفر، وبالتالي تسود حالة الركود².

يعطي كذلك "دافيد ريكاردو" أهمية للعوامل غير الاقتصادية في عملية النمو الاقتصادي، بما في ذلك كل من العوامل الفكرية والثقافية والأجهزة التنظيمية في المجتمع، والاستقرار السياسي، وكذلك يركز على حرية التجارة

¹ - للتفصيل أكثر في أفكار ادم سميث يمكن الرجوع للمرجع التالي :- عامر لطفي، مساهمة في شرح وتوضيح النظريات الاقتصادية، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا، 2002، ص: 77-131.

² - مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية - نظريات وسياسات وموضوعات-، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص: 58..

كعامل ممول للنمو الاقتصادي، من حيث تصريف الفائض الصناعي وتخفيض أسعار المواد الغذائية، مما يسمح لها من المساعدة على نجاح التخصيص وتقسيم العمل.

3. مالتوس : Malthus ركزت أفكار وأطروحات " مالتوس " على جانبين رئيسيين و هما نظريته في السكان، وتأكيديه على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية. وبذلك يعتبر مالتوس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي ركز على جانب الطلب الكلي (لأن الكلاسيك يركزون على جانب العرض حسب قانون ساي للمنافذ).

تتلخص نظرية مالتوس التي طرحها عام 1798 في أن النمو السكاني يتم بموجب متوالية هندسية، وهي تلك التي تعتمد على مضاعفة الرقم الأخير في السلسلة الحسابية "1، 2، 4، 8، 16، 32" وهكذا، بينما يتزايد معدل إنتاج الغذاء المعبر عنه اقتصاديا بالنتائج المحلي الإجمالي بموجب متوالية حسابية "1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8" وهكذا، وهذا ما يؤدي إلى زيادة السكان بما يتجاوز معدل زيادة الإنتاج مما ينتج مجاعات وأفات اقتصادية.

يؤكد مالتوس بأن نمو السكان يحبط النمو الاقتصادي، وأن نمو الموارد في هذه الحالة سيؤدي إلى زيادة السكان وليس زيادة رأس المال، وذلك لأن أي زيادة في دخل الفرد تقود إلى زيادة المواليد، والتي تقلل من دخل الفرد وتعيده إلى مستوى الكفاف. ويرى مالتوس لعلاج هذه المشكلة ما يلي¹.

- أن يتحقق التوازن بين السكان والمواد الغذائية بالحروب والكوارث وانتشار الأوبئة والمجاعات، وكأنه ينادي بالحروب ويتمنى الكوارث حتى يقل عدد السكان بالموت.
- يجب الامتناع الاختياري عن الزواج مدي الحياة أو إلى زمن محدود، وكأنه ينادي بعدم التناسل وإيقاف غريزة فرضها الله في الإنسان، وهذا ما ينادي به بعض المفكرين المعاصرين تحت شعار تحديد وتنظيم النسل.
- يجب تخفيض أجور العمال لزيادة أرباح رجال الأعمال من الرأسماليين أي، الاهتمام بالطبقة الغنية على حساب الطبقة الفقيرة، حيث يرى أن تزايد عدد السكان الأغنياء هو الذي يؤدي إلى التنمية، أما تزايد السكان الفقراء فيؤدي إلى التخلف².

- منع المنح والمساعدات التي توجه إلى الفقراء من المنظمات الخيرية، لأنها تساعدهم على كثرة التناسل ويصبحون عالية على العالم.

رغم أن تحليلات مالتوس تنطبق على بعض مناطق إفريقيا و آسيا، إلا أنه بشكل عام فإن التحليلات والنظرة التشاؤمية عند مالتوس لم تتحقق على المستوى العالمي، وذلك بسبب ظهور الوسائل الحديثة لتنظيم النسل وكذلك تزايد إنتاج الغذاء بمعدلات أعلى مما كان يتوقع مالتوس، وأعلى من معدلات نمو السكان بسبب التقدم التكنولوجي المتحقق في الزراعة والذي عوض تناقص الغلة.

4. كارل ماركس Karl Marx : انتقد كارل ماركس في كتابه رأس المال المنشور عام 1867م النظام الرأسمالي وآلياته، واستنتج بأن القوى الاقتصادية الكامنة في الرأسمالية كفيلة بالقضاء عليها والإتيان بنظام أكثر تطوراً. وذكر بأن الملكية الخاصة لموارد الإنتاج تؤدي إلى سوء توزيع الدخل وإهدار الثروات وزيادة حدة الصراع الطبقي، الذي سيؤدي

¹ - صوابيلي صدر الدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية: فرع اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر 2006/2005، ص: 33.

² - مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص: 60.

حتما إلى انتشار الرأسمالية وسيادة النظام الطبقي. ثم ظهرت كتابات لاحقة تستند إلى منهج كارل ماركس وتضع أسس وفرضيات النظام الاشتراكي وهي¹:

- ✓ الملكية العامة لموارد الإنتاج: حيث تمتلك الدولة جميع عناصر الإنتاج عدا العمل.
- ✓ أهمية دافع تحقيق المصلحة العامة: طالما أن عناصر الإنتاج ذات ملكية عامة فإن دافع تحقيق المصلحة العامة هو المحرك لأي نشاط اقتصادي.
- ✓ إعطاء الدور الرئيسي لنظام التخطيط المركزي: تجري عمليتا الإنتاج والتوزيع عن طريق الدولة ومؤسساتها من خلال نظام التخطيط المركزي حيث تتخذ القرارات الخاصة بالإنتاج والتوزيع وتحديد الأسعار.
- ✓ التوزيع في النظام الاشتراكي يتم بمقدار العمل المبذول.

يمكن وضع تحليل كارل ماركس لعملية التنمية الرأسمالية في الصورة المبسطة التالية: توجد طبقتان في هذا النظام وهما (الطبقة الرأسمالية وطبقة العمال)، حيث يمتلك الرأسماليون كل وسائل الإنتاج القائمة في الاقتصاد، أما العمال فيمتلكون قوة عملهم التي يقومون بعرضها للبيع. ويستهدف الرأسمالي من نشاطه الوصول بأرباحه إلى أقصى حد ممكن. ومن بين أهم الطرق التي يستعملها الرأسمالي لذلك إدخال التكنولوجيا من أجل خفض نفقات الإنتاج، ومن ثم يحصل الرأسمالي على معدلات ربح قد تفوق كثيرا ما يحصل عليه منافسوه. وكما كان المشكل الذي عانى منه النموذج الكلاسيكي هو الافتقار إلى التقدم التكنولوجي الكافي، فإن النموذج الماركسي يعاني من عدم القدرة على مواجهة التقدم التكنولوجي السريع، وهذا السبب سيؤدي إلى انهيار النظام الرأسمالي الماركسي.

حيث من طبيعة التقدم التكنولوجي أن يكون منافسا للعمل وبذلك تظهر بطالة جديدة اسمها ماركس بالبطالة التكنولوجية، وبذلك تنخفض الأجور للطبقة العاملة وترتفع نسب البطالة وهذا ما يحدث أزمتا اقتصادية. * نظرية النمو الكلاسيكية : رغم الاختلاف في آراء المفكرين الكلاسيكيين بخصوص نظرية النمو الاقتصادي، إلا أنهم اتفقوا في نقاط عديدة يمكن حصرها فيما يلي²:

- اتفاق الكلاسيك على أن الإنتاج دالة لعدة عوامل (العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية، التقدم التكنولوجي)، كما أن التغير في قيمة الإنتاج تحصل بتغير أحد هذه العوامل أو كلها، كما اعتبر الكلاسيك بان الموارد الطبيعية ثابتة وان بقية العوامل متغيرة. وعليه فان القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل في تقدم الفن الإنتاجي وعملية تكوين رأس المال (الاستثمار)، وان تكوين رأس المال يعتمد على الأرباح، وان التقدم التكنولوجي لا يتم إلا من خلال تكوين رأس المال، وبذلك فالأرباح هي مصدر التراكم الرأسمالي.
- اعتقد الكلاسيك بوجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي، حيث أن تزايد التراكم الرأسمالي يؤدي إلى تزايد حجم السكان، وفي نفس الوقت تزايد عدد السكان من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض تكوين رأس المال.
- اعتقد الكلاسيك بان الأرباح تتجه إلى الانخفاض، حيث يقولون بان الأرباح لا تزايد بشكل مستمر بل تتجه إلى الانخفاض عندما تشتد المنافسة لزيادة التراكم الرأسمالي، والسبب يعود حسب ادم سميث إلى زيادة الأجور الناجمة عن المنافسة فيما بين الرأسماليين.
- يعتقد الكلاسيك بأنه عند وجود السوق الحرة فان اليد الخفية من شأنها أن تعظم الدخل الوطني.

¹ - محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية: مفهومها- نظرياتها- سياساتها، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2001، ص: 85

² - فليح حسين خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدارا للكتاب العالمي، عمان، الأردن، 2006، ص: 122.

• الحاجة إلى العوامل الاجتماعية والمؤسسية المواتية للنمو، حيث أكد الكلاسيكيون على الأهمية الكبيرة للبيئة الاجتماعية والمؤسسية التي تساعد على النمو الاقتصادي، وهذه البيئة تتمثل في قوانين اجتماعية وإدارية مستقرة، ونظام كفو للإنتاج وأوضاع اجتماعية مناسبة.

كخلاصة من المدرسة الكلاسيكية في مجال النمو الاقتصادي، نجد أنهم اعتبروا التراكم الرأسمالي هو السبب الرئيسي للنمو الاقتصادي، وأن الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار، وأن توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد، كما أن وجود المؤسسات وكذلك المواقف والأوضاع الاجتماعية الملائمة شرطان ضروريان للتنمية الاقتصادية واعتقدوا بأن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود ومن أجل أن تحصل عملية النمو الاقتصادي أيدوا سياسة عدم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي.

الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية:

- تجاهل الكلاسيك الطبقة الوسطى حيث تفرض نظريتهم وجود تقسيم طبقي بين الرأسماليين بما فيهم العمال وملاك الأراضي.
- تستند النظرية الكلاسيكية إلى نظرية تناقص الغلة والتي ألغها التقدم التكنولوجي تماما، غير أنهم اعترفوا بأهمية التقدم التكنولوجي إلا أنهم اعتبروه مرحليا ، وفي النهاية تكون السيادة لقانون تناقص الغلة.
- القوانين غير الحقيقية: تقوم النظرة التشاؤمية للاقتصاديين الكلاسيك أمثال ريكاردو و مالتوس على أن النتيجة الحتمية للتطور الرأسمالي هي الكساد.
- خطأ النظرة للأجور والأرباح: في الواقع لم يحدث أن آلت الأجور نحو مستوى الكفاف كما أن الدول المتقدمة لم تصل إلى مستوى الكساد الدائم.
- اتسمت آراء الكلاسيك بجملة من الأخطاء العلمية نتيجة لتمسكهم بكل من قانون تناقص الغلة والنظرية المالتوسية للسكان، حيث ترتب عليها دوران المجتمعات حول حالة التوازن، بينما اثبت أن النمو الرأسمالي يتم عبر دورات من الانتعاش والانكماش.

المطلب الثاني: النظرية الكينزية في النمو الاقتصادي

ترتبط هذه النظرية بأفكار الاقتصادي جون ماينارد كينز (1883 – 1946)، الذي تمكن من وضع الحلول المناسبة للأزمة الاقتصادية العالمية للفترة من عام (1929 – 1932)، وبموجب هذه النظرية فإن قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف؛ حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري، ومن خلال الميل الحدي للاستهلاك.

ولقد نقد كينز النظرية الكلاسيكية والفرضيات التي قامت عليها في عدة جوانب أهمها:

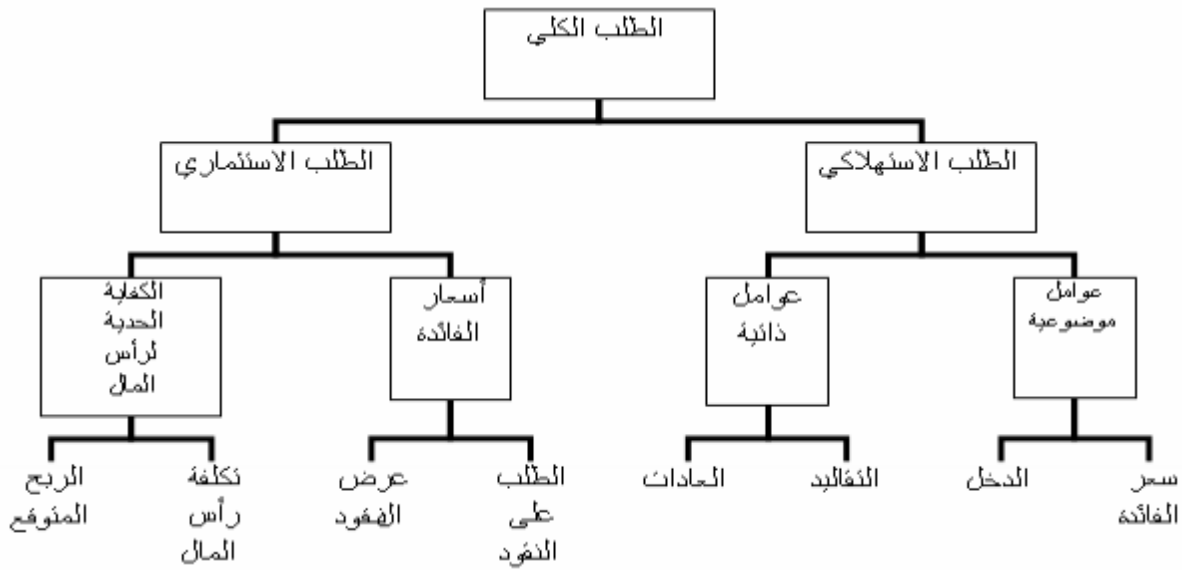
- عدم صحة فكرة التشغيل الكامل.
- عدم صحة فرضية التوازن التلقائي.
- عدم واقعية فرضيه حيادية الدولة.
- عدم صحة فرضية مرونة الأجور والأسعار، خصوصا الأجور في اتجاهها التنزلي.
- عدم صحة قانون ساي للأسواق وفكرة العرض يخلق الطلب.

كما قدم عدة فرضيات أهمها:

- يمكن أن يتوازن الاقتصاد عند حالة عدم التشغيل الكامل، ويستمر ذلك لفترة طويلة.

- لا يمكن للاقتصاد أن يتوازن تلقائياً، وإن حدث فسيكون ذلك في المدى البعيد وبتكلفة اجتماعية باهظة.
- وجوب تدخل الدولة لإعادة التوازن الاقتصادي أو للحفاظ عليه.
- الطلب هو الذي يحدد العرض المناسب له وليس العكس.
- على إثر الفرضيات السابقة قام كينز ببناء النظرية الكينزية، حيث اعتبر أن أزمة الكساد الكبير هي أزمة قصور في الطلب وليس أزمة فائض في العرض، و حلها يتطلب تحريك الطلب وذلك ليتحرك العرض وبالتالي استعادة عملية النمو لصيرورتها. وعليه فإن الأمر يتطلب - حسب كينز- تحديد محددات الطلب الكلي الوطني، وذلك لمعرفة السياسات المناسبة، وقد قدم كينز المخطط التالي الذي يوضح ذلك¹:

الشكل رقم (2-11): محددات الطلب الكلي عند كينز



المصدر: بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص: 36.

حسب المخطط أعلاه، تحريك الطلب الكلي يكون إما بتحريك الطلب الاستهلاكي الخاص وذلك برفع الدخل، أو بتحريك الطلب الاستثماري الخاص وذلك بتخفيض سعر الفائدة، أو بتحريكهما معا. ولكن المشكل الرئيسي هو استحالة تحريك الطلب الاستهلاكي عن طريق الدخل بسبب ظروف الكساد، واستحالة تحريك الطلب الاستثماري عن طريق تخفيض الفائدة لانعدام الكفاية الحدية لرأس المال (أي استحالة تحريك الطلب عن طريق القطاع الخاص في ظل أزمة مثل أزمة الكساد 1929).

اقترح كينز حل لهذه المشكلة، وذلك من خلال تدخل الحكومة عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي لتحريك الطلب الكلي، حيث أن الإنفاق الحكومي من شأنه أن يحرك الطلب الاستهلاكي (لأنه يرفع دخل المستهلكين)، كما أنه يحرك الطلب الاستثماري الخاص (بسبب زيادة الطلب الاستهلاكي الخاص، الطلب الاستثماري العام)، ولقد وضع كينز شرط لهذا الإنفاق بحث يجب أن يخصص إما للاستهلاك العام (زيادة أجور العمال، زيادة الإنفاق على تحسين الإدارة العمومية، تقديم إعانات للعاجزين...)، أو أن يخصص في الاستثمارات العمومية غير المنتجة (بناء الطرقات

¹ - بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص: 36.

والموائى، المستشفيات، المدارس...). وذلك لتفادي تأزم ظاهرة الكساد. وبذلك تتحرك عملية الاستثمار والإنتاج، وبالتالي تعود عملية النمو والتنمية للسير من جديد.

أما فيما يخص أهم نموذج للنمو الإقتصادي الذي يتبع النظرية الكنزوية فهو نموذج هارود دومار (Harrod-Domar) ولذلك وجب علينا دراسته باعتباره امتداد للنظرية الكنزوية .

2-نموذج هارود -دومار (Domar- Harrod) للنمو الإقتصادي : يبحث كل من هارود ودومار في الشروط المطلوبة للحصول على النمو الإقتصادي السلس وغير المتقطع (المستدام) في الدخل الوطني. ومع أن نماذج هذين الكاتبين تختلف من حيث التفاصيل، إلا إنهما متشابهة من حيث الجوهر¹ ويعتبر نموذج هارود -دومار توسعة لتحليلات التوازن الكنزي حيث يستند على تجربة البلدان المتقدمة ويبحث في متطلبات النمو المستقر لهذه البلدان.

يعد نموذج هارود- دومار للنمو من أسهل وأكثر النماذج اتساعا وشيوعا، تم تطويره في الأربعينات من القرن العشرين، ويرتكز النموذج على الاستثمار كضرورة لأي اقتصاد وطني، كما يبين أهمية الادخار في زيادة الاستثمار كمتطلبات لرأس المال وعلاقتها بالنمو الإقتصادي

يفترض هذا النموذج وجود علاقة تربط الحجم الكلي لرصيد رأس المال K بإجمالي الناتج الوطني Y، وتعرف هذه العلاقة في الأدبيات الاقتصادية والمتمثلة في نسبة رأس المال إلى الناتج بمعامل رأس المال ونرمز له بالرمز k حيث: $k = k/y$ ، وعليه يقوم نموذج هارود- دومار على الفرضيات التالية².

- يمثل الادخار نسبة معينة من الدخل الوطني ومنه: (1) $S = s \times Y$
- الاستثمار عبارة عن التغيير في رصيد رأس المال ومنه: (2) $I = \Delta K$
- وبما أن $k = k/y$ فإنه يمكن كتابة $K = k \times Y$ وعليه K (3) $\Delta k = k \times \Delta Y$
- الادخار لا بد أن يتعادل مع الاستثمار ومنه: (4) $I = S$
- من المعادلات 1، 2، 3، 4 تبين أن: (5) $k \times \Delta Y$

وبقسمة طرفي المعادلة (5) على $Y \times k$ نحصل على المعادلة التالية:

$$\frac{k \times \Delta Y}{k \times Y} = \frac{s \times Y}{k \times Y} \Rightarrow \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{k}$$

في الأخير نحصل على العلاقة التالية: $TC = \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{k}$ حيث TC معدل نمو الناتج الوطني (معدل النمو الإقتصادي) والذي يتحدد كما هو مبين من المعادلة طرديا بمعدل الادخار (s) وعكسيا بمعامل رأس المال (k).

وعليه فنموذج هارود دومار بين أن تحقق زيادة في النمو الإقتصادي يتطلب زيادة الادخار وبالتالي زيادة الاستثمار. والعلاقة الأخيرة هي العلاقة الرئيسية لنموذج هارود- دومار للنمو الإقتصادي، وأساسه أن رأس المال الذي يخلق عن طريق الاستثمار في المصانع والمعدات هو المحدد الرئيسي للنمو الإقتصادي، وهو يعتمد على مدخرات الأفراد والشركات التي من خلالها يمكن تجسيد الاستثمارات الممكنة.

وترى هذه النظرية أن هناك ثلاث معدلات للنمو، وهي:

¹ - فليح حسين خلف، التنمية والتخطيط الإقتصادي، جدارا للكتاب العالمي، عمان، الأردن، 2006، ص: 146.

² - ميشيل تودارو: ترجمة (محمود حسن حسني، محمود حامد محمود)، التنمية الاقتصادية، دار المرخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006، ص: 127.

أ - معدل النُّمو الفعلي **Actual rate of growth**، وهو يمثل التغير النسبي اللاحق في الناتج بين فترة الدخل الحالية وفترة الدخل السابقة. يشكل المعدل الفعلي للنمو الزيادة الحاصلة في إجمالي الإنتاج معبراً عنها ككسر من إجمالي الإنتاج. وبالتالي يحسب هذا المعدل كما يلي:

$$G = \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث: Y: الدخل الوطني، ΔY : التغير في الدخل.

ب - معدل النُّمو المرغوب **Warranted rate of growth**، وهو يمثل معدل النُّمو عندما تكون الطاقة الإنتاجية في أقصاها.

ج - معدل النُّمو الطبيعي (GN)، فهو أقصى معدل للنمو يمكن أن يتمخض عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل، ويجب أن يتحقق التعادل بين معدل النُّمو الفعلي ومعدل النُّمو المرغوب، وأن يتعادل أيضاً معدل النُّمو الفعلي مع المعدلين المرغوب والطبيعي؛ فالتعادل الأول يؤدي لتوفر القناعة لدى المديرين بقراراتهم الإنتاجية، أما إذا تعادل معدل النُّمو المرغوب فيه مع معدل النُّمو الطبيعي فليس هناك اتجاه لنشوء البطالة والتضخم، فلو افترضنا أن المعدل المرغوب أقل من المعدل الطبيعي - حتى في حالة تساوي المعدل الفعلي والمرغوب فيه - فإن البطالة ستزيد؛ حيث إن كلاً من المعدل الفعلي والمرغوب فيه أقل من المعدل الطبيعي، أما في حالة العكس (أي إن المعدل المرغوب فيه أكبر من المعدل الطبيعي) بصورة مؤقتة، فإن كلا المعدلين الفعلي والمرغوب فيه قد يتعادلان، وإن المعدل الفعلي لا يمكن أن يتجاوز المعدل الطبيعي على نحو غير محدود؛ حيث إن المعدل الطبيعي يمثل أقصى معدل للنمو¹.

المطلب الثالث: النظرية النيوكلاسيكية في النُّمو الإقتصادي

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينيات من القرن التاسع عشر، وبمساهمات أبرز اقتصادييها: ألفريد مارشال، فيسكل وكلاارك، قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النُّمو الإقتصادي دون حدوث ركود إقتصادي، كما أوردت النظرية الكلاسيكية، ولعل أهم أفكار النيوكلاسيك تتمثل في:

- أن النُّمو الإقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة، ذات تأثير إيجابي متبادل؛ حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو؛ لتبرز فكرة مارشال، المعروفة بالوفورات الخارجية، كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.
- أن النُّمو الإقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض، الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم، التكنولوجيا).
- بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة، مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة.
- فيما يخص رأس المال اعتبر النيوكلاسيك عملية النُّمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية؛ فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال، التي تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة، فتزيد الاستثمارات، ويزيد الإنتاج، ويتحقق النُّمو الإقتصادي، هذا مع الإشارة إلى دور الادخار في توجيه الاستثمارات، يعتبر النيوكلاسيك الادخار عادة راسخة في الدول التي تشق طريقها نحو التقدم، لتأخذ بذلك عملية الاستثمار والنُّمو شكلاً آلياً ميكانيكياً.

¹ - توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق - دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع،

- أما عنصر التنظيم فيرى أنصار النظرية أن المنظم يشغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية، وهو قادر دائماً على التجديد والابتكار.
 - أن النمو الإقتصادي كالتنمو العضوي - وصف مارشال - لا يتحقق فجأة، إنما تدريجياً، وقد استعان النيوكلاسيك في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن، مهتمين بالمشاكل في المجال القصير؛ حيث يرون أن كل مشروع صغير هو جزءٌ من كلاً ينمو في شكل تدريجي متسق متداخل، وبتأثير متبادل مع غيره من المشاريع.
 - أن النمو الإقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة.
- نقد النظرية: أهم الانتقادات الموجهة إليها:
- ✓ التركيز على النواحي الاقتصادية في تحقيق النمو والتنمية متجاهلة النواحي الأخرى التي لا تقل أهمية؛ كالنواحي الاجتماعية، والثقافية، والسياسية.
 - ✓ القول بأن التنمية تتم تدريجياً بخلاف ما هو متفق عليه في الكتابات الاقتصادية حول أهمية وجود دفعة قوية لحدوث عملية التنمية.
 - ✓ الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية في المدى القصير بدون الإشارة إلى ما قد يحدث على المدى الطويل.
 - ✓ افتراض حرية التجارة الخارجية أمرٌ لم يسهل تطبيقه بعد ذلك مع وجود التدخل الحكومي والحواجز التجارية، خاصة بعد الثلاثينيات من القرن العشرين¹.

1 - عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث، ص: 35،36،37،38

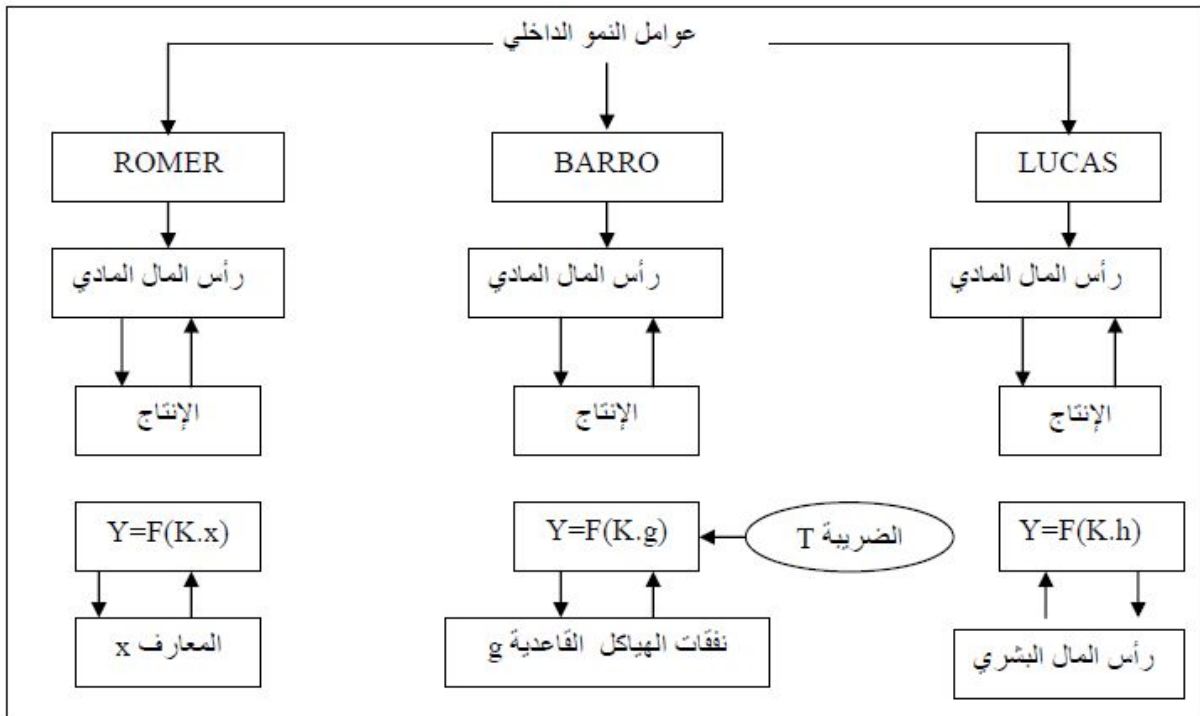
المبحث الثالث: النظريات الحديثة المفسرة للنمو الإقتصادي (نظريات النمو الذاتي)

إن الأداء الضعيف للنظريات النيو كلاسيكية في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويلة الأجل، قاد إلى عدم الرضا عن تلك النظريات، والتي تؤكد على أنه هناك خاصية في الإقتصاديات المختلفة تجعلها تنمو لفترات طويلة. و في غياب الصدمات الخارجية أو التغير التكنولوجي، فإن كل هذه الإقتصاديات سوف تصل إلى توقف النمو، وعليه فليس هناك غرابة بأن هذه النظرية فشلت في إعطاء تفسير مقنع للنمو التاريخي المستمر في الإقتصاديات المختلفة في العالم.

وهذا ما أدى إلى بروز نظريات النمو الحديثة (نظريات النمو الذاتي)، والتي حاولت إعطاء تفسيرات أكثر إقناعاً للنمو الإقتصادي طويل الأجل (النمو المستديم)، ومن أهم هذه النظريات الحديثة المفسرة للنمو الإقتصادي نجد نموذج رومر، نموذج روبرت لوكاس ونموذج بارو، بالإضافة إلى بعض النماذج الأخرى المفسرة للنمو الإقتصادي الداخلي كنموذج AK (نموذج Rebelo 1991) ونموذج Aghion- Howitt ونموذج Grossman- Helpman والتي سنتطرق إليها في هذا المبحث .

وعليه يمكن تمثيل عوامل النمو الإقتصادي الداخلي من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (II-3): عوامل النمو الإقتصادي الداخلي (الذاتي).



المصدر: مصطفى زيروني، الممول الإقتصادي واستراتيجيات التنمية " حالة دول جنوب شرق آسيا"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

المطلب الأول: نموذج رومر ROMER

حسب " Romer " فإن الأفكار تختلف عن الأملاك الإقتصادية التقليدية، فهي غير قابلة للتنافس لأنه يمكن استخدامها عدة مرات من طرف عدد من الأعوان الإقتصادية دون أن يؤدي ذلك إلى تدهورها، حيث تنتقل بتكلفة مباشرة شبه معدومة، لا يستطيع مالكيها مراقبتها استخدامها إلا جزئياً، ولهذا تكون التكلفة الأولية للإنتاج مرتفعة

جدا، غير أن الوحدات الموالية تنخفض تكلفتها وذلك لنسخ الأولى، مما يجعل اقتصاد الأفكار يرتبط بالمردودات السلمية المتزايدة وفي حالة المنافسة غير التامة، وهو يعتمد على مجموعة من الفرضيات. أولا- فرضيات النموذج: يفترض النموذج ما يلي¹.

- ❖ الرقي التقني داخلي المنشأ وينتج عن إنتاج المعارف من طرف باحثين دافعهم الربح.
- ❖ الرقي التقني المرتبط بنشاطات البحث والتطوير (R&D) هو أساس تفسير لماذا وكيف أن البلدان الأكثر تقدما تعرف نموا مضاعفا مساندا.
- ❖ دالة الإنتاج التي يتكون منها النموذج هي مجموعة من المعادلات التي تشرح الطريقة التي تتطور بها عوامل الإنتاج في الزمن، وهي من شكل $(Y = k^\alpha (ALy)^{1-\alpha})$ ، وحيث $(0 < \alpha < 1)$ فإذا تم اعتبار (A) وهو رصيد الأفكار عاملا للإنتاج، فإن دالة الإنتاج تصبح ذات غلة حجم متزايدة، وحيث يتراكم (K) وهو رصيد رأس المال مثلما هو في نموذج " Solow " بتحويل الاستهلاك الحالي إلى فترة أخرى (الادخار) بمعدل ثابت (δ) ويهتك بمعدل خارجي المنشأ (δ):

$$K = \delta Y - \delta K \dots\dots\dots (1.3)$$

إن العمل العائد إلى اليد العاملة بنسبة خارجية المنشأ ثابتة $(\frac{L}{Y} = n)$ وحيث أن (A) في هذا النموذج داخلي المنشأ، وهو يتراكم عبر الزمن (A_t) ، مما يخلق الأفكار الجديدة (A) في أي لحظة والتي تساوي عدد الأشخاص الباحثين عليها (L_A) مضروبا في المعدل الذي يجدون به تلك الأفكار (γ)، وعليه:

$$A = \gamma L_A$$

$$L = L_A + L_Y$$

وحيث (L_Y) هي الإنتاج المباشر، بينما (L_A) هي إنتاج الأفكار أو التكوين. فإذا تم فرض $(\gamma = bA^p)$ حيث (b) و (p) هي ثوابت، فإنه إذا كانت:

❖ $P > 0$ فإن إنتاجية البحث ترتفع مع رصيد المعارف والأفكار المكتشفة.

❖ $P < 0$ فإن الأفكار الجديدة تصبح أكثر فأكثر صعبة الاكتشاف.

❖ وإذا تم فرض أن عدد الاكتشافات يرتفع مع عدد الباحثين فإن:

$$L_A = L_A^\lambda \quad ; \quad 0 < \lambda < 1$$

فإذا كانت $(\lambda = 1)$ وهي معامل الاهتلاك المعرفي فإن التغير المعرفي يأخذ الشكل التالي:

$$A = bA^p L_A^\lambda \dots\dots\dots (2.3)$$

حيث يلاحظ أنه وبأخذ كل باحث على حدى فإن (γ) يعتبر ثابتا (مردودات ثابتة)، أما على المستوى الكلي فإن (γ) يتغير متأثرا بنشاط المجموعة (ظهور الآثار الجانبية)، مما يعني معاملة (A^p) بطريقة خارجية المنشأ من طرف الأفراد، بالرغم من أنه داخلي المنشأ بالنسبة للمجموعة.

¹ - Karlne PELIER, "Propriété intellectuelle et croissance économique en France 1791-1945, une analyse économétrique du modèle de Romer", université Montpellier 1, dans : <http://www.lameta.univ-montp1.fr/download/DT/WP2003-23.pdf>, cite web consulté le 15/01/2012.

ثانيا- معدل النمو المتوازن: يعطى معدل النمو المتوازن بالشرط التالي:

$$g_y = g_K = g_A \quad (3.3)$$

إن الإنتاج الفردي ورأس المال الفردي ومخزون المعارف يتزايد بنفس المعدل على طول سلسلة النمو المتوازن، بمعنى أن غياب الرقي التقني سيؤدي إلى عدم وجود النمو الاقتصادي، حيث وانطلاقا من العلاقة (1.3) فإنه يصبح لدينا:

$$\frac{A}{A} = b \frac{L_A^\lambda}{A^{1-\rho}}$$

وعلى طول خط النمو المتوازن يكون $(\frac{\dot{A}}{A} = g_A)$ وهو ثابت، وحيث أنه بعد الاشتقاق اللوغاريتمي ينتج ما يلي:

$$0 = \lambda \frac{\dot{L}_A}{L_A} - (1 - \rho) \left(\frac{\dot{A}}{A}\right)$$

وبمعلومة أن معدل نمو السكان يساوي معدل نمو عدد الباحثين $(\frac{\dot{L}_A}{L_A} = n)$ فإنه يمكن كتابة:

$$g_A = \frac{\lambda n}{1 - \rho}$$

توضح هذه العلاقة الأخيرة أنه في المدى البعيد يحدد (g) بعوامل دالة إنتاج المعارف، ومعدل نمو عدد الباحثين الذي يرتبط بمعدل نمو السكان العاملين، وحيث أنه عندما تكون $(\lambda = 1)$ و $(\rho = 0)$ فإن:

$$(\dot{A} = bL_A)$$

فإذا كانت (b) ثابتة فإن (bL_A) يكون ثابتا هو الآخر، وعندما يؤول (t) إلى ما لانهاية فإن (\dot{A}) يؤول إلى الصفر، مما يعني عدم حدوث النمو إلا إذا ارتفع عدد الأفكار الجديدة مع الوقت، وهو ما يستلزم أن يكون (n) كبيرا بالكفاية، وهي الفرضية التي يصعب اختبارها لدى الدول المتقدمة نظرا لأن (n) متناقصة أو ثابتة. وللخروج من هذا العائق فإن

$$\dot{A} = bL_A A \Rightarrow \frac{\dot{A}}{A} = bL_A \quad (4.3)$$

النموذج افترض أن $\rho = \lambda = 1$ ومنه، يصبح:

تبين هذه العلاقة أن إنتاجية الباحثين تتزايد مع الوقت حتى لو بقي عددهم ثابتا، غير أن التجارب العالمية بينت خلاف ذلك مقارنة بما تستجوبه هذه النظرية التي تعتمد على ارتفاع (L_A) حتى يرتفع معدل نمو الاقتصاد (g) فمثلا لم ينمو الاقتصاد الأمريكي خلال القرن العشرين سوى بمعدل 1.8 % في السنة بالرغم من كون $(\rho > 0)$ في النموذج، وهو ما يقود إلى الإبقاء عليها أقل من الصفر حتى تتحقق شروط النمو وفق هذا النموذج.

ثالثا- العلاقات التبادلية المترابطة في حلقة النمو: يتكون نموذج " Romer " للنمو داخلي المنشأ من ثلاث قطاعات أساسية وهي؛ قطاع إنتاج السلع النهائية، والسلع الوسيطة، وقطاع البحث والتطوير، وحيث ينتج هذا الأخير المعارف التي تستعمل في الإنتاج الجديد للسلع، بينما تباع حقوق الملكية الفكرية لقطاع السلع الوسيطة الذي ينتج بهذه الأفكار الجديدة سلعا يبيعها إلى مؤسسات القطاع النهائي، مما ينتج في الأخير الرقي التقني وذلك كما يلي:

(أ) - قطاع الإنتاج النهائي: يعرض سلعا متجانسة (Y) وتنافسية، حيث يتم الحصول على الإنتاج (Y) بواسطة العمل (L) وكذلك بعدد (α) من السلع الوسيطة (X_j)، حيث كل منها تمثل نوعا من رأس المال، وحيث تستخدم المؤسسات برنامج تعظيم الربح بشكل تنافسي:

$$Y = L_Y^{1-\alpha} \sum_{j=1}^A X_j$$

(ب) - قطاع البحث والتطوير: الذي يحتوي على المخترعين الذين يبحثون عن تعظيم ربحهم انطلاقا من نشاطهم البحثي في صورة سعر الشهادة أو براءة الاختراع التي يبيعونها لقطاع السلع الوسيطة.

(ج) - قطاع السلع الوسيطة: وهو احتكاري يقوم بشراء شهادة الاختراع من قطاع البحث والتطوير، حيث كل مؤسسة تنتج سلعة وسيطة، وحيث يأخذ برنامج تعظيم الربح لهذا القطاع الشكل:

$$\cdot (\max \pi_j = P_j(X_j) - rX_j)$$

يواجه صناع القرار في المؤسسات الاختيار بين نوعين من الاستثمارات التي ينتظر منها تحقيق الربح، فأما الأولى فهي التوجه إلى السوق المالي واستثمار رأس المال بسعر فائدة معين، وأما الثاني فهو شراء الاختراع بسعر بيع الباحثين من أجل التفرد بالإنتاج في ظروف احتكارية، مع مراعاة أن يتساوى الربح أثناء التوازن، بمعنى الفوائد المتحصل عليها عند التوجه للسوق المالي أو لدى البنوك (rP_A) تساوي إلى مجموع الربح الذي يحصل عليه الباحثون (π) والربح أو الخسارة (P) في رأس المال بعد إعادة بيع الشهادة المستعملة خلال الفترة

$$rP_A = \pi + \dot{P} \Rightarrow r = \frac{\pi}{P_A} + \frac{\dot{P}}{P_A}$$

في حالة التوازن وعندما يكون (r) ثابت فإن ($\frac{\pi}{P_A}$) يجب أن يكون ثابتا، أي يتزايد (π) و (P_A) بنفس المعدل (n) وبما أن النظرية الاقتصادية تستلزم أن يتساوى السعر مع التكلفة الحدية (C_m)، فإن الشروط التي وضعها " Romer " لعمل السوق تصبح غير فعالة وذلك لأن:

- ❖ تحفيز السوق للباحث غير كاف، حيث لا توجد آلية تكافئ الباحثين على مساهماتهم في تحسين إنتاجية باحثي المستقبل.
- ❖ وجود الآثار السلبية مثل تصرفات التقليد من طرف المنافسين الذين لا يستطيعون تحمل تكاليف البحث، مما يستوجب حماية حقوق الملكية، وهو ما تعجز عنه الكثير من حكومات البلدان النامية، بالرغم من الحرص الشديد الذي توليه منظمة التجارة العالمية.
- ❖ الفوائد الشخصية التي ينتظرها الباحث أو المؤسسة بمراكز البحث أقل من الفوائد الاجتماعية، حيث بعض الأفكار المفيدة اجتماعيا لا تزال فوائدها الشخصية والخاصة غير كافية لدفع مخترعيها الخواص إلى استغلالها وإدماجها في العملية الإنتاجية.

المطلب الثاني : نموذج Lucas¹

يعتمد هذا النموذج على أرس المال البشري كمصدر مهم لعملية النمو الاقتصادي، حيث أن تراكمه يأخذ

$$\dot{h} = \beta(1 - \mu)h \dots\dots\dots(1.2) \text{ الشكل التالي}$$

حيث أن μ هي الزمن المسخر للعمل وأما $(1 - \mu)$ فهو الزمن المسخر للحصول على المعارف، و β مقدار الفعالية

$$\frac{\dot{h}}{h} = \beta(1 - \mu) \dots\dots\dots(2.2) \text{ ومنه}$$

أما دالة الإنتاج « Cobb-Dauglas » فتأخذ الشكل التالي: $(Y = K^\beta(hL)^{1-\beta})$

وبما أن هذا النموذج جاء لتفسير اختلاف النمو بين البلدان ف h هنا تمثل التقدم التقني مما يجعله قابلاً للنمو، حيث كلما كان هناك وقت كبير وكافي للتكوين من طرف الأفراد $(1 - \mu)$ ساعد ذلك على زيادة رأسمالهم البشري، وهنا يظهر أن سبب ضعف معدلات النمو في البلدان النامية يرجع إلى عدم اهتمامهم بتراكم رأس المال البشري.

المطلب الثالث: نموذج بارو Barro (تراكم رأس المال العام) 1990

لقد كان الفكر الاقتصادي المسيطر في تفسير الأزمات الاقتصادية التي مرت بها الدول الكبرى خلال الثمانينات، يعتمد على عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. حيث كان المحللون في تلك الفترة يأملون في قدرة التصحيح الهيكلي، والذي يتم عبر تحرير الأسواق على تحسين العرض الكلي بمقدار كاف لإنقاص البطالة في أوروبا وزيادة الإنتاجية في الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي إمكانية الاحتفاظ بأقل دور ممكن للدولة في المجال الاقتصادي. في بداية التسعينات تم تعديل هذا الاتجاه الفكري بعض الشيء، حيث نجم عن الأزمة السائدة في أوروبا ضرورة تدخل الدولة (سواء على مستوى أوروبا في مجموعها أو على مستوى كل دولة على حدة)، مما يعني إعادة الاعتبار لأهمية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بسياساتها النقدية والمالية، كما أن ضعف البنية التحتية في الولايات المتحدة الأمريكية أبرزت عدم الاهتمام بالنفقات العامة بصفة خاصة والسياسة المالية بصفة عامة².

إن هذا التطور الحديث في إبراز دور الدولة يمثل أحد الاهتمامات الرئيسية لنظريات النمو الذاتي، وذلك من خلال دراسة التأثير المباشر للدولة على الإنتاجية الخاصة من خلال استثماراتها العامة. وفي ظل هذا التوجه قدم (1990) BARRO نموذجاً في النمو الذاتي الذي تلعب فيه النفقات العامة دور المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، وعليه سنقوم بدراسة ماهية رأس المال العام والنموذج المقدم من طرف BARRO المحلل لمدى تأثير رأس المال العام (النفقات العامة) على النمو الاقتصادي.

1- تعريف رأس المال العام ودوره في الاقتصاد: يتمثل رأس المال العام في مجموع التجهيزات والخدمات العامة المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى، والتي تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في إنتاجية القطاع الخاص. وتتمثل أساساً في تجهيزات البنية التحتية كالطرق والمطارات والموانئ وشبكة الاتصالات... الخ،

¹ - مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 80.

² - عبد الباسط وفا، النظريات الحديث في مجال النمو الاقتصادي "نظريات النمو الذاتي - دراسة تحليلية نقدية-"، دار النهضة العربية، جامعة حلوان، 2000، ص: 107، 109.

وكذلك رعاية وإعادة تأهيل رأس المال البشري (التعليم، الصحة...الخ)، وحماية حقوق الملكية (الأمن، الدفاع...الخ)، وكذا مختلف الخدمات التي تقدمها الدولة للمستهلكين (الملاعب، المتاحف، دور السينما... الخ).

من خلال التعريف السابق، يمكن التمييز بين نوعين من رأس المال العام:

- رأس مال عام إنتاجي: وهو الذي يؤثر على دالة إنتاج رأس المال الخاص، وذلك من خلال التأثير على معدل تطور التكنولوجيا ورأس المال البشري... الخ (أي من خلال التأثير على أحد عوامل النمو الذاتي).
- رأس مال عام استهلاكي: وهو الذي يسمح بتحسين مستوى رفاهية المستهلكين (مع الأخذ بعين الاعتبار ما قد يتحقق عنه من أثر سلبي ناتج عن تخفيض الاستهلاك نتيجة ما يتحمله المستهلكين من ضرائب لتمويل هذا النوع من الإنفاق).

يؤثر رأس المال العام على النمو الاقتصادي عن طريق آليتين أساسيتين:

✓ آلية تتعلق بالاقتصاد الكلي: حيث كلما كان الإنفاق العام أكثر ارتفاعا كان هناك هيئة أكبر

للنشاط الاقتصادي، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاجية، ويترجم ذلك في نماذج النمو الذاتي بتحقيق معدل نمو دائم أكثر ارتفاعا.

✓ آلية تتعلق بالتكنولوجيا: حيث هناك أنواع من الإنفاق العام يشجع تراكم المعارف، كالإنفاق على التعليم، الإنفاق على البحث والتطوير، الإنفاق على جلب التكنولوجيا من الخارج... الخ. وهذا ما يشجع النمو الاقتصادي.

يتضح مما سبق بان سياسة الدولة الاقتصادية (السياسة المالية)، يمكنها أن تلعب دورا أساسيا في النمو الاقتصادي، وذلك باختيار معدل الضريبة على الدخل من جهة وحجم النفقات العامة الإنتاجية من جهة أخرى، والقرارات المتخذة بهذا الشأن قد تؤدي إلى تباطؤ النمو أو تسارعه.

2- عرض نموذج BARRO (1990): يبين نموذج بارو (Barro) سنة 1990، أن النشاطات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي، حيث أنه يفترض أن الحكومة تشتري جزء من الإنتاج الخاص، وتستعمل مشترياتهما من أجل عرض الخدمات العمومية مجانا إلى المنتجين الخواص. وباستعمال هذه السلع فإن المؤسسة لا تخفض الكميات الأخرى، بالإضافة إلى أن كل مؤسسة تستعمل مجمل السلع، ويؤكد على أن النشاطات المرتبطة بهذا النوع من الفرضيات محدود، ويفترض أن دالة الإنتاج للمؤسسة /تأخذ الشكل التالي: ¹

$$Y_t = AL_t^{1-\alpha} \cdot K_t^\alpha \cdot G^{1-\alpha} \rightarrow 0 < \alpha < 1 \dots \dots \dots (1)$$

حيث: المردودية

الحدية لرأس المال الخاص متناقصة، أما المردودية المشتركة لرأس المال والنفقات العمومية فهي ثابتة، مع افتراض ثبات L . وبالنسبة للمؤسسات فالنفقات العمومية تعتبر بالنسبة لها عوامل إنتاج خارجية معطاة وبدون تكلفة وتمويلها يكون من خلال الاقتطاعات الجبائية.

يعتمد نموذج بارو في النتائج التي توصل إليها على معادلة التوازن بالنسبة لسوق السلع والخدمات:

$$Y = C + I + G = C + \dot{K} + \delta K + G \dots \dots \dots (2)$$

حيث أن

I : الاستثمار، C : الاستهلاك، G : الإنفاق الحكومي.

¹ - Jean Arrous, , les théories de la Croissance, Editions du seuil, Paris, 1999, p195.

إذن: t وبافتراض أن الحكومة توازن ميزانياتها بفرض ضريبة على الناتج الكلي بمعدل ثابت t إذن:

$$T = G = tY$$

وبالتالي يكون الدخل المتاح بالنسبة للعائلات $(1-t)Y$ وبناء على ذلك فإن دالة الاستهلاك تصبح على الشكل التالي:

$$C = (1-s)(1-t)Y \dots \dots \dots (3) \text{ بتعويض}$$

(3) في المعادلة (2) تصبح لدينا:

$$Y = (1-s)(1-t)Y + \dot{K} + \delta K + G \dots \dots \dots (4)$$

وبما أن $T = G = tY$ فإن المعادلة (4) تصبح على الشكل التالي:

$$Y = (1-s)(1-t)Y + \dot{K} + \delta K + tY \Rightarrow Y - (1-s)(1-t)Y - tY = \dot{K} + \delta K$$

$$\Rightarrow Y = \frac{\dot{K} + \delta K}{s(1-t)} \dots \dots (5)$$

بتعويض tY مكان G في المعادلة رقم (1) فنتحصل على المعادلة التالية:

$$Y = AL^{1-\alpha} \cdot K^\alpha \cdot (tY)^{1-\alpha} = AK^\alpha \cdot L^{1-\alpha} \cdot t^{1-\alpha} Y^{1-\alpha} \Rightarrow Y^\alpha = AL^{1-\alpha} \cdot K^\alpha \cdot t^{1-\alpha}$$

$$\Rightarrow Y = A^{\frac{1}{\alpha}} K \cdot L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} \cdot t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} \dots \dots \dots (6)$$

وبمساواة المعادلة (6) مع المعادلة (5) نجد أن:

$$\frac{\dot{K} + \delta K}{s(1-t)} = A^{\frac{1}{\alpha}} K \cdot L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} \cdot t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} \Rightarrow \frac{\dot{K} + \delta K}{K \cdot s(1-t)} = A^{\frac{1}{\alpha}} \cdot L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} \cdot t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}$$

$$\Rightarrow \frac{\dot{K}}{K} = s(1-t) \cdot A^{\frac{1}{\alpha}} \cdot L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} \cdot t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} - \delta \dots \dots \dots (7)$$

بما أن الدولة تقوم بتحديد معدل الضريبة t الذي يسمح لها بتحديد حجم الإنفاق الكلي G ومعدل النمو للاقتصاد، أي معدل الضريبة الذي يعظم النمو وذلك وفق العلاقة التالية:

$$\frac{\partial \left(\frac{\dot{K}}{K} \right)}{\partial t} = \left[-t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} + \frac{1+\alpha}{\alpha} (1-t)t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}-1} \right] sAL^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} = 0$$

$$\Leftrightarrow t = \frac{1-\alpha}{\alpha} (1-t) \Rightarrow t^* = 1 - \alpha$$

تدل هذه النتيجة على أن الدولة تستطيع أن تقوم بتثبيت جزء ثابت من النفقات المخصصة للمنشآت القاعدية، والتي يعبر عنها بالعلاقة:

$$\left(\frac{G}{Y} \right)^* = t^* = 1 - \alpha$$

ومن خلال البراهين المتعلقة بحساب معدلات النمو، والتي تقتضي فرض معدلات معينة من الضرائب، وكذا ترشيد النفقات المتعلقة بالمنشآت القاعدية، تبعاً لذلك يقتضي تدخل حتمي للسلطات العمومية، من أجل تحقيق معدلات نمو أمثلة عن طريق سياسة اقتصادية ناجحة. حيث يبين بارو في هذا الصدد أهمية تدخل الدولة بافتراض أنه عليها في البداية تثبيت حجم النفقات العمومية المساوية لـ $G/Y = 1 - \alpha$ وتقوم بالتالي باقتطاع ضريبة جزافية على جميع المداخيل والمساوية لـ G من أجل تمويل جميع نفقاتها.

المطلب الرابع: بعض النماذج الأخرى الحديثة المفسرة للنمو الذاتي

1- نموذج (AK) "Rebelo" 1991: إن المشكل المطروح من خلال النماذج النيو كلاسيكية للنمو، هو استبعادها لإمكانية النمو في المدى الطويل الناتج عن الشكل المحدب لدالة الإنتاج (مبدأ الغلة المتناقصة). فالخاصية الأساسية لنماذج النمو الداخلي هي غياب المردودية المتناقصة لرأس المال، الذي يتميز بخاصية التراكم التلقائي من طرف الأعوان الاقتصاديين، وبالتالي فمن أجل الحصول على نمو مستقر ذاتياً لا يجب كبح الرغبة في الحصول على التراكم بالوقوع تحت مبدأ المردودية المتناقصة. إن الشكل المبسط لنموذج المعطى من طرف Rebelo يكون كما يلي:¹

$$Y = AK \dots\dots\dots (1)$$

باعتبار أن حجم السكان ثابت، وأن تراكم رأس المال يكتب على الشكل التالي:

$$\dot{K} = sY - \delta K \dots\dots\dots (2)$$

ثابت موجب يعكس المستوى التكنولوجي، هذه A ، نسبة الادخار s ، رأس المال K ، الإنتاج Y : بحيث أن الخصوصية تسمح إذن بالحصول على إنتاجية حدية لرأس المال غير منعدمة على المدى الطويل، فهي ثابتة وتساوي إلى A .

يمكن استخراج معادلة النمو الإقتصادي كما يلي:

- باعتبار أن A متغيرة ثابتة، فإنه يمكن التعبير عن معدل نمو الدخل بما يلي:

$$\dot{Y} = A\dot{K} \Rightarrow \dot{Y} = A(sY - \delta K) \Rightarrow \frac{\dot{Y}}{Y} = As - \frac{\delta AK}{Y} \Rightarrow \frac{\dot{Y}}{Y} = As - \delta \dots\dots\dots (3)$$

أما معدل نمو رأس المال، فيمكن التعبير عنه انطلاقاً من قسمة المعادلة (2) على K وذلك كما يلي:

$$\frac{\dot{K}}{K} = \frac{sAK}{K} - \frac{\delta K}{K} \Rightarrow \frac{\dot{K}}{K} = sA - \delta \dots\dots\dots (4)$$

من خلال المعادلتين (3) و(4) نستنتج أن:

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = \frac{\dot{K}}{K} = sA - \delta = g$$

من خلال هذه المعادلة، يتبين لنا أن معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج وأن معدل النمو دالة متزايدة في معدل الادخار.

وهكذا فإسهام نموذج AK هو محتوى لداخلية نسبية النمو الإقتصادي في المدى الطويل، وعلى علاقته مع نسبة الادخار، فهذا النموذج يبين أن رأس المال يتراكم بمردودية ثابتة، أي أن الإنتاجية الحدية لرأس المال ثابتة، فالنمو مستواه محدد من طرف معدل الادخار، ومنه انطلاقاً من (نسبة الادخار) الدولة يمكنها التدخل عن طريق المساعدة بوسائل موافقة للسياسة الاقتصادية. يمثل النموذج AK بعض المردودية التي نلخصها فيما يلي¹ :
 نتيجة المردودية الثابتة إزاء رأس المال المتوصل إليها تتلقى مشكل حقيقي متعلق بقواعد الاقتصاد الجزئي لدالة الاقتصاد الكلي، فعلى مستوى الاقتصاد الجزئي فإن دالة الإنتاج للمؤسسة هي ذات مردودية متغيرة، ارتفاع (نمو) ثم انخفض (تدني)، أما المردودية الثابتة فتفرض حالة الاستقرار. إن المدافعين عن هذا النموذج تقدموا بالحجة على أن هذا الأخير (نموذج AK) هو كذلك محدد للتوازن، ومنه أي نظير لهذه الحجة لا يأخذ أي مسار إلا إذا أدخلت هذه الدالة كل عوامل الإنتاج. في هذه الحالة يظهر مشكل والذي يمثل العوامل الأخرى الغير مجمعة مثل العمل، الأرض، المواد الأولية، التي لا نستطيع أن ندمجها في مفهوم العمل الموسع، والتي بدورها تلغي فرضية المردودية الثابتة المقترحة من هذا الأخير، فلا بد أن نكون واضحين أن إضافة هذه العوامل تغير من شكل دالة الإنتاج إلى دالة مردودية متزايدة، في هذه الدالة ارتفاع العوامل ينشط ارتفاع غير متناسب للإنتاج هذا ما يتعاكس مع قواعد الاقتصاد الجزئي للنموذج.

2- نموذج قروسمان وهيلمان (Grossman et Heplman):1991 يعتمد هذا النموذج على إمكانية استمرار ابتكار الأنواع الجديدة من السلع الاستهلاكية، بالإضافة إلى تراكم المعرفة والتكنولوجيا بصورة متعمدة، عكس نموذج رومر الذي يرى بان النمو يتحقق من خلال إنتاج المزيد من أنواع السلع الوسطية. وبذلك حسب هذا النموذج فان استمرار تراكم المعرفة التكنولوجية، واستمرار ابتكار الأنواع الحديثة للسلع الاستهلاكية، سيؤدي إلى استمرار النمو الإقتصادي في الأجل الطويل. وتقوم الشركات الهادفة إلى تعظيم أرباحها بالاشتراك في عملية البحوث والتطوير، وذلك هدف ابتكار أنواع أحدث من السلع الاستهلاكية في ظل وجود حرية الدخول والخروج من الأسواق².
 تمتلك هذه الشركات قوة احتكارية للسلع الحديثة داخل السوق، مما يشكل حافزاً قوياً للقيام بالابتكارات التكنولوجية، بغرض الحصول على الأرباح الاحتكارية عن هذه السلع إلى ما لانهاية. وتتمتع السلع الاستهلاكية المبتكرة ضمن هذا النموذج بالتجانس، أو بنفس دالة الإنتاج ونفس مستوى التفضيلات لدى المستهلكين ونفس سعر البيع ونفس مرونة الطلب، على الرغم من تمتع منتجي كل منها بقوة احتكارية داخل السوق.
 ويمكن التعبير عن إجمالي الناتج كما يلي: $Y = Nx$ ، حيث: N : عدد السلع الاستهلاكية الحديثة. X : الناتج الخاص بكل سلعة³.

بالنسبة للشركات المحتكرة لإنتاج الأنواع الحديثة من السلع الاستهلاكية، فهي تقوم بمقارنة تكلفة ابتكار السلع الاستهلاكية الحديثة مع القيمة الحالية لتدفق الأرباح (V) منذ الزمن (t) وما بعده إلى ما لانهاية. وفي حالة التوازن

¹ - Ahmed zakane, dépenses publiques productives, croissance a long terme et politique économique « essai d'analyse économétrique appliquée au cas d'Algérie », Thèse pour l'obtention du diplôme de Doctorat d'Etat en Sciences Economiques, Université d'Alger, 2002-2003. P : 54

² - Ahmed zakane, op.cit, P : 56.

³ - رواكسي خالد، اثر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على النمو الإقتصادي في إقليم شمال إفريقيا والشرق الأوسط دراسة قياسية للفترة (2001-2011)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2013، ص: 40.

تتساوى قيمة الأرباح مع تكلفة الابتكارات. أما في حالة ارتفاع قيمة الأرباح عن تكلفة الابتكارات تحدث زيادة في حجم الدخول إلى السوق أو زيادة عدد الشركات، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة الأرباح، وفي حالة ارتفاع تكلفة الابتكارات عن قيمة الأرباح فلن يتوافر الدافع للقيام بالابتكارات التكنولوجية في مجال السلع الاستهلاكية.

كما تحسب تكلفة الابتكارات التي يتحملها المخترع بالعلاقة التالية:

حيث: a : معامل تكلفة الابتكارات، w : أجور العاملين في الابتكارات، Kn : الرصيد المتاح من المعرفة التكنولوجية والذي يعتمد على الابتكارات السابقة.

وتنعكس الزيادة في الرصيد المتاح من المعرفة على إنتاجية البحوث في الاقتصاد مما يعني انخفاض تكلفة الابتكارات مع زيادة عدد السلع الاستهلاكية التي يتم ابتكارها.

يتم توزيع إجمالي العمالة داخل الاقتصاد بين قطاعين أساسيين هما: قطاع البحوث، وقطاع إنتاج السلع

$$L = Ly + L_A$$

حيث: Ly : حجم العمالة التي تنتج السلع المعروفة سابقا داخل الاقتصاد، L_A : حجم العمالة التي تعمل في مجال البحوث، ولدينا حيث: يمثل حجم العمالة المطلوبة لإيجاد الابتكارات، ويمثل التغير في عدد السلع الاستهلاكية التي يتم ابتكارها أو هو عدد الابتكارات التي يجري إعدادها. وبالتالي: وبافتراض أن دالة الإنتاج داخل الاقتصاد تعتمد فقط على عنصر العمل فالنتائج يختلف باختلاف العوامل المؤثرة على عنصر العمل، أي باختلاف الرصيد المتاح من المعرفة التكنولوجية. ومن ثم يتطلب النمو الداخلي المستمر أن يكون الرصيد المتاح من المعرفة التكنولوجية (Kn) دالة متزايدة بالنسبة لعنصر عدد السلع الاستهلاكية التي يتم ابتكارها (N)، وقد افترض قروسمان و هيبلمان أن:

$$K_n = N, \text{ وبالتالي: } L = Ly + a.g.N$$

ويشير النموذج إلى أن زيادة معدل الابتكارات يرتبط بزيادة حجم العمالة، أي أن الاقتصاد الذي يتمتع بحجم أكبر من العمالة سينمو أسرع من الاقتصاد الذي ينخفض لديه حجم العمالة. كما يشير النموذج إلى انخفاض معدل الابتكارات داخل الاقتصاد مع زيادة تكلفة الابتكارات¹.

3- نموذج أجيون وهويت 1992 (Aghion et Howitt): يرى الاقتصاديان بان التقدم التقني يعتبر عاملا مفسرا للنمو الإقتصادي الداخلي، وفكرته الأساسية تدور حول مساهمة التجديد التكنولوجي في النمو الإقتصادي، و أكد أجيون و هويت فكرة أن ربحية الابتكارات الناتجة عن أنشطة البحوث والتطوير تنخفض مع ظهور التكنولوجيا الأحدث. أي أن التكنولوجيا الحديثة تؤدي إلى تحول التكنولوجيا السابقة إلى تكنولوجيا متقدمة، بما يعني أن الأرباح مؤقتة و تظل قائمة إلى حين صدور التكنولوجيا الأحدث، وتعرف فترة الأرباح المؤقتة للمخترع باسم فترة حياة ربحية الابتكارات¹. ويتضح من ذلك أن الابتكارات تتمتع بعدة آثار خارجية موجبة وسالبة، وتتمثل الآثار الموجبة في زيادة احتمالات ظهور ابتكارات حديثة في المستقبل، بينما تتمثل الآثار السالبة في ابقاء الأرباح الاحتكارية للشركات صاحبة الابتكارات السابقة. وبافتراض أن العمالة هي العنصر الوحيد في الاقتصاد يتم تقسيمها بين قطاعين أساسيين هما:

$$L = Ly + L_A$$

¹ - رواكسي خالد، مرجع سابق، ص: 42

حيث: $L y$: تمثل حجم العمالة التي تنتج السلع النهائية داخل الاقتصاد، L_A : تمثل حجم العمالة التي تعمل في مجال البحث والتطوير. وعليه معدل النمو في الناتج يعتمد على كل من معدل نمو الموارد الموجهة إلى البحث والتطوير ومدى تطبيق السياسات الاقتصادية المحفزة لأنشطة البحث والتطوير (السياسات المحفزة في تخفيض الضرائب، والدعم، والنظم والإجراءات التي تساهم في زيادة حجم الموارد الموجهة إلى أنشطة البحث والتطوير)، مما يتيح خلق زيادة في معدلات النمو داخل الاقتصاد.

خاتمة الفصل:

لا يفهم النمو الاقتصادي بأي حال من الأحوال بمعزل عن مفهوم التنمية الاقتصادية، فكلاهما يعد جزءاً لا يتجزأ من عملية البناء وتحقيق رفاهية المجتمعات، كما لا ينبغي حصر مفاهيم النمو والتنمية في مجالهما الاقتصادي الضيق وحسب طالما اعتبر كلاهما عملية متعددة الأبعاد تهدف إلى إعادة تنظيم وتوجيه كل من النظامين الاقتصادي والاجتماعي، والرقى بهما إلى الأحسن.

يعطي نمو الناتج صورة أولية على اتجاهات الأداء الاقتصادي، فإذا كانت معدلات النمو إيجابية و متزايدة عبر فترة زمنية معينة فإنها تدل على الأداء الجيد للاقتصاد الوطني و نجاعة السياسات المطبقة. أما إذا كانت معدلات النمو متذبذبة أو سالبة دل ذلك على الأداء غير الكفؤ للاقتصاد الوطني.

إن تحقيق قدر معين من النمو الاقتصادي لم يخفف بشكل ملموس الفوارق الاجتماعية وفوق ذلك كان مصدراً لتدهور بعض الطبقات (خاصة المزارعون و التجارة الصغار و الحرفيون) حيث أوجب على بعض الفئات الاجتماعية تحمل تكاليف باهضة. كل ذلك يبرز محدودية النمو الاقتصادي في التعبير عن الرفاهية الاقتصادية و إغفاله لتكاليف النمو الاقتصادي و المتمثلة في الإضرار بالمحيط و الموارد الطبيعية و التكاليف الإنسانية التي قد تؤثر سلباً على بعض الطبقات الاجتماعية.

الفصل الثالث

دراسة تحليلية وقياسية لأثر سعر الصرف
على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة ما
بين

(1990-2019)

مقدمة الفصل:

تعتبر الظواهر الاقتصادية ظواهر معقدة يصعب فهمها في كثير من الحالات، فسلوك بعض المتغيرات والعلاقات بين هذه المتغيرات لا يمكن توضيحها من الناحية النظرية، وهذا ما نجده عند المفكرين والباحثين الاقتصاديين الذين يجدون صعوبة واختلاف كبير في تفسير العلاقات بين مختلف الظواهر الاقتصادية، لكن بظهور علم الاقتصاد القياسي تمكن الكثير من الباحثين الاقتصاديين من تطوير علم الاقتصاد ككل في وقت زمني قصير، وفي هذا الفصل التطبيقي سنحاول ادراج دراسة تحليلية وقياسية لإبراز طبيعة العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة ما بين (1990- 2019)، باستعمال برنامج Eviews وباستخدام تقنية لنموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR، ولتوضيح ذلك سنتطرق في هذا الفصل إلى المبحثين وهما كالتالي:

المبحث الأول: دراسة تحليلية لسعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة ما بين (1990- 2019)

المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة ما بين (1990- 2019)

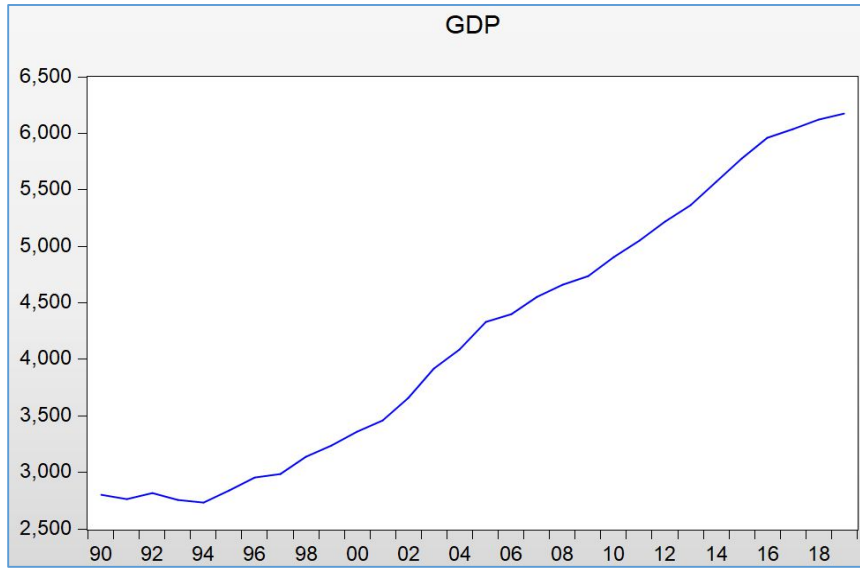
المبحث الأول: دراسة تحليلية لسعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة ما بين (1990- 2019)

المطلب الأول: دراسة تطور المتغير التابع (النمو الاقتصادي)

يعبر الناتج المحلي الخام مقدرة الأسعار الثابتة للعملة المحلية بوحدة الألف مليون وهي من أهم المؤشرات التي يقاس على أساسها تطور النشاط الاقتصادي، وعليه سوف نقوم بدراسة تطور الناتج المحلي الخام في الجزائر والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (III-1): تطور الناتج المحلي الخام في الجزائر للفترة (1990-2019)

(أنظر الملحق 01)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews.09

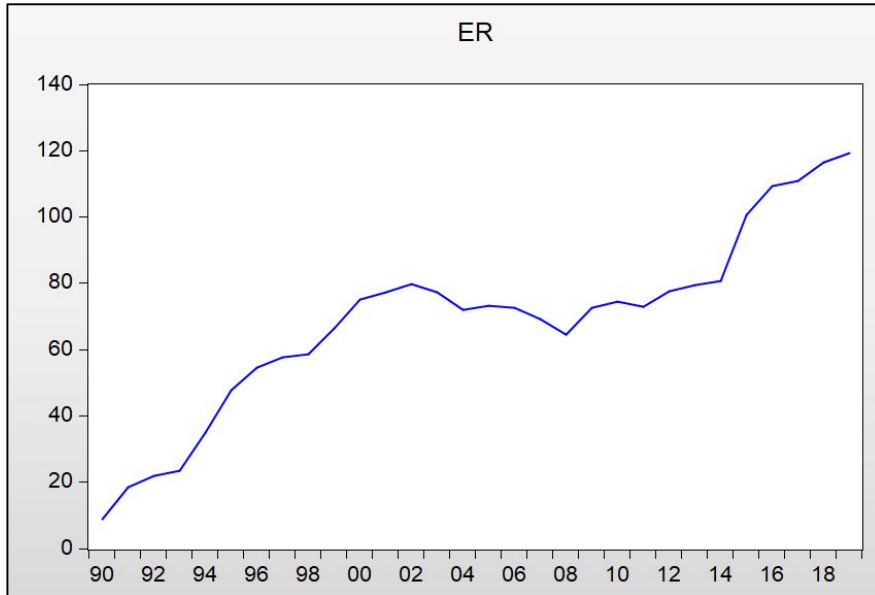
من خلال الشكل البياني أعلاه نلاحظ أن سلسلة نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام تسجل انخفاضا من بداية سنة 1990 إلى غاية سنة 1994 وسبب ذلك يمكن أن يكون حالة عدم الاستقرار التي عرفت البلاد في تلك الفترة (العشرية السوداء) ثم يبدأ المنحنى بعدها بالارتفاع سنة بعد سنة حتى نهاية فترة الدراسة مما يوحي بتحسّن الاقتصاد الوطني بعدها، من ناحية استقرارية السلسلة نلاحظ أنها تتزايد بتزايد الزمن وهذا ما يوحي بوجود اتجاه عام أي أننا نرجح أنها غير مستقرة.

المطلب الثاني: دراسة تطورات المتغيرات المفسرة (المتغيرات المستقلة)

أ/- سعر الصرف الرسمي:

تعتبر عملة بلد ما هي رمز من رموز السيادة الوطنية لذلك يجب أن تعرف انتعاشا، وبالتالي فإن سعر الصرف يبقى من المواضيع المهمة والأساسية بالنسبة للحكومة الجزائرية كغيرها من الحكومات، وعليه نقوم بدراسة سعر الصرف في الجزائر كما هو موضح في الشكل أدناه:

الشكل رقم (2-III): دراسة تغيرات سعر الصرف الرسمي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)
(أنظر الملحق 01)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews.09

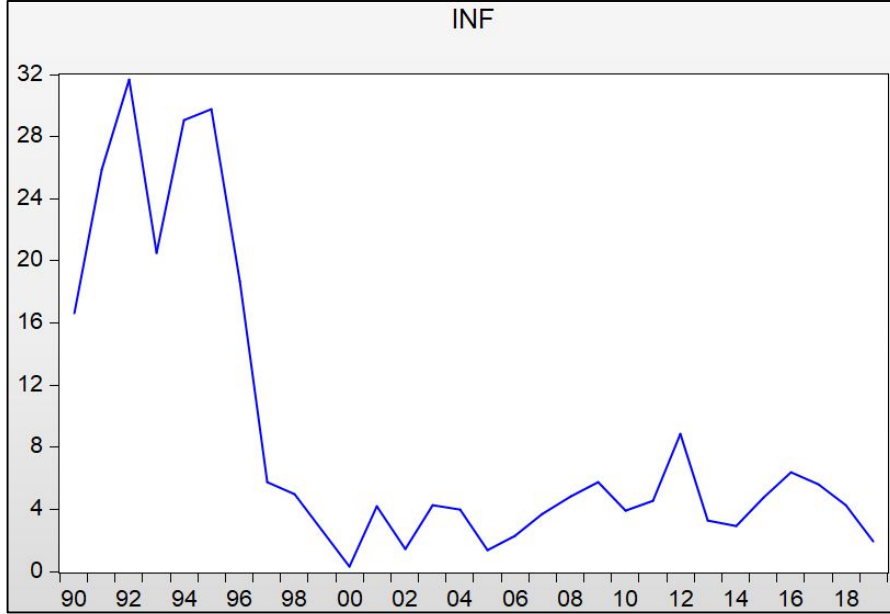
من خلال الشكل البياني أعلاه نلاحظ أن سلسلة سعر الصرف متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض وهذا يعد أمرا طبيعيا لطبيعة المؤشر غير أنها عموما تسجل تزايدا مستمرا وهذا ما يدل على انخفاض قيمة الدينار الجزائري في مقابل الدولار لدخول الجزائر في أزمة حادة بسبب استحقاقات الديون الخارجية، أما من ناحية استقرارية السلسلة نلاحظ أنها تتزايد بتزايد الزمن وهذا ما يوحي بوجود اتجاه عام أي أننا نرجح أنها غير مستقرة.

ب/- معدلات التضخم

من خلال الشكل البياني أدناه نلاحظ أن سلسلة معدلات التضخم متذبذبة تسجل ارتفاعا شديدا في الفترة بين 1990 حتى 1996 ثم انخفضت معدلات التضخم حتى وصلت 0.33 سنة 2000 وكان سبب هذا الانخفاض الاجراءات الحكومية التي تهدف للتحكم في السياسة المالية والنقدية، بعد هذه الفترة وحتى 2019 تسجل المعدلات تذبذبات بين 2% و5% ما عدا سنة 2012 حيث وصل المعدل لنسبة 8%، من ناحية استقرارية السلسلة فلا نلاحظ تزايدا مع تزايد الزمن غير أنه رغم ذلك لا يمكننا الجزم باستقراريتها أو عدمها.

الشكل رقم (III-3): دراسة معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

(أنظر الملحق 01)

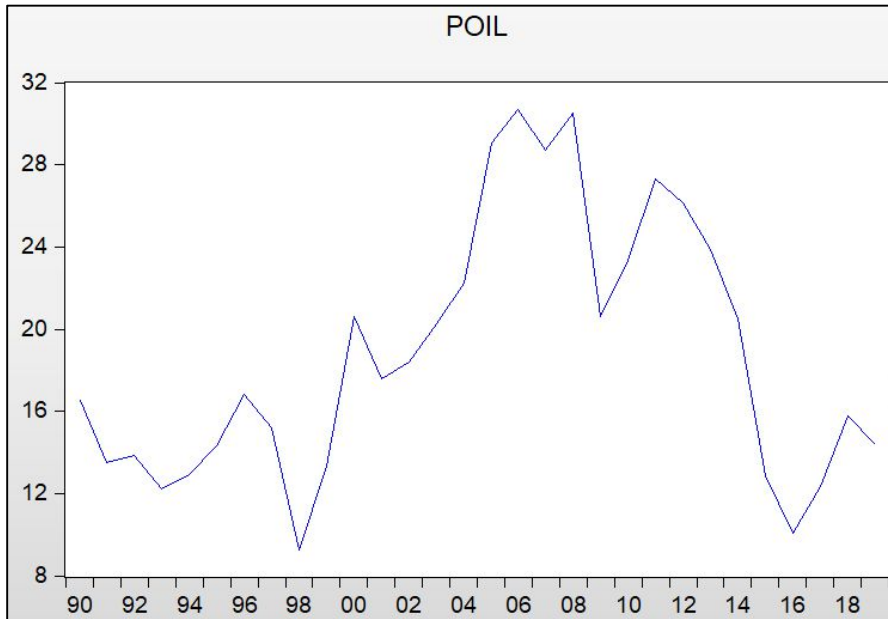


المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews.09

ج- تطور أسعار النفط

الشكل رقم (III-4): دراسة في اسعار النفط الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

(أنظر الملحق 01)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews.09

الفصل الثالث : دراسة تحليلية وقياسية لأثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر

للفترة ما بين (1990- 2019)

من خلال الشكل البياني أعلاه نلاحظ أن سلسلة أسعار النفط تسجل تذبذبا خلال فترة الدراسة حيث نلاحظ انخفاضا بعد سنة 1990 بعد حرب الخليج ليصل لحوالي 12 دولار سنة 1993، ثم يبدأ المنحنى في الارتفاع بعدها ليصل سعر البرميل لـ 16.8 دولار، ثم تسجل الأسعار انهيارا شديدا بسبب الأزمة الآسيوية سنة 1998 لتصل حدود 9.2 دولار، ترتفع أسعار النفط بعد 1998 تدريجيا في ما عدا انخفاض طفيف سنة 2000 و آخر سنة 2006 حتى سنة 2008 أين وصلت لـ 30.5 دولار للبرميل، انهارت أسعار النفط بشدة بعد هذه السنة بسبب الأزمة العالمية لتصل لـ 20 دولار سنة 2009، واتخذت أوبك قرارا في ذلك العام في اجتماع وهران وعلى أثره تم سحب 4.2 مليون برميل يوميا من السوق. واستعادت الأسعار عافيتها منذ ذلك الحين حتى سنة 2011 حيث وصلت الأسعار لحدود 27.3 دولار، بعد هذه السنة تبدأ أسعار النفط بالانخفاض تدريجيا لتصل 10 دولار سنة 2016، ثم تعود لترتفع تدريجيا إلى غاية 2019، من ناحية استقرارية السلسلة فلا نلاحظ تزايدا مع تزايد الزمن غير أنه رغم ذلك لا يمكننا الجزم باستقراريتها أو عدمها.

المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة ما بين (1990- 2019)
المطلب الأول: تحديد عينة الدراسة (بيانات ومنهجية الدراسة)

سنحاول عرض المنهجية القياسية لأثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، تم اعتمادنا على بيانات سنوية لأربعة متغيرات تم الحصول على بياناتها من موقع بنك الاحتياط الفدرالي الأمريكي (www.macrotrends.net) وموقع البنك الدولي (www.data.worldbank.org).

❖ الصياغة الرياضية للنموذج

يهدف معرفة أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي نستخدم نموذج الدراسة بناء على دالة النمو التالية
لدراسة تأثير سعر الصرف الرسمي على النمو الاقتصادي حيث أن:
المتغير التابع: ويمثل الناتج المحلي الخام مقدر بالأسعار الثابتة للعملة المحلية بوحدة الألف مليون حيث نرسم له بالرمز GDP.

المتغيرات المستقلة: تتمثل في:

✓ سعر الصرف الرسمي حيث نرسم له بالرمز ER

✓ معدل التضخم ونرسم له بالرمز INF

✓ أسعار النفط معبر عنها بالدولارات للبرميل ونرسم لها بالرمز POIL

وعليه تكون معادلة النموذج المقترحة كالتالي:

$$Y_t = f (X_1, X_2, X_3, X_4)$$

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_{1t} + \beta_2 X_{2t} + \beta_3 X_{3t} + \beta_4 X_{4t} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

حيث أن:

Y_t : يمثل الناتج المحلي الخام (GDP)

X_1 : يمثل الناتج المحلي الخام (مشاهدة سابقة)

X_2 : يمثل سعر الصرف الرسمي (ER)

X_3 : يمثل معدل التضخم (INF)

X_4 : يمثل أسعار النفط (POIL)

β_0 : تمثل الحد الثابت

$(\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4)$: يمثلان معاملات النموذج

ε_t : يمثل المتغير العشوائي أو الحد الخطأ

المطلب الثاني: تحديد وتقدير نوع النموذج الملائم لبيانات عينة الدراسة

الفصل الثالث : دراسة تحليلية وقياسية لأثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر

للفترة ما بين (1990- 2019)

تتلخص المنهجية القياسية المستخدمة في اتباع الخطوات التالية:

أ/- اختبار جذر الوحدة (استقرارية السلاسل الزمنية): يهدف اختبار جذر الوحدة (unit root test) إلى فحص خصائص السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات الداخلة فالمعادلة (1)، وذلك بغرض التأكد من استقرارية بيانات السلاسل الزمنية، وإمكانية تقدير النموذج واختبار جذر الوحدة سنستخدم اختبار ديكي- فولر الموسع. (Augmented Dickey-Fuller test) ويوضح الجدول (1) نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (1-III): نتائج اختبار جذر الوحدة بواسطة اختبار ديكي- فولر الموسع ADF

(أنظر الملحق 01)

| السلسلة | النموذج | الاحصائية | القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5% | درجة التكامل |
|---------|-------------|-----------|-------------------------------------|--------------|
| GDP | المستوى | -3.873035 | -3.587527 | I (1) |
| | الفرق الأول | -3.220991 | -2.986225 | |
| ER | المستوى | -3.044978 | -3.595026 | I (1) |
| | الفرق الأول | -3.129438 | -1.953381 | |
| INF | المستوى | -1.456265 | -1.95291 | I (1) |
| | الفرق الأول | -5.437953 | -1.953381 | |
| POIL | المستوى | -0.59038 | -1.95291 | I (1) |
| | الفرق الأول | -4.919612 | -1.953381 | |

المصدر: تم اعداد الطالبتين لهذا الجدول بناء على مخرجات EViews.09

نلاحظ من الجدول اعلاه بالنسبة لسلسلة الناتج المحلي الخام أن القيمة المطلقة لإحصائية ADF أكبر من القيمة الحرجة بالقيمة المطلقة مما يدل على أن السلسلة لا تحتوي على جذر وحدة غير أن الاتجاه العام معنوي في النموذج مما يدل على أن السلسلة من نوع (Trend Stationary) TS، وبعد اخضاع السلسلة للفرق الأول اختفى الاتجاه العام من السلسلة كما أن احصائية ADF أكبر من القيمة الحرجة أي أن السلسلة مستقرة بمشتق لأن الحد الثابت معنوي وهذا يدل على أن سلسلة الناتج المحلي الخام متكاملة من الدرجة الأولى (1) I.

بالنسبة لسلسلة سعر الصرف فإن القيمة المطلقة لإحصائية ADF أقل من القيمة الحرجة بالقيمة المطلقة مما يدل على أن السلسلة تحتوي على جذر وحدة مما يدل على أن السلسلة من نوع (Désérence Stationary) DS، وبعد اخضاع السلسلة للفرق الأول نلاحظ أن احصائية ADF أكبر من القيمة الحرجة أي أن السلسلة مستقرة بدون مشتق لأن الحد الثابت غير معنوي وهذا يدل على أن سلسلة سعر الصرف متكاملة من الدرجة الأولى (1) I.

بالنسبة لسلسلة التضخم فإن القيمة المطلقة لإحصائية ADF أقل من القيمة الحرجة بالقيمة المطلقة مما يدل على أن السلسلة تحتوي على جذر وحدة مما يدل على أن السلسلة من نوع (Désérence Stationary) DS، وبعد اخضاع السلسلة للفرق الأول نلاحظ أن احصائية ADF أكبر من القيمة الحرجة أي أن السلسلة مستقرة بدون مشتق لأن الحد الثابت غير معنوي وهذا يدل على أن سلسلة التضخم متكاملة من الدرجة الأولى (1) I.

الفصل الثالث : دراسة تحليلية وقياسية لأثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر

للفترة ما بين (1990- 2019)

بالنسبة لسلسلة اسعار النفط فإن القيمة المطلقة لإحصائية ADF أقل من القيمة الحرجة بالقيمة المطلقة مما يدل على أن السلسلة تحتوي على جذر وحدة مما يدل على أن السلسلة من نوع (Déséquilibre Stationary)، وبعد اخضاع السلسلة للفرق الأول نلاحظ أن احصائية ADF أكبر من القيمة الحرجة أي أن السلسلة مستقرة بدون مشتق لأن الحد الثابت غير معنوي وهذا يدل على أن سلسلة اسعار النفط متكاملة من الدرجة الأولى (1).
بعد القيام باختبارات الاستقرارية تبين أن المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة وهذا يدفعنا للقيام باختبار التكامل المشترك لأجل ادراج العلاقة طويلة الأجل ضمن النموذج، ولهذا الغرض يتوجب علينا تحديد عدد التأخيرات الأمثل للنموذج.

ب/- تحديد درجة تأخير النموذج

الجدول رقم (III-2): نتائج تحديد درجة تأخير

| VAR Lag Order Selection Criteria | | | | | | |
|---------------------------------------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|
| Endogenous variables: GDP ER INF POIL | | | | | | |
| Exogenous variables: C | | | | | | |
| Date: 05/30/21 Time: 20:02 | | | | | | |
| Sample: 1990 2019 | | | | | | |
| Included observations: 27 | | | | | | |
| Lag | LogL | LR | FPE | AIC | SC | HQ |
| 0 | -499.9391 | NA | 1.91e+11 | 37.32882 | 37.52080 | 37.38591 |
| 1 | -369.3406 | 212.8271* | 40057691* | 28.84005* | 29.79993* | 29.12547* |
| 2 | -357.0070 | 16.44485 | 57428046 | 29.11163 | 30.83941 | 29.62539 |
| 3 | -350.6218 | 6.621722 | 1.49e+08 | 29.82383 | 32.31952 | 30.56593 |

المصدر: تم اعداد الطالبين لهذا الجدول بناء على مخرجات EViews.09

من خلال الجدول أعلاه نختار عدد تأخيرات قدره $P=1$ وذلك لأن كل المعايير ترجح هذا العدد من التأخيرات. وبعد اختيار عدد التأخيرات المناسب نقوم بإجراء اختبار التكامل المشترك لجوهانسون (Johansen).

ج/- اختبار التكامل المشترك لجوهانسون (Johansen)

1- نتيجة اختبار الأثر:

الجدول رقم (III-3): نتائج اختبار الأثر

| Trend assumption: Linear deterministic trend | | | | |
|--|------------|-----------------|---------------------|---------|
| Series: GDP ER INF POIL | | | | |
| Lags interval (in first differences): 1 to 1 | | | | |
| Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace) | | | | |
| Hypothesized No. of CE(s) | Eigenvalue | Trace Statistic | 0.05 Critical Value | Prob.** |
| None * | 0.566473 | 49.84339 | 47.85613 | 0.0321 |
| At most 1 | 0.491663 | 26.44093 | 29.79707 | 0.1161 |
| At most 2 | 0.234127 | 7.495817 | 15.49471 | 0.5208 |
| At most 3 | 0.000968 | 0.027120 | 3.841466 | 0.8691 |

المصدر: تم اعداد الطالبين لهذا الجدول بناء على مخرجات EViews.09

الفصل الثالث : دراسة تحليلية وقياسية لأثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر

للفترة ما بين (1990- 2019)

نتيجة اختبار الأثر مسجلة في الجدول أعلاه التي تؤكد على رفض الفرضية المعدومة المتعلقة بالسطر الأول وهذا بمستوي معنوية 5% والتأكيد على وجود علاقة تكامل مشترك واحدة على الأقل، غير انه لا يمكننا رفض الفرضية المعدومة للسطر الثاني والمتضمنة لوجود علاقة تكامل مشترك على الأكثر. وعليه يمكننا أن نخلص إلى وجود علاقة وحيدة للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.

2- تقدير نموذج تصحيح الخطأ (VECM) :

نقوم بتقدير نموذج تصحيح الخطأ بعدما تبين أن هناك علاقة وحيدة للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة. بالنسبة للمعادلات 2، 3 و4 للنظام أدناه فان معاملات تصحيح الخطأ غير مقبولة لان إشارتها موجبة، أما بالنسبة للمعادلة 1 فإن إشارتها سالبة غير أنها ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% وبالتالي فهي مرفوضة كذلك وهذا يعتبر شرط أساسي لقبول العلاقة (VECM). وعليه فإن نموذج VECM غير مقبول وبالتالي نلجأ لنموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR كبديل لدراسة وتحليل العلاقة بين المتغيرات.

الجدول رقم (4-III): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ VECM

| Error Correction: | D(GDP) | D(ER) | D(INF) | D(POIL) |
|-------------------|--------------------------------------|--------------------------------------|--------------------------------------|--------------------------------------|
| CointEq1 | -0.013540 (0.02316) [-0.58456] | 0.003591 (0.00181) [1.98763] | 0.004934 (0.00146) [3.38452] | 0.000323 (0.00148) [0.21745] |
| D(GDP(-1)) | 0.484954 (0.16745) [2.89611] | -0.013652 (0.01306) [-1.04533] | -0.005235 (0.01054) [-0.49677] | 0.002435 (0.01073) [0.22701] |
| D(ER(-1)) | -1.617918 (2.48180) [-0.65191] | 0.322302 (0.19356) [1.66510] | -0.043756 (0.15618) [-0.28016] | 0.043695 (0.15897) [0.27486] |
| D(INF(-1)) | -0.351921 (2.60941) [-0.13487] | 0.032531 (0.20352) [0.15985] | 0.138935 (0.16421) [0.84606] | 0.112271 (0.16714) [0.67171] |
| D(POIL(-1)) | -6.262732 (4.09347) [-1.52993] | 0.167172 (0.31926) [0.52362] | 0.393005 (0.25761) [1.52560] | 0.124266 (0.26220) [0.47393] |
| C | 69.97249 (26.8642) [2.60468] | 4.002823 (2.09522) [1.91045] | 0.006379 (1.69059) [0.00377] | -0.371581 (1.72074) [-0.21594] |

المصدر: تم اعداد الطالبين لهذا الجدول بناء على مخرجات EViews.09

3- تقدير وتقييم صلاحية نموذج VAR

قمنا بتقدير نموذج VAR(1) المبين في الجدول أدناه وحتى يمكننا الاعتماد على هذا النموذج في الدراسة يجب في البداية اخضاع النموذج لجملة من الاختبارات الاحصائية للتأكد من مدى فعاليته. مثل اختبار ارتباط البواقي واختبار ثبات التباين وكذلك اختبار التوزيع الطبيعي.

يتضح من نتائج التقدير أن معامل التحديد المصحح لكل المعادلات تفوق 68 بالمئة وهي نسبة جيدة تدل على القدرة التفسيرية الحسنة لهذا النموذج، ولأن هذا النوع من النماذج يتضمن عدد من التأخيرات فإن بعض المعالم

الفصل الثالث : دراسة تحليلية وقياسية لأثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر

للفترة ما بين (1990- 2019)

تكون غير معنوية غير أن عددها في صياغتنا هذه هو عدد قليل (خمسة معالم غير معنوية)، مما يدل على جودة هذا النموذج.

الجدول رقم (III-5): نتائج تقدير وتقييم نموذج VAR

| Vector Autoregression Estimates | | | | |
|--|--------------------------------------|--------------------------------------|--------------------------------------|--------------------------------------|
| Date: 05/31/21 Time: 14:37 | | | | |
| Sample (adjusted): 1991 2019 | | | | |
| Included observations: 29 after adjustments | | | | |
| Standard errors in () & t-statistics in [] | | | | |
| | GDP | ER | INF | POIL |
| GDP(-1) | 0.973533 (0.02124) [45.8324] | 0.003741 (0.00169) [2.20971] | 0.003788 (0.00146) [2.59094] | -0.001738 (0.00125) [-1.38938] |
| ER(-1) | 2.316488 (1.00285) [2.30990] | 0.881237 (0.07993) [11.0254] | -0.203125 (0.06902) [-2.94308] | 0.107520 (0.05904) [1.82103] |
| INF(-1) | -0.696818 (1.32301) [-0.52669] | 0.137521 (0.10544) [1.30419] | 0.730178 (0.09105) [8.01939] | 0.094137 (0.07789) [1.20855] |
| POIL(-1) | 3.967654 (1.83105) [2.16688] | -0.273926 (0.14594) [-1.87702] | -0.020070 (0.12602) [-0.15927] | 0.945382 (0.10780) [8.76948] |
| R-squared | 0.997348 | 0.964530 | 0.802547 | 0.684867 |
| Adj. R-squared | 0.997030 | 0.960274 | 0.778853 | 0.647051 |
| Sum sq. resids | 104512.1 | 663.8862 | 495.0131 | 362.2724 |
| S.E. equation | 64.65667 | 5.153198 | 4.449778 | 3.806691 |
| F-statistic | 3134.127 | 226.6090 | 33.87080 | 18.11050 |
| Log likelihood | -159.9008 | -86.54603 | -82.28990 | -77.76318 |
| Akaike AIC | 11.30350 | 6.244554 | 5.951028 | 5.638840 |
| Schwarz SC | 11.49209 | 6.433147 | 6.139620 | 5.827432 |
| Mean dependent | 4261.355 | 71.03671 | 8.538194 | 18.84554 |
| S.D. dependent | 1186.397 | 25.85468 | 9.462316 | 6.407542 |
| Determinant resid covariance (dof adj.) | 25389326 | | | |
| Determinant resid covariance | 14022299 | | | |
| Log likelihood | -403.2112 | | | |
| Akaike information criterion | 28.91112 | | | |
| Schwarz criterion | 29.66549 | | | |

المصدر: تم اعداد الطالبتين لهذا الجدول بناء على مخرجات EViews.09

الفصل الثالث : دراسة تحليلية وقياسية لأثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر
للفترة ما بين (1990- 2019)

3-أ/- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:

الجدول رقم (III-6): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

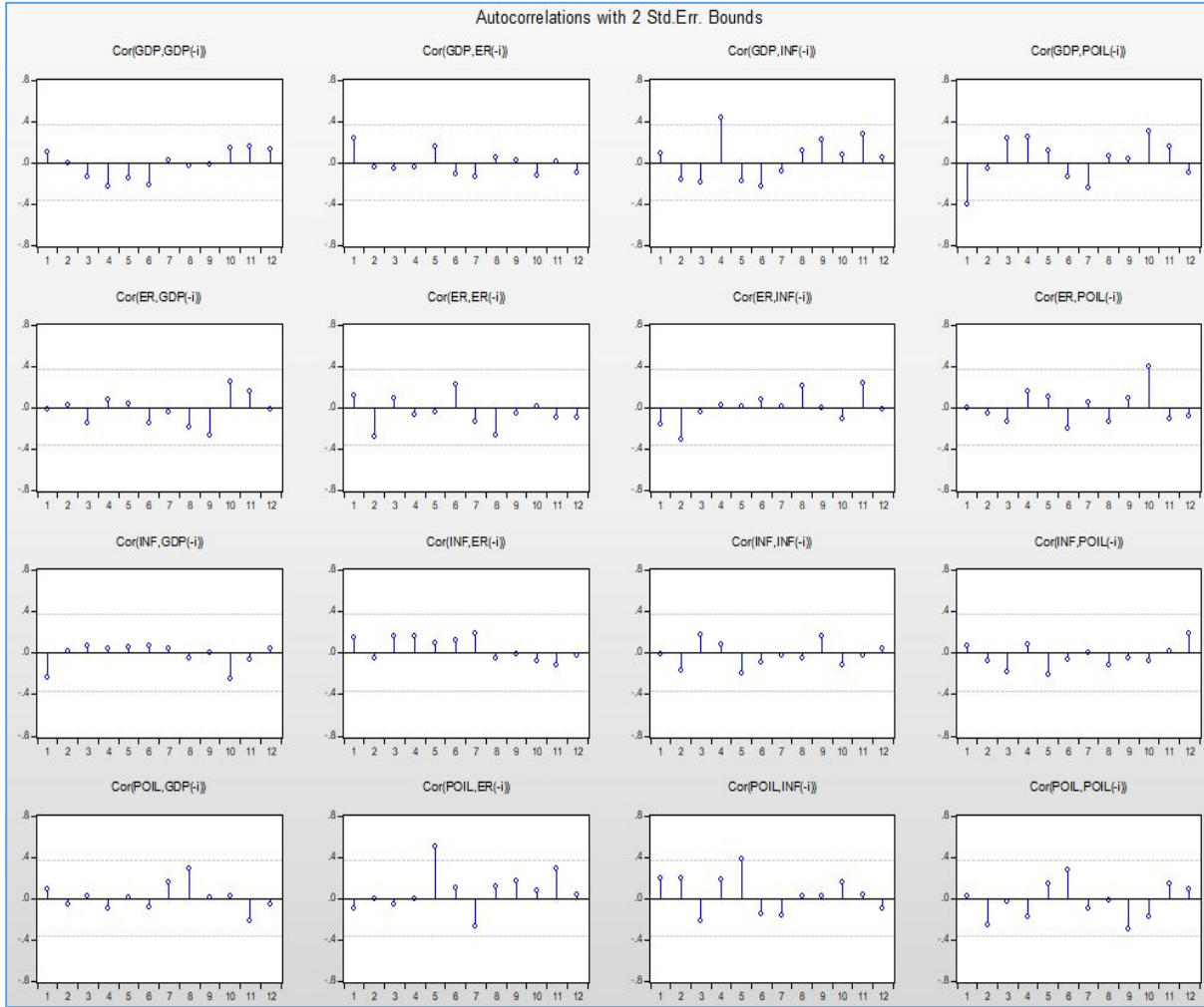
| Lags | Q-Stat | Prob. | Adj Q-Stat | Prob. | df |
|------|----------|--------|------------|--------|-----|
| 1 | 13.02049 | NA* | 13.48551 | NA* | NA* |
| 2 | 23.24140 | 0.1074 | 24.46352 | 0.0799 | 16 |
| 3 | 33.21375 | 0.4079 | 35.58653 | 0.3032 | 32 |
| 4 | 47.13778 | 0.5081 | 51.73840 | 0.3301 | 48 |
| 5 | 68.77617 | 0.3189 | 77.88479 | 0.1139 | 64 |
| 6 | 82.06248 | 0.4152 | 94.63710 | 0.1261 | 80 |
| 7 | 93.46651 | 0.5542 | 109.6697 | 0.1609 | 96 |
| 8 | 103.8736 | 0.6956 | 124.0414 | 0.2057 | 112 |
| 9 | 111.9359 | 0.8431 | 135.7317 | 0.3032 | 128 |
| 10 | 125.3976 | 0.8660 | 156.2785 | 0.2288 | 144 |
| 11 | 138.7632 | 0.8862 | 177.8120 | 0.1592 | 160 |
| 12 | 143.7864 | 0.9639 | 186.3809 | 0.2816 | 176 |

المصدر: تم اعداد الطالبتين لهذا الجدول بناء على مخرجات EViews.09

يدرس هذا الاختبار امكانية وجود ارتباط ذاتي متسلسل للبواقي وبالاعتماد على الاحتمال المرافق لنتيجة هذا الاختبار يمكننا التأكيد على عدم وجود ارتباط ذاتي للخطأ أي أن سلسلة البواقي غير مرتبطة ذاتيا. إن الشكل التالي والمتضمن لدوال الارتباط الذاتي لبواقي المعادلات الأربعة مثنى مثنى يوضح بأن اغلبها تقع داخل مجال الثقة أي أنها ذات معنوية إحصائية معدومة مما يدعم صحة الاختبارين السابقين ويؤكد على أن البواقي هي سلسلة تشويش أبيض Bruit Blanc.

الفصل الثالث : دراسة تحليلية وقياسية لأثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر

للفترة ما بين (1990- 2019)



3-ب/- اختبار ثبات تباين البواقي

بغرض اختبار فرضية ثبات تباين البواقي نعتمد على اختبار (White) حيث أن الفرضية المعدومة لهذا الاختبار تنص على ثبات تباين البواقي ونتيجة هذا الاختبار مسجلة في الجدول أدناه، والتي تؤكد على قبول الفرضية المعدومة بمستوى معنوية 5% بالنسبة لبواقي كل المعادلات أو الفرضية المشتركة لكل بواقي نموذج (VAR)، وعليه فإن تباين البواقي ثابت خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (7-III): نتائج اختبار ثبات تباين البواقي

| VAR Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and squares) | | | | | |
|---|-----------|----------|--------|-----------|--------|
| Date: 05/31/21 Time: 15:31 | | | | | |
| Sample: 1990 2019 | | | | | |
| Included observations: 29 | | | | | |
| Joint test: | | | | | |
| Chi-sq | df | Prob. | | | |
| 94.98862 | 80 | 0.1210 | | | |
| Individual components: | | | | | |
| Dependent | R-squared | F(8,20) | Prob. | Chi-sq(8) | Prob. |
| res1*res1 | 0.399224 | 1.661284 | 0.1700 | 11.57749 | 0.1711 |
| res2*res2 | 0.396073 | 1.639575 | 0.1759 | 11.48612 | 0.1756 |
| res3*res3 | 0.502676 | 2.526907 | 0.0443 | 14.57761 | 0.0679 |
| res4*res4 | 0.289661 | 1.019448 | 0.4533 | 8.400180 | 0.3954 |
| res2*res1 | 0.354364 | 1.372153 | 0.2673 | 10.27657 | 0.2461 |
| res3*res1 | 0.222143 | 0.713957 | 0.6769 | 6.442140 | 0.5978 |
| res3*res2 | 0.199174 | 0.621778 | 0.7499 | 5.776056 | 0.6723 |
| res4*res1 | 0.246699 | 0.818726 | 0.5953 | 7.154268 | 0.5201 |
| res4*res2 | 0.332035 | 1.242710 | 0.3260 | 9.629009 | 0.2920 |
| res4*res3 | 0.409602 | 1.734432 | 0.1515 | 11.87846 | 0.1567 |

المصدر: تم اعداد الطالبين لهذا الجدول بناء على مخرجات EViews.09

3-ج/- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

من خلال الجدول أعلاه لمعاملات التوزيع الطبيعي بالنسبة للبواقي نجد أننا نقبل فرضية التناظر في كل المعادلات وفي الاختبار المشترك، أما بخصوص التفلطح فإننا نقبل الفرضية المعادلات وفي الاختبار المشترك، أما بخصوص التفلطح فإننا نقبل الفرضية في جميع معادلات النموذج، وباستعمال الاختبار المشترك نخلص إلى قبول فرضية التفلطح لبواقي هذه المعادلات عند مستوي معنوية 5% والاختبار المشترك لمعاملات التوزيع الطبيعي بالنسبة لبواقي النموذج الكلي فإننا نقبل فرضية التوزيع الطبيعي ككل وعند مستوي معنوية 5% وهذا باستعمال الاختبار المشترك لـ Jareque-Bera.

الفصل الثالث : دراسة تحليلية وقياسية لأثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر
للفترة ما بين (1990- 2019)

الجدول رقم (III-8): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواق

| VAR Residual Normality Tests | | | | |
|--|-------------|----------|--------|--------|
| Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl) | | | | |
| Null Hypothesis: residuals are multivariate normal | | | | |
| Date: 05/31/21 Time: 15:33 | | | | |
| Sample: 1990 2019 | | | | |
| Included observations: 29 | | | | |
| Component | Skewness | Chi-sq | df | Prob. |
| 1 | -0.140194 | 0.094996 | 1 | 0.7579 |
| 2 | 0.596757 | 1.721243 | 1 | 0.1895 |
| 3 | -0.005389 | 0.000140 | 1 | 0.9905 |
| 4 | 0.249608 | 0.301137 | 1 | 0.5832 |
| Joint | | 2.117517 | 4 | 0.7142 |
| Component | Kurtosis | Chi-sq | df | Prob. |
| 1 | 1.950014 | 1.332151 | 1 | 0.2484 |
| 2 | 2.815628 | 0.041075 | 1 | 0.8394 |
| 3 | 2.408745 | 0.422412 | 1 | 0.5157 |
| 4 | 3.022041 | 0.000587 | 1 | 0.9807 |
| Joint | | 1.796225 | 4 | 0.7732 |
| Component | Jarque-Bera | df | Prob. | |
| 1 | 1.427147 | 2 | 0.4899 | |
| 2 | 1.762318 | 2 | 0.4143 | |
| 3 | 0.422552 | 2 | 0.8096 | |
| 4 | 0.301724 | 2 | 0.8600 | |
| Joint | 3.913741 | 8 | 0.8648 | |

المصدر: تم اعداد الطالبتين لهذا الجدول بناء على مخرجات EViews.09

وبناء على ما سبق يمكن القول أن بواقى نموذج (VAR) هي سلسلة تشويش ابيض (Blanc Bruit) ذات تباين ثابت (Homoscédastique) وتخضع للتوزيع الطبيعي (Normale) فهي مقبولة من وجهة إحصائية، وهذا يدل على قوة النموذج و أن الصياغة (VAR) صحيحة.

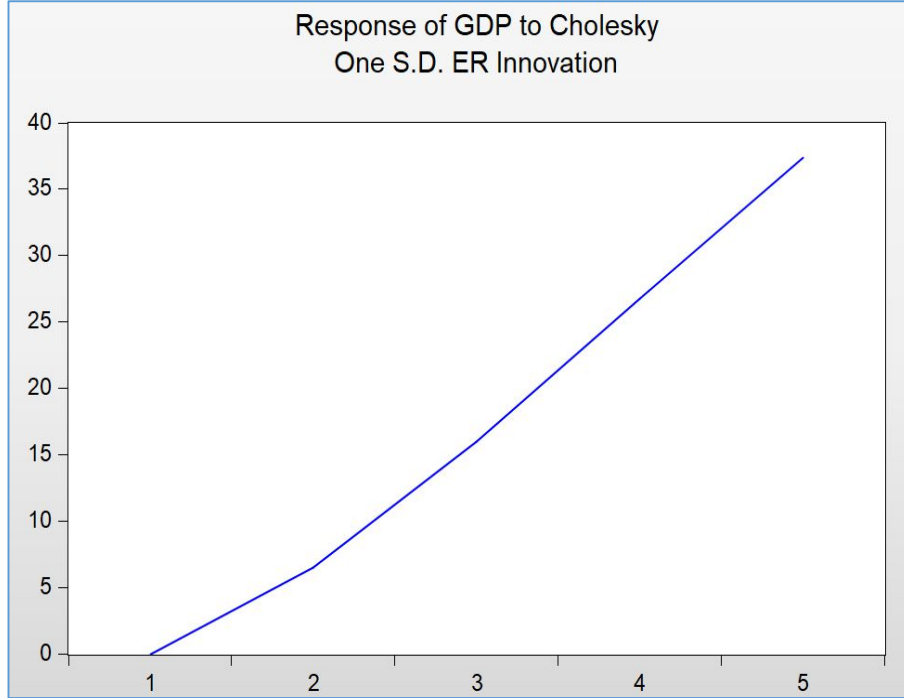
من خلال التقدير السابق نلاحظ أن كل من سعر الصرف وأسعار النفط لها تأثير موجب على الناتج المحلي الخام في الجزائر غير أن تأثير هذه المتغيرات جميعها يقتصر على الأجل القصير فقط، حيث أن ارتفاع قيمة الدينار بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الخام قدرها 2,316 مليار دج، وأن ارتفاع أسعار النفط بواحد دولار يؤدي ارتفاع الناتج المحلي الخام بحوالي 3.96 مليار دج.

أما فيما يخص معدلات التضخم فإن أثرها سلبي على الناتج المحلي الخام حيث أن زيادة معدل التضخم بواحد بالمئة يسبب انخفاض في قيمة الناتج المحلي الخام بحوالي 696 مليون دج.

4- أثر الصدمات:

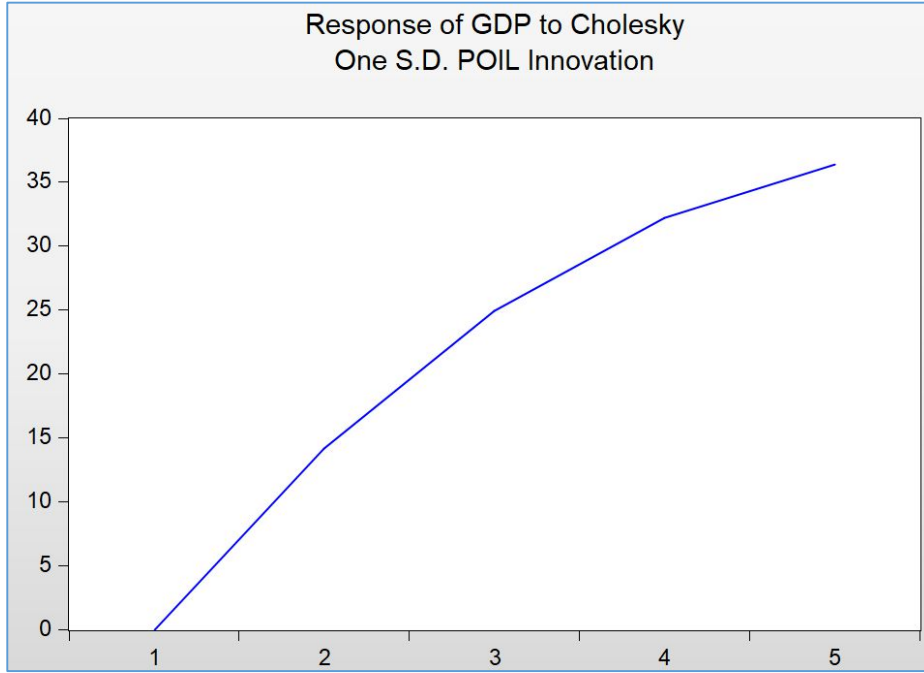
لغرض دراسة أثر سعر الصرف على الناتج المحلي الخام نستخدم دوال الاستجابة التي تظهر أثر الصدمة في أحد المتغيرات على باقي المتغيرات وكانت النتائج موضحة في الجدول أدناه.

الشكل رقم (III-5): إستجابة الناتج المحلي الخام لسعر الصرف



نلاحظ من خلال الرسم البياني أن حدوث صدمة موجبة في سعر الصرف الرسمي تؤدي إلى ارتفاع تدريجي في الناتج المحلي الخام ابتداء من السنة الأولى حتى السنة الخامسة ليصل لزيادة في الناتج المحلي الخام تقدر بـ 37.4 مليار دج وهذا يوافق النتائج المتقدم ذكرها حول الأثر الايجابي لسعر الصرف على الناتج المحلي الخام.

الشكل رقم (III-6): إستجابة الناتج المحلي الخام لأسعار النفط



نلاحظ من خلال الرسم البياني أن حدوث صدمة موجبة في أسعار النفط تؤدي إلى ارتفاع تدريجي في الناتج المحلي الخام ابتداء من السنة الأولى حتى السنة الخامسة لتصل الزيادة في الناتج المحلي الخام إلى حوالي 36.4 مليار دج وهذا يوافق النتائج المتقدمة ذكرها حول الأثر الايجابي لأسعار النفط على الناتج المحلي الخام.

خلاصة الفصل

حاولنا من خلال هذا الفصل التطبيقي القيام بدراسة تحليلية وقياسية لأثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 وذلك باستخدام الطرق والأساليب الكمية ومناهج الاقتصاد القياسي بهدف معرفة مدى تأثير سعر الصرف على النمو الاقتصادي، حيث تطرقنا في المبحث الأول دراسة تحليلية والمبحث الثاني دراسة قياسية وبعد ذلك تم بناء وتقدير نموذج قياسي وكانت النتائج المتوصل إليها تشير إلى أن:

- السلاسل الزمنية لمعدل النمو الاقتصادي وسعر صرف الرسي وبعض المتغيرات الاقتصادية كمعدل التضخم وأسعار النفط غير مستقرة هذا يستلزم مفاضلة عن طريق الفروق الأولى للمعطيات للحصول على سلاسل زمنية مستقرة.

- وجود علاقة وحيدة للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة والمتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف الرسي، معدل التضخم، أسعار النفط في المدى القصير.
- من خلال الدراسة للنموذج وجدنا أن سعر الصرف له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- حدوث أثر صدمة موجبة في سعر الصرف الرسي تؤدي إلى ارتفاع تدريجي في الناتج المحلي الخام.

خاتمة

الخاتمة العامة:

يعد سعر الصرف أحد أهم الموضوعات الأساسية في العلاقات المالية الدولية كونه يرتبط بكافة المعاملات الاقتصادية بحكم أن هذا التبادل يتطلب نوع من المقارنة بين عملتين على الأقل لتحديد السعر الذي يبنى عليه التعامل، حيث تنبع أهمية سعر الصرف باعتباره حلقة ربط بين الاقتصاديات الدولية وتبرز الحاجة إليه من حاجة الاقتصاد الوطني لأي بلد إلى العملات الأجنبية باعتبارها مصدرا للاحتياجات الدولية، وكذا استعمالها في تمويل الواردات وسداد الالتزامات تجاه العالم الخارجي.

يمارس سعر الصرف أهمية كبيرة في للاقتصاد بفرعيه الكلي الرامي إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتقليل البطالة واستقرار الأسعار وزيادة الصادرات، والاقتصاد الجزئي القائم على تفسير السلوك الاقتصادي للفرد والمنشأة منتجين أو مستهلكين أو غيرهم، ترك آثارا كبيرة، سواء سلبية أو إيجابية، على الاقتصاد عندما يتغير بارتفاع أو الانخفاض، دون إرادة وتخطيط وتوجيه، والصعوبة تكمن في مدى تحقق متانة الاقتصاد للتأثير على العالم الخارجي حيث اهتم العديد من الباحثين الاقتصاديين بدراسة تغيرات أسعار الصرف وتأثيراتها في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

أولا: نتائج الدراسة

من أهم النتائج التي يمكن أن نستخلصها من هذه الدراسة ما يلي:

1-النتائج النظرية للدراسة:

- تكمن أهمية سعر الصرف في كونه أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات فضلا عن كونه أداة هامة في تخصيص الموارد بين مختلف القطاعات.
- سعر الصرف الرسمي يخص المبادلات التجارية الرسمية.
- كلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للجزائر.
- يتحدد سعر الصرف على أساس مبادلة عملة دولة ببقية عملات الدول الأخرى عن طريق تفاعل قوى العرض والطلب أو عن طريق تدخل السلطات النقدية في الدولة.
- أهمية دور سعر الصرف في ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من خلال ثلاثة أسواق وعلى المستويين الكلي والجزئي.
- حسب نظرية تعادل أسعار الفائدة لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي.
- يؤدي التحسين في سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى التنافسية المؤسسات في المدى القصير.
- يمكن للسلطات النقدية تخفيض أسعار الصرف من أجل رفع القدرة التنافسية للصناعة المحلية وتشجيع التصدير.
- تحاول نظريات أسعار الصرف تفسير الاختلافات بين أسعار الصرف بين الدول.

- يمكن أن يكون سعر الصرف وسيلة لإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات من خلال سياسة تخفيض العملة الوطنية أو سياسة الرقابة على الصرف.
- تنطلق الفكرة الأساسية لنظرية تعادل القدرة الشرائية من كون القيمة التوازنية للعملة في المدى الطويل تتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل والخارج.
- تتعرض أية عملة إلى تقلبات ومخاطر كثيرة ويؤثر ذلك على الأوضاع التوازنية المختلفة.
- يعتبر النمو الاقتصادي كمؤشر عام يعكس الوضعية الاقتصادية السائدة في البلد.
- النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي أو الإجمالي الوطني الدخل والذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.
- وجود تباين في قياس النمو الاقتصادي وهذا راجع إلى اختلاف الوضعية الاقتصادية لكل بلد والمكان والزمان.
- ظهور ثلاثة أنواع لنمو الاقتصادي وهي النمو الطبيعي والنمو العابر والنمو المخطط.
- وجود تباين في نماذج النمو الاقتصادي، من خلال اختلاف آراء المفكرين الاقتصاديين حول بلوغ هدف تحقيق النمو الاقتصادي.

2- النتائج التطبيقية للدراسة:

- السلاسل الزمنية لمعدل النمو الاقتصادي وسعر صرف الرسي وبعض المتغيرات الاقتصادية كمعدل التضخم وأسعار النفط غير مستقرة هذا يستلزم مفاضلة عن طريق الفروق الأولى للمعطيات للحصول على سلاسل زمنية مستقرة.
- وجود علاقة وحيدة للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة والمتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف الرسي، معدل التضخم، أسعار النفط في المدى القصير.
- إن نموذج VECM غير مقبول وبالتالي نلجأ لنموذج VAR كبديل لدراسة وتحليل العلاقة بين المتغيرات.
- نتائج التقدير أن معامل التحديد المصحح لكل المعادلات تفوق 68 بالمئة وهي نسبة جيدة مما يدل على جودة هذا النموذج (VAR).
- دوال الارتباط الذاتي لبواقي اغلها تقع داخل مجال الثقة مما يؤكد على أن البواقي هي سلسلة تشويش أبيض Bruit Blanc.
- من خلال اختبار (White) تبين لنا أن تباين البواقي ثابت خلال فترة الدراسة.
- حسب الاختبار المشترك لمعاملات التوزيع الطبيعي بالنسبة لبواقي النموذج الكلي فإننا نقبل فرضية التوزيع الطبيعي ككل عند مستوي معنوية 5% وهذا باستعمال الاختبار المشترك لـ Jareque-Bera.
- بواقي نموذج (VAR) هي سلسلة تشويش أبيض (Blonc Bruit) ذات تباين ثابت وتخضع للتوزيع الطبيعي فهي مقبولة من وجهة إحصائية، وهذا يدل على قوة النموذج وأن الصياغة (VAR) صحيحة.
- تبين لنا من خلال الدراسة أن كل من سعر الصرف وأسعار النفط لها تأثير موجب على الناتج المحلي الخام في الجزائر غير أن تأثير هذه المتغيرات جميعها يقتصر على الأجل القصير فقط، حيث أن ارتفاع قيمة الدينار بوحدة

واحدة يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الخام قدرها 2,316 مليار دج، وأن ارتفاع أسعار النفط بواحد دولار يؤدي ارتفاع الناتج المحلي الخام بحوالي 3.96 مليار دج (علاقة طردية).

أما بالنسبة لمعدلات التضخم فإن أثرها سلبي على الناتج المحلي الخام حيث أن زيادة معدل التضخم بواحد بالمئة يسبب انخفاض في قيمة الناتج المحلي الخام بحوالي 696 مليون دج (علاقة عكسية).

- حدوث أثر صدمة موجبة في سعر الصرف الرسمي تؤدي إلى ارتفاع تدريجي في الناتج المحلي الخام

ثانيا: إختبار الفرضيات

من خلال هذه الدراسة وإنطلاقا من الفرضيات التي وضعناها في البداية يمكن أن تؤكد مايلي:
الفرضية الأولى: التي تنص على أن سعر الصرف يتحدد بناء على التأثير المتداخل للمتغيرات الكلية للاقتصاد رفقة عامل التوقعات العقلانية والتعامل معه كأصل ربحي، تم إثباتها من خلال الدراسة النظرية للنماذج المفسرة لسعر الصرف والمتمثلة في: نظرية الأرصدة، نظرية تكافؤ معدلات الفائدة، نظرية تعادل القدرة الشرائية.

الفرضية الثانية: أثبتت الدراسة القياسية حسب اختبار الانحدار الذاتي VAR أن الفرضية محققة حيث أن سعر الصرف لها تأثير موجب على النمو في الجزائر غير أن هذا تأثير يقتصر على الأجل القصير فقط.

الفرضية الثالثة: التي تفترض أن هناك علاقة طردية بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي في الجزائر فقد تبين لنا حسب الدراسة القياسية أن الفرضية محققة في الأجل القصير حيث أن ارتفاع قيمة الدينار بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الخام قدرها 2,316 مليار دج.

ثالثا: الاقتراحات والتوصيات

- بناء على النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة بإمكاننا تقديم بعض المقترحات والتوصيات المتمثلة في:
- ضرورة الاهتمام بإدارة أسعار الصرف في الدول.
- تحرير الأسواق الداخلية لرؤوس الأموال وامتصاص الكتلة النقدية عن طريق تشجيع الادخار، وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية التي تساهم في رفع الناتج الداخلي الخام وبالتالي الزيادة في النمو.
- يجب الأخذ بسياسة أسعار الصرف التي تناسب ظروف الدولة وتحافظ على استقرار التوازن الاقتصادي الكلي.
- إعادة النظر في العلاقة التي تربط بين سعر صرف الدولار بمعدل النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل توافر ووجود متغيرات اقتصادية جديدة.
- اتباع سياسة اقتصادية ملائمة والظروف الاقتصادية للبلد بشكل يضمن كل من استقرار سعر الصرف ووضعية النمو الاقتصادي.
- ضرورة النهوض بالإنتاج الوطني وتنويعه من أجل تنويع الصادرات والخروج من الاقتصاد الريعي المعتمد على الإيرادات البترولية.
- الحد من مستويات التضخم ومحاولة التخفيض من نسبته إلى لأقصى حد من أجل المحافظة على القدرة الشرائية للأفراد.

- يجب أن يكون تحديد أسعار الصرف بإشراف من السلطة النقدية وبشكل متدرج حتى لا يؤثر على ميزان المدفوعات، وعلى أداء الاقتصادي الجزائري ككل.
- يجب التحكم في المستوى العام للأسعار باعتباره العامل الأساسي والأكثر تأثيراً على أسعار الصرف.
- الاهتمام بالسياحة من أجل جلب العملة الصعبة للجزائر.
- إنشاء نظام معلوماتي متطور يعتمد على التقنيات الإحصائية الحديثة في جمع المعطيات ومعالجتها وتسخيرها لخدمة البحث العلمي عامة والقياس الاقتصادي خاصة.
- ضرورة إتباع الدراسات القياسية التي يقوم بها الباحثون من أجل اتخاذ القرارات السليمة دون الوقوع في الأخطاء القديمة.

رابعاً: آفاق الدراسة

حاولنا من خلال هذه الدراسة بناء نموذج قياسي لقياس أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2019) وذلك بالاعتماد على طريقة التكامل، إلا أنه تبقى بعض النقاط الغامضة تستدعي فتح أبواب وآفاق علمية جديدة من بينها:

- محاولة التطبيق في دراسات قائمة نماذج حديثة مثل نماذج الانحدار الذاتي (VAR)، ونماذج تصحيح الخطأ (VECM) فهي تصنف ضمن النماذج الديناميكية التي تساعد في تتبع تطور الظواهر على المستوى الاقتصادي الكلي .

- القيام بدراسة تحليلية وقياسية لأثر تغيرات سعر صرف على النمو الاقتصادي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب

1. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص 244.
2. شمعون شمعون، البورصة (بورصة الجزائر)، دار الأطلس للنشر والتوزيع، 1994.
3. مدحت صادق، النقود الدولية وعملية الصرف الأجنبي، ط 1، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1997.
4. هيل عجمي جميل الجنابي، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، 2014.
5. سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2011.
6. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 4، 2017.
7. جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط 1، عمان-الأردن، 2014.
8. دريد كامل آل شبيب، المالية الدولية، ط 1، مدار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، 2011.
9. فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، ط 1، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
10. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000.
11. طالب عوض وراذ، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، كلية الأعمال-الجامعة الأردنية، ط 2، 2013.
12. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2000.
13. بسام حجار، نظام النقد العالمي و أسعار الصرف، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط 1، 2009.
14. ماهر كنج شكري، مروان عوض، المالية الدولية-العملات الأجنبية والمشترقات المالية بين النظرية والتطبيق، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، 2004.
15. السيد متولي عبد القادر، الإقتصاد الدولي النظرية والسياسات، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، ط 1، 2011.
16. محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمم، الجزائر، 2003.
17. سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية نظرية وتطبيق، ط 1، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، 200
18. اعتصام جابر الشكرجي. محمد علي إبراهيم العامري، "إدارة مخاطر أسعار الصرف الأجنبي باستخدام أدوات التحوط المالي دراسة تحليلية تطبيقية"، مجلة دراسات محاسبية ومالية – المجلد الثامن- العدد 23، جامعة بغداد، 2013
19. عبدالعزيز برنه، تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1999-2014، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2015-2016
20. السيد محمد السريتي، النظرية الاقتصادية الكلية، كلية التجارة-جامعة الإسكندرية (2009)،
21. السيد محمد السريتي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية (2000)،

22. محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، الإسكندرية، 2000.
23. كريم حبيب وحازم البني، من النمو والتنمية إلى العولمة والغات، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان.
24. سمير أمين، ترجمة حسين قبسي، التراكم على الصعيد العالمي نقد نظرية التخلّف، الطبعة الثانية، دار ابن خلدون، بيروت، 1978.
25. محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا، العدد 4، جامعة الشلف.
26. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارتها في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
27. عرفان تقي الحسيني، التميل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 1999.
28. روب موريس، "النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة" ترجمة هشام متولي، الطبعة الثانية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 1979.
29. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، "التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية"، جامعة الإسكندرية، 2000.
30. إبراهيم الأخرس "التجربة الصينية الحديثة في النمو، هل يمكن الاقتداء بها"، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005.
31. محمد سمير طوبار، مبادئ الاقتصاد"، الزقازيق، بدون ناشر، 1996.
32. فاطمة أحمد الشريبي وآخرون "اقتصاديات الميكنة"، المكتبة العلمية، الزقازيق، 1998.
33. محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية: مفهوما- نظرياتها- سياساتها، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2001.
34. بناي فتيحة، "السياسة النقدية والنمو الاقتصادي"، رسالة ماجستير، غير منشورة، في علوم الاقتصادية، 2009، ص 5 / جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2008.
35. أسامة بشير الدباغ، المقدمة في الاقتصاد الكلي دار المناهج للنشر و التوزيع، 2003.
36. محمد عبد العزيز عجمية و آخرون (2001)، التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية،
37. عبد الباسط وفا، النظريات الحديث في مجال النمو الاقتصادي " نظريات النمو الذاتي – دراسة تحليلية نقدية- "، دار النهضة . العربية، جامعة حلوان، 2000.
38. عبد القادر بحبح، الشامل لتقنيات أعمال البنوك، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 295.
39. خالد أحمد فرحان المشهداني- رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، مبادئ الاقتصاد، الطبعة العربية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
40. محمد كامل قنديل، علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار المجد للنشر والتوزيع، عمان، 2015،
41. محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

42. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التنمية- اجتماعيا-ثقافيا-اقتصاديا-سياسيا-إداريا-بشريا، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
43. أيمن عبد السلام ابراهيم، الطاقة النووية ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ط1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة 2015.
44. عبد الرحمن سيف سردار، التنمية المستدامة، دار الولاية للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
45. بن حاج جيلالي و مغراوة فتيحة (2015)، التنمية المستدامة بين الطرح النظري و الواقع العملي، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات، العدد رقم 11.
46. داوود سليمان - 2015- التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب، المنظمة العربية للتنمية الإدارية فتح الله لعلو، الاقتصاد السياسي " مدخل للدراسات الاقتصادية"، دار الحدائق للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ص: 108.
47. عامر لطفي، مساهمة في شرح وتوضيح النظريات الاقتصادية، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا، 2002.
48. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات-، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.
49. بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
50. فليح حسين خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدارا للكتاب العالمي، عمان، الأردن، 2006.
51. ميشيل تودارو :ترجمة (محمود حسن حسني، محمود حامد محمود) ، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006.
- المذكرات والاطروحات**
1. عيني رحيمة (ملحقه مغنية)، أ.د شعيب بونوة، مكيديش محمد، " أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة نظرية وقياسية-خلال الفترة ما بين 1990-2010"، جامعة تلمسان،
2. بن ط.د/ مجناح فؤاد و د/ حاشي النوري، 2019، " دراسة قياسية لأثر بعض محددات سعر الصرف - الدولار-على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980- 2017)", مجلة مجاميع المعرفة، جامعة الجلفة (الجزائر) مخبر البحث (سياسات التنمية الريفية بالسهب)، المجلة: 05، عدد: 02،
3. إلهام عليوة-إبتسام فندوز، " أثر تغيرات سعر صرف الدولار على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية للفترة 1990-2013"، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية
4. د/بن البار أمحمد وأ.د/سنوسي على، جوان 2019، "تحليل وقياس أثر تغيرات سعر الصرف الاسمي على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة(1985-2017)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، المجلد السادس، العدد الأول.
5. بوشمال محمد، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه الطور الثالث، جامعة زيان عاشور-الجلفة-قسم العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية و مالية، السنة الجامعية 2019-2020.
6. فرانسيس جيرونيلام، الاقتصاد الدولي، الاقتصاد الدولي، ترجمة د. محمد عزيز ود. محمود سعيد الفاخري. منشورات جامعة، قاريونس، بنغازي، 1991.

7. بلعزوز بن علي، "استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث" - العدد 07، جامعة الشلف-الجزائر، 2009-2010.
8. بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت العدد 23، نوفمبر 2003.
9. درقال يمينة، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي، شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان- السنة الجامعية، 2010-2011.
10. غزوة حسن الصرن، دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على الاقتصاد السوري باستخدام نماذج التوازن العام، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الإحصاء التطبيقي، جامعة دمشق، السنة الجامعية 2014-2015.
11. عبد الحق بوعتروس، "أهمية إدارة مخاطر الصرف - حالة البلدان التي تمر بمرحلة انتقال"-، عدد 12، كلية العلوم الاقتصادية جامعة منتوري قسنطينة- الجزائر، 1999، ص 112-113.
12. دوحة سلمي، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة بسكرة، 2014-2015.
13. محمد أحمد جاهين، سياسة الصرف الأجنبي فترة الانفتاح، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، مصر، 2001.
14. عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الأزاريطة-الإسكندرية، 2000.
15. جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي-دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل-، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد -تلمسان، السنة الجامعية 2012-2013، ص 30.
16. توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق - دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، نيسان 2010.
17. صواليي صدر الدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية: فرع اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر 2005/2006.

المواقع الالكترونية

¹ - عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث،
www.faculty.mu.du.sa

المراجع باللغة الاجنبية

1. Thomas A. Pugel, international economics, sixteenth edition, McGraw-Hill Education, U.S.A, 2016
2. James.Gerber, international Economics, 7th ed, pearson education,England, 2018, p 239.
3. Frederic S. Mishkin, the economics of money-banking and financial markets, 10th ed, U.S.A, 2013,
4. DENNIS R. APPLEYARD, ALFRED J. FIELD. JR, international Economics, 8th ed, the MaGraw-hill séries economics, U.S.A, 2014; P 670.
5. Nitisha, "5 Factors that Affect the Economic Growth of a Country" ،Economics Discussion, Retrieved 11-5-2017. Edited
6. Jean Arrous, les théories de la Croissance, Editions du seuil, Paris, 1999, p195.
7. Ahmed zakane, dépenses publiques productives, croissance a long terme et politique économique « essai d'analyse économétrique appliquée au cas d'Algérie », Thèse pour l'obtention du diplôme de Doctorat d'Etat en Sciences Economiques, Université d'Alger,2002-2003
8. Ahmed zakane, op.cit
9. Karlina PELIER, "Propriété intellectuelle et croissance économique en France 1791-1945, une analyse économétrique du modèle de Romer", université Montpellier 1, dans :
[ttp://www.lameta.univ-montp1.fr/download/DT/WP2003-23.pdf](http://www.lameta.univ-montp1.fr/download/DT/WP2003-23.pdf), cite web consulté le 15/01/2012.

الملاحق

الملحق رقم (01): دراسة تطور المتغير التابع (النمو الاقتصادي)

| YEAR | نتاج المحلي الخام | تغير سعر الصرف الرسمي | معدل التضخم | أسعار النفط |
|------|-------------------|--------------------------|-------------|-------------|
| | GDP | ER | INF | POIL |
| 1990 | 2800,66 | 8.957508333 | 16.65253439 | 16.50682857 |
| 1991 | 2767,06 | 18.472875 | 25.88638693 | 13.48626235 |
| 1992 | 2816,86 | 21.836075 | 31.66966191 | 13.84090813 |
| 1993 | 2757,71 | 23.34540667 | 20.54032612 | 12.19684316 |
| 1994 | 2732,89 | 35.05850083 | 29.04765612 | 12.91088895 |
| 1995 | 2836,74 | 47.66272667 | 29.77962649 | 14.32984109 |
| 1996 | 2953,05 | 54.74893333 | 18.67907586 | 16.81567683 |
| 1997 | 2985,53 | 57.70735 | 5.733522754 | 15.17252234 |
| 1998 | 3137,79 | 58.73895833 | 4.950161638 | 9.229426737 |
| 1999 | 3238,20 | 66.573875 | 2.645511134 | 13.35376918 |
| 2000 | 3361,25 | 75.25979167 | 0.339163189 | 20.62599708 |
| 2001 | 3462,09 | 77.21502083 | 4.225988349 | 17.57760166 |
| 2002 | 3655,97 | 79.6819 | 1.418301923 | 18.4063669 |
| 2003 | 3919,2 | 77.394975 | 4.268953958 | 20.23326877 |
| 2004 | 4087,72 | 72.06065 | 3.961800303 | 22.23445719 |
| 2005 | 4328,90 | 73.27630833 | 1.382446567 | 29.03639681 |
| 2006 | 4402,49 | 72.64661667 | 2.311499185 | 30.66675423 |
| 2007 | 4552,17 | 69.2924 | 3.678995747 | 28.69184293 |
| 2008 | 4661,42 | 64.5828 | 4.858590628 | 30.48923005 |
| 2009 | 4736,01 | 72.64741667 | 5.737060361 | 20.61219191 |
| 2010 | 4906,50 | 74.38598333 | 3.911061955 | 23.37738037 |
| 2011 | 5048,79 | 72.93788333 | 4.524211505 | 27.30464428 |
| 2012 | 5220,45 | 77.53596667 | 8.891450911 | 26.16335163 |
| 2013 | 5366,62 | 79.3684 | 3.25423911 | 23.84955286 |
| 2014 | 5570,56 | 80.57901667 | 2.916926921 | 20.49415889 |
| 2015 | 5776,67 | 100.6914333 | 4.784447007 | 12.84706619 |
| 2016 | 5961,52 | 109.4430667 | 6.397694803 | 10.04384153 |
| 2017 | 6039,02 | 110.9730167 | 5.59111591 | 12.36184945 |
| 2018 | 6123,57 | 116.5937917 | 4.269990205 | 15.77386232 |
| 2019 | 6172,55 | 119.3535583 | 1.951768211 | 14.39475889 |

نتائج اختبارات الاستقرار

الملحق رقم (02): اختبار ADF عند المستوى Level

| | | | | |
|--|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| Null Hypothesis: GDP has a unit root | | | | |
| Exogenous: Constant, Linear Trend | | | | |
| Lag Length: 2 (Automatic - based on AIC, maxlag=7) | | | | |
| | | | t-Statistic | Prob.* |
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | | -3.873035 | 0.0277 |
| Test critical values: | 1% level | | -4.339330 | |
| | 5% level | | -3.587527 | |
| | 10% level | | -3.229230 | |
| *MacKinnon (1996) one-sided p-values. | | | | |
| Augmented Dickey-Fuller Test Equation | | | | |
| Dependent Variable: D(GDP) | | | | |
| Method: Least Squares | | | | |
| Date: 05/30/21 Time: 19:55 | | | | |
| Sample (adjusted): 1993 2019 | | | | |
| Included observations: 27 after adjustments | | | | |
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| GDP(-1) | -0.313057 | 0.080830 | -3.873035 | 0.0008 |
| D(GDP(-1)) | 0.217432 | 0.165770 | 1.311645 | 0.2032 |
| D(GDP(-2)) | 0.183570 | 0.168544 | 1.089149 | 0.2879 |
| C | 675.8456 | 163.5909 | 4.131315 | 0.0004 |
| @TREND("1990") | 45.53774 | 11.89174 | 3.829360 | 0.0009 |
| R-squared | 0.589696 | Mean dependent var | | 124.2848 |
| Adjusted R-squared | 0.515095 | S.D. dependent var | | 74.34434 |
| S.E. of regression | 51.76975 | Akaike info criterion | | 10.89706 |
| Sum squared resid | 58962.35 | Schwarz criterion | | 11.13703 |
| Log likelihood | -142.1104 | Hannan-Quinn criter. | | 10.96842 |
| F-statistic | 7.904698 | Durbin-Watson stat | | 1.960122 |
| Prob(F-statistic) | 0.000415 | | | |

الملحق رقم (03): اختبار ADF عند المستوى 1st difference

| | | | | |
|--|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root | | | | |
| Exogenous: Constant | | | | |
| Lag Length: 3 (Automatic - based on AIC, maxlag=7) | | | | |
| | | | t-Statistic | Prob.* |
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | | -3.220991 | 0.0306 |
| Test critical values: | 1% level | | -3.724070 | |
| | 5% level | | -2.986225 | |
| | 10% level | | -2.632604 | |
| *MacKinnon (1996) one-sided p-values. | | | | |
| Augmented Dickey-Fuller Test Equation | | | | |
| Dependent Variable: D(GDP,2) | | | | |
| Method: Least Squares | | | | |
| Date: 05/30/21 Time: 19:56 | | | | |
| Sample (adjusted): 1995 2019 | | | | |
| Included observations: 25 after adjustments | | | | |
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| D(GDP(-1)) | -0.719219 | 0.223291 | -3.220991 | 0.0043 |
| D(GDP(-1),2) | -0.098363 | 0.217698 | -0.451834 | 0.6563 |
| D(GDP(-2),2) | 0.152036 | 0.215139 | 0.706684 | 0.4879 |
| D(GDP(-3),2) | 0.116385 | 0.187641 | 0.620254 | 0.5421 |
| C | 99.16352 | 31.46117 | 3.151933 | 0.0050 |
| R-squared | 0.467667 | Mean dependent var | | 2.952000 |
| Adjusted R-squared | 0.361200 | S.D. dependent var | | 74.75713 |
| S.E. of regression | 59.74961 | Akaike info criterion | | 11.19506 |
| Sum squared resid | 71400.33 | Schwarz criterion | | 11.43883 |
| Log likelihood | -134.9382 | Hannan-Quinn criter. | | 11.26267 |
| F-statistic | 4.392610 | Durbin-Watson stat | | 1.881710 |
| Prob(F-statistic) | 0.010374 | | | |

الملحق رقم (04): اختبار ADF عند المستوى Level

| | | | | |
|--|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| Null Hypothesis: ER has a unit root | | | | |
| Exogenous: Constant, Linear Trend | | | | |
| Lag Length: 3 (Automatic - based on AIC, maxlag=4) | | | | |
| | | | t-Statistic | Prob.* |
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | | -3.044978 | 0.1399 |
| Test critical values: | | | | |
| | 1% level | | -4.356068 | |
| | 5% level | | -3.595026 | |
| | 10% level | | -3.233456 | |
| *MacKinnon (1996) one-sided p-values. | | | | |
| Augmented Dickey-Fuller Test Equation | | | | |
| Dependent Variable: D(ER) | | | | |
| Method: Least Squares | | | | |
| Date: 05/30/21 Time: 19:58 | | | | |
| Sample (adjusted): 1994 2019 | | | | |
| Included observations: 26 after adjustments | | | | |
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| ER(-1) | -0.300463 | 0.098675 | -3.044978 | 0.0064 |
| D(ER(-1)) | 0.475584 | 0.176653 | 2.692185 | 0.0140 |
| D(ER(-2)) | -0.093501 | 0.189869 | -0.492451 | 0.6278 |
| D(ER(-3)) | 0.454401 | 0.177740 | 2.556543 | 0.0188 |
| C | 10.98969 | 3.778856 | 2.908207 | 0.0087 |
| @TREND("1990") | 0.697435 | 0.271072 | 2.572875 | 0.0182 |
| R-squared | 0.459959 | Mean dependent var | | 3.692621 |
| Adjusted R-squared | 0.324949 | S.D. dependent var | | 5.782996 |
| S.E. of regression | 4.751395 | Akaike info criterion | | 6.153928 |
| Sum squared resid | 451.5152 | Schwarz criterion | | 6.444258 |
| Log likelihood | -74.00106 | Hannan-Quinn criter. | | 6.237532 |
| F-statistic | 3.406848 | Durbin-Watson stat | | 2.054637 |
| Prob(F-statistic) | 0.021801 | | | |

الملحق رقم (05): اختبار ADF عند المستوى 1st difference

| | | | | |
|--|-------------|-----------------------|-------------|-----------|
| Null Hypothesis: D(ER) has a unit root | | | | |
| Exogenous: None | | | | |
| Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=4) | | | | |
| | | | t-Statistic | Prob.* |
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | | -3.129438 | 0.0029 |
| Test critical values: | | | | |
| | 1% level | | -2.650145 | |
| | 5% level | | -1.953381 | |
| | 10% level | | -1.609798 | |
| *MacKinnon (1996) one-sided p-values. | | | | |
| Augmented Dickey-Fuller Test Equation | | | | |
| Dependent Variable: D(ER,2) | | | | |
| Method: Least Squares | | | | |
| Date: 05/30/21 Time: 19:58 | | | | |
| Sample (adjusted): 1992 2019 | | | | |
| Included observations: 28 after adjustments | | | | |
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| D(ER(-1)) | -0.497902 | 0.159103 | -3.129438 | 0.0042 |
| R-squared | 0.265173 | Mean dependent var | | -0.241271 |
| Adjusted R-squared | 0.265173 | S.D. dependent var | | 6.658766 |
| S.E. of regression | 5.708030 | Akaike info criterion | | 6.356686 |
| Sum squared resid | 879.7033 | Schwarz criterion | | 6.404265 |
| Log likelihood | -87.99360 | Hannan-Quinn criter. | | 6.371231 |
| Durbin-Watson stat | 2.001402 | | | |

الملحق رقم (06): اختبار ADF عند المستوى Level

| | | | | |
|--|-------------|-----------------------|-------------|-----------|
| Null Hypothesis: INF has a unit root | | | | |
| Exogenous: None | | | | |
| Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=7) | | | | |
| | | | t-Statistic | Prob.* |
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | | -1.456265 | 0.1329 |
| Test critical values: | 1% level | | -2.647120 | |
| | 5% level | | -1.952910 | |
| | 10% level | | -1.610011 | |
| *Mackinnon (1996) one-sided p-values. | | | | |
| Augmented Dickey-Fuller Test Equation | | | | |
| Dependent Variable: D(INF) | | | | |
| Method: Least Squares | | | | |
| Date: 05/30/21 Time: 19:59 | | | | |
| Sample (adjusted): 1991 2019 | | | | |
| Included observations: 29 after adjustments | | | | |
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| INF(-1) | -0.102391 | 0.070311 | -1.456265 | 0.1564 |
| R-squared | 0.060804 | Mean dependent var | | -0.506923 |
| Adjusted R-squared | 0.060804 | S.D. dependent var | | 5.075784 |
| S.E. of regression | 4.919050 | Akaike info criterion | | 6.057982 |
| Sum squared resid | 677.5176 | Schwarz criterion | | 6.105130 |
| Log likelihood | -86.84074 | Hannan-Quinn criter. | | 6.072748 |
| Durbin-Watson stat | 1.785243 | | | |

الملحق رقم (07): اختبار ADF عند المستوى 1st difference

| | | | | |
|--|-------------|-----------------------|-------------|-----------|
| Null Hypothesis: D(INF) has a unit root | | | | |
| Exogenous: None | | | | |
| Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=7) | | | | |
| | | | t-Statistic | Prob.* |
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | | -5.437953 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | | -2.650145 | |
| | 5% level | | -1.953381 | |
| | 10% level | | -1.609798 | |
| *Mackinnon (1996) one-sided p-values. | | | | |
| Augmented Dickey-Fuller Test Equation | | | | |
| Dependent Variable: D(INF,2) | | | | |
| Method: Least Squares | | | | |
| Date: 05/30/21 Time: 20:00 | | | | |
| Sample (adjusted): 1992 2019 | | | | |
| Included observations: 28 after adjustments | | | | |
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| D(INF(-1)) | -0.986967 | 0.181496 | -5.437953 | 0.0000 |
| R-squared | 0.521033 | Mean dependent var | | -0.412574 |
| Adjusted R-squared | 0.521033 | S.D. dependent var | | 7.053770 |
| S.E. of regression | 4.881733 | Akaike info criterion | | 6.043939 |
| Sum squared resid | 643.4455 | Schwarz criterion | | 6.091517 |
| Log likelihood | -83.61514 | Hannan-Quinn criter. | | 6.058484 |
| Durbin-Watson stat | 2.098303 | | | |

الملحق رقم (08): اختبار ADF عند المستوى Level

| | | | | | |
|--|-----------|-----------------------|-------------|-------------|--------|
| Null Hypothesis: POIL has a unit root | | | | | |
| Exogenous: None | | | | | |
| Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=7) | | | | | |
| | | | t-Statistic | Prob.* | |
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | | -0.590380 | 0.4528 | |
| Test critical values: | 1% level | | -2.647120 | | |
| | 5% level | | -1.952910 | | |
| | 10% level | | -1.610011 | | |
| *Mackinnon (1996) one-sided p-values. | | | | | |
| Augmented Dickey-Fuller Test Equation | | | | | |
| Dependent Variable: D(POIL) | | | | | |
| Method: Least Squares | | | | | |
| Date: 05/30/21 Time: 20:00 | | | | | |
| Sample (adjusted): 1991 2019 | | | | | |
| Included observations: 29 after adjustments | | | | | |
| | Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| | POIL(-1) | -0.021322 | 0.036115 | -0.590380 | 0.5597 |
| R-squared | 0.011938 | Mean dependent var | | -0.072830 | |
| Adjusted R-squared | 0.011938 | S.D. dependent var | | 3.898662 | |
| S.E. of regression | 3.875321 | Akaike info criterion | | 5.581008 | |
| Sum squared resid | 420.5072 | Schwarz criterion | | 5.628156 | |
| Log likelihood | -79.92462 | Hannan-Quinn criter. | | 5.595774 | |
| Durbin-Watson stat | 1.831405 | | | | |

الملحق رقم (09): اختبار ADF عند المستوى 1st difference

| | | | | | |
|--|-------------|-----------------------|-------------|-------------|--------|
| Null Hypothesis: D(POIL) has a unit root | | | | | |
| Exogenous: None | | | | | |
| Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=7) | | | | | |
| | | | t-Statistic | Prob.* | |
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | | -4.919612 | 0.0000 | |
| Test critical values: | 1% level | | -2.650145 | | |
| | 5% level | | -1.953381 | | |
| | 10% level | | -1.609798 | | |
| *Mackinnon (1996) one-sided p-values. | | | | | |
| Augmented Dickey-Fuller Test Equation | | | | | |
| Dependent Variable: D(POIL,2) | | | | | |
| Method: Least Squares | | | | | |
| Date: 05/30/21 Time: 20:01 | | | | | |
| Sample (adjusted): 1992 2019 | | | | | |
| Included observations: 28 after adjustments | | | | | |
| | Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| | D(POIL(-1)) | -0.936768 | 0.190415 | -4.919612 | 0.0000 |
| R-squared | 0.472618 | Mean dependent var | | 0.058624 | |
| Adjusted R-squared | 0.472618 | S.D. dependent var | | 5.398082 | |
| S.E. of regression | 3.920144 | Akaike info criterion | | 5.605195 | |
| Sum squared resid | 414.9233 | Schwarz criterion | | 5.652773 | |
| Log likelihood | -77.47273 | Hannan-Quinn criter. | | 5.619740 | |
| Durbin-Watson stat | 1.956004 | | | | |

المخلص :

إن موضوع سعر الصرف من المواضيع الاقتصادية التي شهدت قدرا من الاهتمام والدراسات المتفاوتة لما له من أهمية ودور كبير في التأثير على الاقتصاد والتنمية الاقتصادية ولا سيما في الدول النامية، ونظرا لحساسية سعر الصرف ازدادت محاولة قياس أثره على النمو الاقتصادي كعامل مستقل أو من خلال وجود عوامل ومتغيرات تتفاوت معه وذلك باستخدام نماذج جديدة. في دراستنا هذه سوف نتطرق لمعالجة هذا المتغير الاقتصادي وقياس أثره على النمو الاقتصادي بالاعتماد على بيانات سنوية في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، وتم ذلك باستخدام وتطبيق الاختبارات المتبعة في الاقتصاد القياسي الحديث، الذي يبني على اختبار خواص السلاسل الزمنية ل ديكي-فولر الموسع (Augmented Dickey Fuller) من حيث الاستقرار والاعتماد على الاختبارات القياسية التي تتلاءم مع هذه الخواص، وكذا أسلوب التكامل المشترك لجوهانسون، وذلك باستعمال برنامج تحليل الاقتصاد القياسي (Eviews-09) قمنا بتقدير نموذج تصحيح الخطأ (VECM) بعدما تبين أن هناك علاقة وحيدة للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، وبعد التأكد من عدم قبول نموذج (VECM) لجأنا إلى نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) كبديل. اتضح من خلال تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) لقياس الأثر، وجود أثر إيجابي لسعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية:

1/ سعر الصرف، 2/ النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الخام)، 3/ اختبار الاستقرار ADF، 4/ نموذج تصحيح الخطأ (VECM)، 5/ نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR).

Abstract :

The subject of exchange rate is one of the economic issues that has witnessed a degree of interest and varying studies by scholars. This is due to its influential and important role on economy and economic development, notably in developing countries. The relationship between these two variables urged the elaboration of an econometric study to testify the importance of such duality, using new models.

The aim of the present study is to undertake an empirical exercise to quantify the existence of the relationship, if existed, in Algeria during 1990-2019 by applying all statistical tests for of time series analysis (Augmented Dicky-Fuller) for the stability and the other tests the fit the chosen variables. It also applies Johansen method test. This will be done by using Eviews9. The Vector Error Correction Method (VECM) is used in the study since there were a unique relationship of Johansen method of the model. The study, after the rejection of VECM, used Vector Autoregressive Method (VAR) instead.

The results expressed that, during 1990-2019, there is a positive impact of the exchange rate over economic growth in Algeria.

Key Words :

1/ Exchange rate, 2/ economic growth (GDP), 3/ stability test ADF, 4/ Vector error correction model (VECM) 5/Vector Autoregressive Method (VAR).